

إيفاء الكيل

بشرح متن الذيل في فن الضبط

تأليف

عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى

المدرس بالأزهر سابقاً

وعضو لجنة مراجعة مصحف المدينة النبوية

وعضو لجنة الاستماع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف سابقاً

ومدرس القراءات العشر الصغرى والكبرى بمصر ودولة الكويت

الطبعـــة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية

هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ فاكس ٤٨٣٨٤٩٥

الجهراء: ص. ب: ٢٨٨٨ - الرمز البريدي: ١٠٣٠

Website: www. gheras. com

E-Mail: info@ gheras.com

تقريظ بقلم فضيلة الشيخ/
عبد العزيز بن فاضل العنزي

الموجه الأول بقسم القرآن الكريم بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت.
ومن قراء القراءات العشر الصغرى ومن أعيان دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن العلم يشرف بشرف ما ينسب إليه، فعلم الضبط ينسب للقرآن الكريم؛ فهو من أجل العلوم لتعلقه بأجل كتاب اللّه عز وجل.

وقد اهتم علماء الإسلام قديماً وحديثاً بدراسة علوم القرآن الكريم من حيث قراءاته ورسمه وضبطه وعدد آيه وغيرها. وقد وضعوا لذلك مصنفات مطولة ومختصرة، ثم ألفوا بعد ذلك المنظومات التي تسهل على الطلبة الإحاطة بقواعد العلوم، ومن هذه المنظومات النظم المبارك الموسوم بـ«مورد الظمآن» في رسم وضبط القرآن للإمام محمد الأموي الشريشي الشهير بالخراز.

وقد قيض اللّه لهذا النظم جهابذة العلماء الذين بينوا معانيه وقيدوا شوارده ووضحوا مبهمه، ومن هؤلاء العلماء شيخي وأستاذي الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى - حفظه الله - فقد قام بشرح هذا النظم مما يتعلق بعلم الضبط منه فأجاد - حفظه اللّه - وأفاد وأغنى بشرحه عن كثير من الشروح الطويلة والتي قد يصعب فهمها على طلبة العلم.

وأيضاً فإن الشيخ عبد الرزاق - حفظه اللّه - إذا كتب في موضوع ما فإنه يوفيه حقه، لأنه يكتب عن علم ودراية، فهو من أهل هذا الميدان منذ الصغر، ويشهد لهذا الأمر مؤلفاته وتحقيقاته التي أثرت المكتبة الإسلامية لعلم القراءات والتجويد والتحريرات.

وقد عشت مع الشيخ عبد الرزاق فترة من الزمن وتشرفت بالقراءة على فضيلته القراءات العشر الصغرى وأتممتها - ولله الحمد وشرعت في القراءة بالعشر الكبرى - أسأل اللّه أن يتمم علينا نعمته-، والله يشهد أن الشيخ لم يقصر معي في شيء، ولم يألُ جهداً ولم يدخر وسعاً في تعليمي والحرص على الأخذ بيدي لأتعلم هذا العلم، فله مني الدعاء وأسأل اللّه أن يطيل في عمره وأن يحسن عمله، وأن يختم لي وله بخاتمة السعادة.

ومن تواضع الشيخ عبد الرزاق - حفظه اللّه - أن طلب مني أن أقدم لهذا الكتاب المبارك.

ويشهد اللّه لو أني أستطيع الامتناع عن هذا الأمر لامتنعت، لعلمي أني لست من أهل هذا الميدان، وأيضاً لايحق لواحد مثلي أن يقدم لمثل الشيخ عبد الرازق، فاللّه المستعان.

وكتبه

عبد العزيز بن فاضل العنزي

الموجه الأول لمادة القرآن والتجويد

بدور القرآن الكريم التابعة لوزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية - بدولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه والتابعين.

أما بعد..

فقد أنشأت الأمانة العامة للأوقاف دورة لحفاظ القرآن يتلقون فيها القراءات المتواترة بالإسناد الصحيح وقررت عليهم مع هذا بعض المواد المتعلقة بالقرآن الكريم كالرسم والضبط وعد آي القرآن وغير ذلك.

وقد أسند إليَّ تدريس مادة الضبط في هذه الدورة التي أنشئت حديثاً لأول مرة في الكويت. فلما رأيت حاجة الطلاب ماسة إلى وضع كتيب في علم الضبط يعينهم على فهم موضوعاته. والاستفادة بفوائده. فوضعت لهم هذا الكتاب. وحاولت أن يكون ملائماً لمداركهم ومناسباً لأذهانهم فحاولت أن يكون سهل العبارة واضح الدلالة. بأسلوب ميسر متناسق.

وجعلت منهجي فيه أن أذكر القاعدة وأذكر عقبها أو قبلها ما يؤكدها من النظم الذي وضعه في فن الضبط العلامة محمد بن محمد الأموي الشريشي الشهير بالخراز والمسمى «بالذيل في فن الضبط».

وسأتكلم عن بعض مسائل شاع الخطأ فيها بين كتاب المصاحف في فن الضبط كالتنوين المتتابع المنصوب ووضع السين على كلمة (ماليه) في الحاقة إلى غير ذلك.

وقد رتبت هذا الكتاب على مقدمة وخمسة عشر فصلًا وخاتمة. وسميته «إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في فن الضبط».

وأسأل اللّٰه عز وجل أن يمنحنا التوفيق والسداد فيما قصدنا إليه وأن يجنبنا الزلل في القول والعمل إنه سميع مجيب.

المؤلف

عبد الرزاق علي إبراهيم موسى

قويسنا. شرانيس. منوفية

ت: ٠٠٢٠٤٨٢٥٧٢٥١٧

مؤلف الكتاب

الشيخ/ عبدالرازق علي بن إبراهيم موسى.

ولد عام ١٩٣٤م في قرية شرانيس من قرى مركز قويسنا في إحدى محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية.

حفظ القرآن الكريم على والده - يرحمه اللَّه - الذي كان واحدًا من القراء المسندين.

التحق [illegible]د القراءات التابع لكلية اللغة العربية - آنذاك - بالأزهر الشريف، وتخرج منه عام ١٩٥٨م.

التحق بكلية الدراسات الإسلامية - جامعة الأزهر، وحصل على إجازتها سنة ١٩٦٨م.

عمل مقيمًا للشعائر بمساجد وزارة الأوقاف المصرية سنة ١٩٦٥م.

عمل بالتدريس في المعاهد الدينية التابعة للأزهر، من عام ١٩٦٦م إلى عام ١٩٧٥م.

عين - بالإضافة للتدريس - شيخًا لإحدى المقارئ المصرية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية عام ١٩٧١م.

عمل مدرسًا في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م وحتى عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

وفي عام ١٤١٤هـ نقل للعمل في الأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة

المصحف الشريف.

عضو اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

عضو اللجنة العلمية للإشراف على التسجيلات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

وفي عام ١٤١٨هـ قدم استقالته من المجمع؛ لحاجة أولاده إليه ولأسباب أخرى كاستبداد بعض أعضاء اللجنة برأيه ومحاولة فرضه بطرق غير مشروعة كتصميمهم على ترقيق الراء في ﴿وَنُذُرِ﴾ بالقمر وقفاً وعدم تعديل التنوين المنصوب المتتابع خوفاً من الناس وخروجاً عن الجماعة ... إلخ.

مارس عمله السابق إمامًا وخطيبًا لأحد المساجد التابعة لوزارة الأوقاف المصرية.

شيخًا لإحدى المقارئ التابعة لوزارة الأوقاف المصرية.

يمارس التدريس للطلاب الذين ينشدون القراءة بالروايات.

شارك في لجان التحكيم الدولية؛ كجائزة دبي الدولية لمسابقة القرآن الكريم.

شارك في برنامج دروس من القرآن الذي يذاع في إذاعة القرآن الكريم السعودية.

وفي عام ٢٠٠٤ عمل مدرساً للقراءات في دورة القراءات التابعة للأمانة العامة للأوقاف بوزارة الأوقاف الكويتية ولا يزال فيها حتى الآن.

شيوخه:

قرأ القرآن الكريم بالقراءات العشر الصغرى والكبرى على عدد من الشيوخ في معهد القراءات وخارجه، وقد حصل على أسانيد بذلك من والده، ومن فضيلة الشيخ أبي المعاطي سالم، وفضيلة الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، وفضيلة الشيخ عبدالفتاح المرصفي، وغيرهم.

تلامذته:

درس ويدرس عليه كثير من طلاب العلم والقرآن الذين ينشدون الراويات من جميع بلاد الإسلام.

فممن قرأ عليه (الطيبة) محمد إبراهيم عبدالله من باكستان، قرأ عليه إلى أول سورة الأعراف ولم يكمل؛ لعدم تجديد إقامته، وكذلك الشيخ السيد فرغل أحمد، والشيخ يسري محمد عوض عبدالواحد من الإسكندرية، والشيخ قاسم مصطفى محمد محمد من بنها، والشيخ وليد رجب عبدالرشيد عجمي ويعمل أستاذاً مساعداً في قسم الفيزياء جامعة عين شمس من القاهرة.

وممن قرأ عليه القراءات العشر الصغرى محمد سيدي عبد القادر والشيخ عبد اللّه المهيب والشيخ محمود عابدين ومحمد محمود أبو قادوس والشيخ مهدى لو ناس دهيم من الجزائر والشيخ عبد العزيز فاضل العنزي من الكويت وهو من الطلاب المجتهدين حيث أنه لم يكتف بالقراءات العشر الصغرى ولكنه بدأ في تلقي العشر الكبرى نسأل الله أن يزيده توفيقاً وعلماً وأن يتمها عليه وأن يجعله سببا في انتشار علم القراءات في الكويت وغيرها عن طريقه هو وأخوانه إنه سميع مجيب، وآخرون من طلاب الدورة لا زالوا يقرءون .

وممن قرأ عليه القراءات الثلاث المتممة للعشر الشيخ سليمان بن على بن

يوسف من زنجبار، والشيخ إبراهيم نمكاني، والشيخ قاسم مصطفى محمد محمد من بنها بمصر، والشيخ متولى الجعتول، وغيرهم.

وممن قرأ علية برواية الدوري عن أبي عمرو المهندس أحمد سليمان النعيم السوداني.

وممن قرأ عليه برواية حفص عن عاصم من طريق الطيبة سليمان بن علي ابن يوسف، ومحمد حسان، والطالب سلستينو إلياس جمال، والشيخ عبد العزيز محمد عبدالله، وأخوه عبدالرحمن محمد عبدالله، والدكتور عبداللّه علي بصفر قرأ برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية، وغيرهم ممن لا يحصون كثرة.

مؤلفاته

له مشاركة في التأليف والتحقيق؛ المطبوع منها:

(١) المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز، شرح أرجوزة المتولي، طبع دار المعارف - الرياض.

(٢) مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن، شرح الفرائد الحسان للقاضي، طبع المكتبة العصرية - بيروت.

(٣) تحقيق شرح الزبيدي على الدرة في القراءات الثلاث، طبع المكتبة العصرية - بيروت.

(٤) تحقيق شرح المخللاتى على ناظمة الزهر، للشاطبي، طبع الرشيد بالمدينة المنورة.

(٥) الفوائد التجويدية في شرح الجزرية طبع مطابع الرشيد بالمدينة المنورة.

(٦) تحقيق كتاب «الفتح الرحماني» للشيخ سليمان الجمزوري في تحريرات الشاطبية، طبع بيت الحكمة - القاهرة.

(٧) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة.

(٨) تحقيق شرح الفاسي على الشاطبية، ت ٦٥٦هـ، وهو كتاب كبير يقع في ألفي صفحة من القطع المتوسط تقريبًا طبع مكتبة الرشد بالرياض.

(٩) تحقيق شرح الإمام السمنودي ت ١١٩٩هـ على الدرة في القراءات الثلاث طبع دار الضياء بطنطا.

١٠- تحقيق التحفة الوفية بأحكام وقف حمزة وهشام على الهمزة العلية ط دار الضياء بطنطا.

١١- إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في علم الضبط وهو الذي بين أيدينا الآن.

(طبع مطبعة غراس بالكويت).

١٢- تحقيق كتاب جامع المسرة في شواهد الشاطبية والدرة للشيخ سليمان الجمزوري.

ولا يزال الشيخ يقرئ طلابه حتى الآن.

ونسأل اللَّه أن يختم له بالخير والإيمان، وأن يجعل عمله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبل منا العمل الصالح بمنه وكرمه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



مقدمة في علم الضبط

من المعلوم أن لكل فن عشرة مبادئ سأقتصر منها على خمسة:

الحد، والموضوع، والحكم، وفضله، وفائدته. فأما حده: أي الضبط لغة بلوغ الغاية في حفظ الشيء.

واصطلاحاً: هو علم يستدل به على ما يعرض للحروف من حركة وسكون وشد ومد وغير ذلك.

وأما موضوعه: فهو حروف المصاحف العثمانية. إذ موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه ولا شك أن هذا العلم إنما يبحث فيه عن عوارض حروف المصاحف العثمانية من حذف وإثبات وزيادة وإبدال ونحو ذلك.

وأما حكمه: فهو فرض كفاية وفي هذا تفصيل نختصره فنقول: إن الإمام مالك منع من نقط المصاحف وكذلك الإمام أبو عمرو الداني خوف الالتباس. وهو معنى قول صاحب مورد الظمآن (فمنع النقط للالتباس) ولكن شيخنا الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه اللَّه تعالى قال: معلقاً على كلام صاحب المورد بقوله: «هذا التعبير غير دقيق» سواء كان مانع النقط هو الإمام مالك أم أبو عمرو الداني رحمهما اللَّه تعالى؛ لأن منع النقط هو الذي يؤدي إلى الالتباس. وأما النقط فهو الذي يترتب عليه زوال الالتباس. وأرى (أي القاضي) أنه يجب في عصرنا هذا نقط المصاحف وشكلها تمكيناً للمسلمين على اختلاف طبقاتهم علماً وثقافة من قراءة القرآن قراءة صحيحة انتهى.

وأما من قال إنه فرض كفاية فهو العلامة سيد بن يوسف عريشه الهوريني

في كتابه المخطوط «الجوهر الفريد في رسم الكتاب المجيد» مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ١٧٧٠ برقم المسلسل/ ٢ وكذلك الشيخ علي محمد الضباع في سمير الطالبين ص ٣٠ .

وأما فضل الضبط. فاعلم أن فضيلة العلم بقدر شرف المعلوم ومعلوم هذا العلم هو المصحف وإن شئت قلت القرآن لوجوده فيه بحسب الدلالة ففضله على العلوم كفضل المصحف أو القرآن على غيره وناهيك بها فضيلة.

وأما فائدته فأربعة أمور: المطابقة اللفظية للقاريء، والمتابعة الخطية للكاتب، وتميز أنواع المخالفة المغتفرة من غيرها، والرابع إزالة اللبس عن الحروف بحيث إن الحرف إذا ضبط بما يدل على تحريكه لا يلتبس بالساكن وكذا العكس. وإذا ضبط بإحدى الحركات الثلاث لا يلتبس بالمتحرك بغيرها. وإذا شدد لا يلتبس بالمخفف. وإذا ضبط بما يدل على زيادة لا يلتبس بالحرف الأصلي وهكذا.

الفرق بين الرسم والضبط

يفرق بين الرسم والضبط بوجهين:

الوجه الأول: أن الرسم يتعلق بذوات الحروف إثباتاً وحذفاً وقطعاً ووصلًا وغير ذلك. أما الضبط فهو يتعلق بعوارض الحروف من حركة وسكون وشد ومد وغير ذلك. وهو بهذا المعنى وصف للحرف. والرسم موصوف ولذلك قدم الموصوف وهو الرسم على الصفة وهي الضبط في حالة الوضع.

الوجه الثاني: أن الرسم مبني على الابتداء والوقف. إلا ما استثنى ولهذا أثبتت همزة الوصل وحذفت نون التنوين في نحو ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾، والضبط مبني على الوصل بالإجماع ولهذا عريت النون من السكون في نحو ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ لإدغامها وصلًا.

أنواع النقط:

النقط نوعان: نقط إعراب، ونقط إعجام.

أولًا: نقط الإعراب: وهو العلامات الدالة على ما يعرض للحروف من حركة أو سكون أو شد أو غير ذلك.

أسبابه: من المعلوم أن المصاحف في كتابتها كانت غير منقوطة ولا مشكولة وكان الناس لا يجدون مشقة في التفريق بين الكلمات وإن تشابهت الحروف، وساعدهم على ذلك تلقي القرآن مشافهة وفطرتهم العربية السليمة، فلما اتسعت بلاد المسلمين وكثر الأعاجم الداخلون في الإسلام بدأ اللحن يظهر في قراءة بعضهم، فاقتضى الأمر وضع علامات تساعد على

النطق السليم لكلمات القرآن دون المساس بالرسم العثماني.

أول من وضع نقط الإعراب:

قيل هو أبو الأسود[١] الدؤلي بأمر زياد بن أبي سفيان[٢] والي البصرة في خلافة معاوية ابن أبي سفيان. وهو الصحيح، وقيل غير ذلك.

سبب وضعه وأول من وضعه:

ما رواه أبو عمرو الداني عن أبي بكر الإنباري أن معاوية كتب إلى زياد بن أبيه والي البصرة أن يرسل إليه ولده عبيد اللَّه زياد بن زياد، فلما قدم عليه وكلمه معاوية وجده يلحن، فرده إلى أبيه وكتب له كتاباً يلومه فيه على وقوع ابنه في اللحن والخطأ، فبعث زياد إلى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) فقال له: إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كلام اللَّه، فأبى ذلك أبو الأسود وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجّه زياد رجلًا وقال له: أقعد في طريق أبي الأسود فإذا مر بك فأقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن فيه. . . ففعل ذلك، فلما مر أبو الأسود رفع الرجل صوته يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ قرأها بجر ورسوله - فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: «عز وجه اللَّه أن يتبرأ من رسوله».

ثم رجع من فوره إلى زياد فقال له قد أجبتك إلى ما سألت ورأيت أن أبدأ

---

(١) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي قاضي البصرة - أخذ القراءة عرضاً على عثمان بن عفان - توفي سنة ٦٩ - غاية النهاية (١/ ٢٤٥).

(٢) هو زياد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، وسمي زياد بن أبيه - توفي سنة (٥٣هـ) الطبقات الكبرى (٧/ ٩٩).

بإعراب القرآن فابعث إلي بثلاثين رجلًا فأحضرهم زياد فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلًا من عبد القيس فقال: خذ المصحف وصبغاً. يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتي فانقط نقطة واحدة فوق الحرف، فإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله فإذا اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنةً فانقط نقطتين. فابتدأ المصحف حتى أتى على آخره، (انظر المحكم لأبي عمرو الداني ص ٣، ٤).

ثانياً: نقط الإعجام: وهو العلامات التي تميز الحروف عن بعضها من بعض كي لا يلتبس معجم بمهمل إذا اتحدت صورها، كالباء والياء، والذال والدال، والفاء والقاف. . . وهكذا.

وإذا كان النقط بمعناه الأول الذي هو نقط الإعراب المساوي للضبط والشكل على ما سبق فهو بهذا المعنى مغاير للضبط بمعناه الثاني الذي هو نقط الإعجام.

واضعه:

تقدم أن الذي وضع نقط الإعراب هو أبو الأسود الدؤلي. على الصحيح، وقيل إنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، وقيل الخليل بن أحمد والحق أن أول من وضعه هو أبو الأسود الدؤلي كما سبق.

ويستفاد مما تقدم أن أول من وضع نقط الإعراب هو أبو الأسود الدؤلي.

كما يستفاد أيضاً أن أبا الأسود لم يتعرض لنقط الإعجام وإنما تعرض لنقط الإعراب فأخذها العلماء من بعده وأدخلوا عليه بعض التحسينات، وظل الأمر كذلك إلى أن جاء عصر الدولة العباسية وظهر الخليل بن أحمد البصري

فتناول نقط أبي الأسود وعدل فيها وأدخل عليها تحسينات وسمي بعد ذلك بالنقط المطول وهو المعروف اليوم عندنا بالشكل، وبهذا اعُتبر الخليل بن أحمد هو الواضع الأول لنقط الإعراب.

أول من وضع نقط الإعجام؟

أما نقط الإعجام فقد اختلف في أول من وضعه، وأصح الأقوال أنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق من قبل أمير المؤمنين (عبد الملك بن مروان) عصر الدولة العباسية.

السبب في وضعه: والسبب في وضع نقط الإعجام. أنه لما كثرت الفتوحات الإسلامية وكثر الداخلون في الإسلام من الأعاجم كثر تبعاً لذلك التحريف في لغة العرب وخيف على القرآن أن يمتد إليه بعض التحريف فأمر الحجاج نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر بوضع هذا النقط، وذلك بأمر أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان.

وخلاصة ما تقدم. أن الذي حدث في المصاحف:

أولَا: هو نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي.

ثانياً: أن الذي حدث في المصاحف ثانياً هو نقط الإعجام الذي وضعه (نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر).

ثالثاً: أن النقط المطول المعروف اليوم بالشكل وضعه (الخليل بن أحمد) ليكون عوضاً عن نقط أبي الأسود.

رابعاً: أن نقط الإعراب المساوي للضبط والشكل سابق في الوضع على نقط الإعجام لتقدم زمن زياد وأبي الأسود على زمن الحجاج ونصر بن

عاصم ويحيى بن يعمر والحروف المعجمة هي الباء والتاء والثاء والجيم والخاء والزاي والذال والحروف المهملة هي الألف والحاء والدال والراء.

فائدة: ذكر العلماء أن الياء لا تنقط في خمسة أحوال:

١- إذا كانت متطرفة... نحو ﴿وَمَحْيَاىَ﴾.

٢- إذا كانت صورة للهمزة... نحو ﴿لِئَلَّا﴾.

٣- إذا كانت عوضاً عن حرف سواء كانت متوسطة... نحو ﴿هُدَىٰهُمُ﴾ أم متطرفة نحو ﴿تَهْوَىٰٓ﴾.

٤- إذا كانت محذوفة لاجتماع مثلين وأريد إلحاقها سواء أكانت متوسطة نحو ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ أم متطرفة.. نحو ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾.

إذا ألحقت للدلالة على الصلة نحو ﴿بِهِۦ كَثِيرًا﴾ و﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾.

* * *

أسئلة على المقدمة

- عرف علم الضبط لغةً واصطلاحاً وافرق بين نقط الإعراب ونقط الإعجام؟ واذكر هل واضعهما واحد؟

- ما سبب وضع الأول؟ وما سبب وضع الثاني؟

- في أي عصر حدث النقط المطول المعروف بالشكل؟ ومَن واضعه؟ وممم أخذه؟ وما ملحظ أخذه له؟

- صف نقط أبي الأسود صف حال المصاحف قبل إحداث النقط

الفصل الأول
حكم كتابة المصاحف بالرسم العثماني

لا شك أنه من المناسب ونحن نتكلم على ضبط المصحف ورسمه أن نتعرض لحكم كتابة المصحف بالرسم العثماني.

هل هو توقيفي أم اصطلاحي؟ وهل هو واجب أم جائز؟.

فنقول وبالله التوفيق:

ذكر جماهير العلماء من السلف والخلف أن المصاحف العثمانية التي كتبها جمع من الصحابة والتابعين في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه كتبت على الترتيب المكتوب في اللوح المحفوظ بتوقيف جبريل، للنبي ﷺ على ذلك.

وإعلامه عند نزول كل آية بموضعها، مجردة من النقط والشكل متفاوتة في الحذف والإثبات والبدل والفصل والوصل لتحتمل ما صح نقله، وتواتر من القراءات المأذون فيها، إذ الاعتماد في نقل القرآن على الحفظ لا على مجرد الخط، ويجب على كل مسلم أن يتلقى ما كتبه الصحابة بالقبول والتسليم لقوله ﷺ: «**اقتدوا بالذين من بعدي أبو بكر وعمر**» وقوله: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**».

ففي هذا الخبر دلالة واضحة على طلب الاقتداء بالصحابة فيما فعلوه، ومما فعلوه مرسوم المصاحف العثمانية، وقد ورد اجماع رأيهم عليها حين كتابتها وكانوا وقتئذ اثنى عشر ألفاً، وقد اجتمع أئمة المسلمين على اتباعهم

والإجماع حجة كما تقرر في علم الأصول.

فيجب اتباعهم فإن في مخالفتهم خرق الإجماع، فعلى كل من أراد كتابة مصحف أن يكتبه على مقتضى الرسم العثماني، فإن كتبه على مقتضى الرسم القياسي فقد خالف الأحاديث الواردة في طلب الاقتداء بالصحابة، وخالف ما أجمع عليه الصحابة وجميع الأمة.

قال أشهب: سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا إلا على الكتبة الأولى (كتبة الوحي). رواه الداني في المقنع وقال: ولا مخالف لمالك من علماء الأمة، وفيه أيضاً: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو (الداني) يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ. نحو أولوا، اهـ، وقال الإمام أحمد: تحرم مخالفة خط عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك... اهـ.

(وقال البيهقي في شعب الإيمان): من كتب مصحفاً فينغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يُغَيِّر مما كتبوه شيئاً فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم. اهـ.

(ونقل الجعبري وغيره): إجماع الأئمة الأربعة على وجوب اتباع مرسوم المصحف العثماني ولا يلتفت إلى اعتلال من خالف بقوله: إن العامة لا تعرف مرسوم المصحف العثماني... إلى آخر ما عللوا به، فهذا ليس بشيء؛ لأن من لا يعرف المرسوم من الأمة يجب عليه ألا يقرأ في المصحف حتى يتعلم القراءة على وجهها، ويتعلم مرسوم المصحف، فإن فعل غير

ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة وحكمه معلوم في الشرع الشريف، ومن علل بشيء فهو مردود عليه لمخالفته للإجماع المتقدم.

(وقال القاضي عياض في آخر كتاب الشفاء): أجمع المسلمون على أن من نقص حرفاً قاصداً لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه أو زاد حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع وأجمع على أنه ليس من القرآن عامداً لكل هذا أنه كافر. اهـ. وأيده شراحه ومنهم الإمامان: الملا علي القاري والشهاب الخفاجي «كلاهما من كبار الحنفية» وقالا بعد قوله: أو زاد حرفاً أي كتابة أو قراءة.. اهـ.

ففي كل هذه النقول دلالة جلية على وجوب اتباع الصحابة فيما فعلوه من رسم المصحف الشريف وكما لا يجوز مخالفة خط المصحف في القرآن لا يجوز لأحد أن يطعن في شيء مما رسموه فيها؛ لأنه طعن في مجمع عليه، ولأن الطعن في الكتابة كالطعن في التلاوة، وقد بلغ الإفراط ببعض المؤرخين إلى أن قال في مرسوم الصحابة ما لا يليق بعظيم علمهم الراسخ، وشريف مفاهمهم الباذخ، فلا نغتر بقوله ولا التفات إلى ما ذكره بعض المؤرخين من أن ما ذكر في وجوب اتباع رسم المصحف العثماني إنما كان في الصدر الأول والعلم غض حي، وأما الآن يخشى الالتباس... اهـ.

ولا إلى ما أورده بعضهم من قول شيخ الإسلام العز بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف الآن على المرسوم الأول باصطلاح الأئمة لئلا يوقع في تغيير من الجهال، ولا إلا ما يفتي به بعض أهل هذا العصر من كتابة المصحف بالطرق الإملائية الحديثة بدعوى سهولة تناوله للعموم؛ لأن هذا كما لا يخفى يؤدي إلى درس العلم ولا ينبغي أن يترك شيء قد أحكمه

السلف مدعاة لجهل الجاهلين، لاسيما أنه أحد الأركان التي عليها مدار القراءات، فضلًا عما يؤدي إليه من ضياع القراءات المتواترة بضياع أحد أركان القرآن، ومن تطرق التحريف إلى الكتاب الشريف بتغيير رسمه ومن جواز هدم كثير من العلوم قياساً على هدمه بدعوى سهولة التناول لعامة الناس.

على أن بقاء المصحف على رسمه العثماني يدل على فوائد كثيرة وأسرار شتى:

١- منها الدلالة على الأصل في الشكل والحروف ككتابة الحركات حروفاً باعتبار أصلها. في نحو: ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ و﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ و﴿وَلَأَوْضَعُوا۟﴾ وككتابة ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بالواو بدل الألف.

٢- ومنها النص على بعض اللغات الفصيحة ككتابة هاء التأنيث بتاء مجرورة على لغة طيء، وكحذف ياء المضارع لغير جازم من ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ على لغة هذيل.

٣- ومنها إفادة المعاني المختلفة بالقطع والوصل في بعض الكلمات... نحو: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ و﴿أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا﴾ فإن قطع (أم) عن (من) يفيد معنى بل، دون وصلها بها.

٤- ومنها أخذ القراءات المختلفة من اللفظ المرسوم برسم واحد... نحو: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ و﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ فلو كتبت الأولى (وما يخادعون) لفاتت قراءة (يخدعون)، ولو كتبت الثانية بألف على قراءة الجمع لفاتت قراءة الإفراد، ورسمت التاء مجرورة لإفادة ما ذكر.

٥- ومنها عدم الاهتداء إلى تلاوته على حقه إلا بموقف - شأن كل علم

نفيس يتحفظ عليه.

٦- ومنها عدم تجهيل الناس بأوليتهم وكيفية ابتداء كتابتهم.

وهذا كله إن قلنا أن مرسوم المصاحف اصطلاح من الصحابة رضي الله عنهم.

وأما إذا قلنا إنه من إملاء النبي ﷺ على كتبة الوحي من تلقين جبريل عليه السلام وهو الأصح، كما نقله كثير من العلماء فالطاعن فيه طاعن فيما هو صادر من النبي ﷺ.

ويشهد لكونه من إملائه ﷺ. ما ذكره صاحب الإبريز عن شيخه العارف باللّه سيدي عبد العزيز الدباغ أنه قال: رسم القرآن سر من أسرار المشاهدة، وكمال الرفعة وهو صادر من النبي ﷺ وليس للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة وإنما هو بتوقيف من النبي ﷺ وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها ونحو ذلك لأسرار لا تهتدي إليها العقول إلا بالفتح الرباني وهو سر من الأسرار خص اللّه بها كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية **فكما أن نظم القرآن معجز فرسمه معجز** أيضاً. اهـ. باختصار.

ويشهد له أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ فقد أخبر سبحانه وتعالى أنه تكفل بحفظ كتابه، وتواترت قراءة ﴿رَحْمَتَ﴾ و﴿نِعْمَتَ﴾ و﴿سُنَّتَ﴾ وأخواتها المشهورة بالتاء عند الوقف، وقراءة و﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ﴾ في سورة النساء بسكون التاء وحذف الياء لغير جازم كذلك. وقراءة ﴿وَيَدْعُ﴾ في سورة الإسراء. ﴿وَيَمْحُ﴾ في سورة الشورى، و﴿سَنَدْعُ﴾ في سورة العلق بحذف الواو في الأفعال الثلاثة لغير جازم كذلك أيضاً خلافاً للقياس العربي المشهور في ذلك كله.

فلو لم يكن الرسم العثماني توقيفاً علمه جبريل عليه السلام للنبي ﷺ لكان

خبره تعالى كاذباً وهو محال، أي لو كان الرسم العثماني غير توقيفي بأن كتبه الصحابة على ما تيسر لهم كما زعمه البعض لزم أن يكون سبحانه وتعالى أنزل هذه الكلمات: ﴿رَحْمَتَ﴾ وأخواتها بالهاء ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ﴾ بالياء و﴿يَدْعُ﴾ وأخواتها بالواو ثم كتبها الصحابة لجهلهم بالخط يومئذ بالتاء وبحذف الياء والواو ثم تبعتهم الأمة خطأ أربعة عشر قرناً ونصف فتكون الأمة من عهده ﷺ إلى اليوم مجمعة على إبدال حروف بأخرى في كلامه ليست منزلة من عنده، وعلى حذف حروف عديدة منها، وإذا كان كذلك كان خبره تعالى كاذباً وكذب خبره تعالى باطل فيبطل ما أدى إليه وهو كون رسم هذه الكلمات ونظائرها بلا توقيف نبوي وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو كون الرسم العثماني توقيفياً وهو المطلوب.

ويشهد له أيضاً أي كون رسم المصحف توقيفياً، أن كَتَبة الوحي كتبوه بين يديه ﷺ فإن كانوا كتبوه على ما تيسر لهم فقد قرر عملهم النبي ﷺ وتقريره حجة شرعية كقوله وفعله، وقد ثبت أنه ﷺ كان يرشد كتبة الوحي إلى رسم الحروف والكلمات ومن ذلك قوله لمعاوية رضي الله عنه: «**أَلِق الدواة وحرف القلم وانصب الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسّن اللّه ومد الرحمن وجود الرحيم وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أذكر لك**». وإذا أقر النبي ﷺ على أمر لاسيما إذا كان لا يسد غيره مسده صيره لازماً واجباً ولم يوجد رسم يوفي توفية هذا الرسم لتيسره لجميع القراءات. وفي هذا القدر كفاية.

واللّه ولي التوفيق.

الفصل الثاني
العلامات التي تضبط بها الحروف

أقول: إن العلامات التي تضبط بها الحروف خمسة، **الأولى**: الحركة، **الثانية**: السكون، **الثالثة**: التشديد، **الرابعة**: المد، **الخامسة**: الهمزة.

فأما الحركة فثلاث أنواع: (فتحة وكسرة وضمة).

فالفتحة: ألف صغيرة مبطوحة من اليمين إلى اليسار هكذا (َ) وتوضع فوق الحرف المفتوح المتحرك بها هكذا (لَه) وعليه العمل، وقيل أمامه وهو ضعيف وفي هذا يقول صاحب الذيل:

فَفَتْحَةٌ أَعْلَاهُ وَهْيَ أَلِفُ مَبْطُوحَةٌ صُغْرَى ... ...

ففي هذا البيت بين صفة الفتحة وموضعها من الحرف.

وأما الضمة: فهي واو صغيرة توضع فوق الحرف المتحرك بها هكذا (أنهُ)، وقيل أمامه، والمختار الذي عليه العمل هو الأول في كل من الفتحة والضمة.

فائدة: إنما كانت الفتحة مبطوحة لئلا تلتبس بالألف الأصلية التي هو أصلها وكانت صغيرة للفرق بينهما ولتظهر مزية الأصل على الفرع.

قال صاحب الذيل:

... ... **وَضَمٌّ يُعْرَفُ**

وَاوًا كَذَا أَمَامَهُ أَوْ فَوْقَا ... ...

وأما الكسرة: فهي ياء مردودة إلى الخلف وتوضع تحت الحرف المتحرك بها هكذا (بِهِ) فإذا كان الحرف معرقاً (كالسين والشين والنون واللام) وضعت الكسرة في أول تعريق الحرف نحو ﴿مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

وهل تبقى الياء الدالة على الكسر ورأس الواو الدالة على الضم أم يحذفان؟ خلاف. والعمل على حذف رأس الياء وحذف نقطتيها، وأما الواو فذهب المغاربة إلى حذف دارتها فتصير كالدال هكذا (د)...

ومذهب المشارقة بقاؤها بكمالها وعليه العمل عندهم هكذا (و)...

وهذه الحركات تشمل حركات الإعراب وحركات البناء والتخلص من التقاء الساكنين وغير ذلك.

وفي الكسرة يقول صاحب متن الذيل:

... ... وَتَحْتَهُ الكَسْرَةُ يَاءٌ تُلْقَى

وهناك قول ثالث بوضعها في نفس الحرف ولم يذكره الناظم لضعفه.

فائدة: الحروف المقطعة في فواتح السور نحو: ﴿الٓمٓ﴾ ﴿طه﴾ ﴿قٓ﴾ فيها مذهبان مذهب المشارقة وهو عدم وضع الحركة عليها هكذا: ﴿الٓمٓ﴾ ﴿طه﴾ ﴿قٓ﴾ ومذهب المغاربة يحركونها كسائر الحروف: ﴿الٓمٓ﴾ (طَهَ) ﴿قٓ﴾ وإن كان الحرف المحرك منوناً زيد على حركته مثلها. فيزاد على الفتحة فتحة وعلى الكسرة كسرة وعلى الضمة ضمة وإلى ذلك أشار صاحب متن الذيل:

ثُمَّتَ إنْ أَتْبَعْتَهَا تَنْوِينَا فَزِدْ إلَيْهَا مِثْلَهَا تَبْيِينَا

معنى هذا أنك إن اتبعت الحركات الثلاث تنويناً بأن نطقت به بعدها فزد إلى الفتحة فتحة وهكذا الكسرة والضمة لأجل أن تبين بذلك أن بعد الحركة

في اللفظ نوناً تسمى تنويناً.

أنواع التنوين:

ينقسم الحرف المنون إلى قسمين:

١- غير مقصور.

٢- مقصور.

فإن كان غير مقصور فإما أن يرسم ألفاً وهو ما كان منصوباً وليس آخره همزة ولا تاء تأنيث نحو ﴿عَلِيمًا﴾.

ففي ضبطه أربعة مذاهب:

١- وضع علامة الحركة والتنوين فوق الحرف الذي قبل الألف هكذا ﴿عَلِيمًا﴾ وهذا مذهب الخليل وسيبويه واختاره بعض المشارقة وعليه عملنا.

٢- وضع العلامتين فوق الألف هكذا (عليماً) واختاره الشيخان الداني وأبو داود وأهل المدينة والكوفة والبصرة وعليه عمل المغاربة.

٣- وضع علامة الحركة فوق الحرف وعلامة التنوين فوق الألف هكذا (عليمَاً).

٤- وضع علامة الحركة فوق الحرف، ثم تعاد مع التنوين على الألف هكذا (عليمَاً) فيكون مثل المذهب الثاني والمذهبان الأخيران ضعيفان.

وإن كان مقصوراً ففيه المذاهب الأربعة في نحو ﴿عَلِيمًا﴾ سواء أكان مرفوعاً نحو ﴿سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾، أم منصوباً نحو ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾ أم مجرورا نحو ﴿قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾. والذي عليه العمل في المقصور هو ما عليه العمل في نحو ﴿عَلِيمًا﴾.

وإن كان منوناً مقصوراً وآخره همزة نحو ﴿مَآءً﴾ ففيه ثلاثة مذاهب:

١- أن تجعل الهمزة بعد الألف وفوقها علامتا النصب والتنوين ولا يلحقها شيء هكذا (مَآءً) وعليه العمل.

٢- أن تجعل الهمزة بعد الألف وبعدها ألف صغيرة ملحقة وتجعل علامتا النصب والتنوين فوق الألف الصغيرة هكذا (ماءاً).

٣- أن تجعل ألف الإلحاق الصغيرة قبل الألف والهمزة بينهما وفوق الألف علامتا النصب والتنوين هكذا (مـٰٓئا).

وفي التقسيم المتقدم في التنوين المقصور وغير المقصور يقول صاحب متن الذيل:

وَإنْ تَقِفْ بِأَلفٍ فِي النَّصْبِ ... هُمَا عَلَيْهِ فِي أَصَحِّ الْكُتْبِ

سَواء ان رُسِمْ أَوْ إنْ جَاءَا ... وَهُوَ مُلْحَقٌ كَنَحْوِ مَاءَا

وَإنْ يَكُنْ يَاءًا كَنَحْوِ مُفْتَرَى ... هُمَا عَلَى اليَاءِ كَذَا النَّصُّ سَرَى

قال أيضاً:

وَقِيلَ فِي الحَرْفِ الَّذِي مِنْ قَبْلُ ... حَسَبَمَا الْيَوْمَ عَلَيْهِ الشَّكْلُ

ذكر في هذا البيت أن في المنون الذي يوقف عليه بالألف قولًا آخر وهو وضع علامتي الحركة والتنوين على الحرف المحرك الذي قبل الألف المرسومة في نحو ﴿عَلِيمًا﴾ وقبل الألف الملحقة بالحمراء في نحو ﴿مَآءً﴾ وقبل الألف المرسومة ياء في نحو ﴿مُّفْتَرًى﴾ وهذا القول مقابل للقول الذي قدمه هو الذي عليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة واختاره الشيخان وجرى به عمل الجمهور وعليه عملنا الآن ووجهه أن الألف الموقوف عليها لما لم توجد في

الوصل خيف أن يتوهم زيادتها في الرسم فوضعت علامة التنوين عليها إشارة إلى أنها مبدلة من التنوين واستدعى التنوين وضع الفتحة معه على الألف لملازمته للحركة بحيث لا يأتي إلا بعدها كما تقدم فلذلك وضعت العلامتان معاً على الألف أو ما يقوم مقامها والقول الذي ذكره الناظم بقوله: «حَسَبَمَا الْيَوْمَ عَلَيْهِ الشَّكْلُ» إشارة إلى جريان العمل به في زمانه وبقي في المسألة قولان آخران:

أحدهما: وضع الحركة على حرفها ووضع علامة التنوين على الألف أو ما يقوم مقامه.

والقول الآخر: وضع حركة الحرف عليه ثم تعاد مع التنوين فيوضعان معاً على الألف أو ما يقوم مقامه ولم يذكر الناظم هذين القولين لضعفهما وقوله في الحرف خبر مبتدأ محذوف تقديره هما وفي بمعنى على وقوله حسبما بفتح السين وحسب بمعنى مثل ثم قال:

وَفِي إِذًا ثُمَّتَ نُونٍ إِنْ تَخِفْ   لَنَسْفَعًا وَلَيَكُونًا فِي الْأَلِفْ

مما يأخذ حكم التنوين لشبهه به نونان: **نون التوكيد الخفيفة،** في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ ووجه شبهها به أنها مختصة بالأفعال فكان حقها أن ترسم نوناً ولكنها رسمت ألفاً لشبهها بالتنوين في أنها ساكنة زائدة في الطرف ملازمة للحركة وتبدل ألفاً في الوقف بعد فتح وتحذف بعد غيره وهذه أوصاف يشترك فيها التنوين ولذلك رسمت ألفاً في جميع المصاحف.

النون الثانية: نون (إذن) حيث وقعت نحو: ﴿وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا﴾ و﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وهي حرف جواب وجزاء وكان حقها أن ترسم نونا؛ لأنها أصلية وليست تنويناً لكنها أشبهت المنون المنصوب في كونها

ساكنة في الطرف مفتوحاً ما قبلها مبدلة في الوقف ألفاً قلبت نونها في الوقف ألفاً فكتبت به وفي ضبطها المذاهب الأربعة التي في نحو ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ وما عليه العمل في ﴿عَلِيمًا﴾ هو ما عليه العمل فيهما.

* * *

أسئلة على الفصل الثاني

- اذكر العلامات التي تضبط بها الحركات؟

- لم كانت الفتحة مبطوحة؟

- ما الذي عيه العمل في وضع كل من الفتحة والضمة؟

- اذكر مذهب المشارقة والمغاربة في صورة الضمة؟ واذكر مثالين واضبطهما على كلا المذهبين؟

- في أي مكان توضع الكسرة من الحرف المعرق؟ هات مثالًا واضبطه؟

الفصل الثالث
في حكم التنوين والحرف الذي بعده

قال صاحب متن الذيل:

وَقَبْلَ حَرْفِ الحَلْقِ رَكَّبْتَهُمَا وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتْبَعْتَهُمَا

يعني أن علامتي الحركة والتنوين إذا وقعتا قبل حرف من حروف الحلق فإنهما تركبان والتركيب هو: «أن تجعل علامة التنوين فوق علامة الحركة».

وإذا وقعتا قبل حرف غير حلقي فإنهما تجعلان متتابعتين، والتتابع هو: «أن تجعل علامة التنوين أمام علامة الحركة».

ويشمل التركيب جميع حروف الحلق الستة وهي: «الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء» نحو: ﴿مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ سواء كانت الهمزة محققة أو محذوفة في قراءة ورش ومثال الغين نحو ﴿عَفُوًّا غَفُورًا﴾ فالتركيب في غير قراءة أبي جعفر فبالإتباع. وأطلق الناظم الاتباع سواء كان الحرف متحركاً نحو ﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾، أم ساكناً وتحرك للتخلص من التقاء الساكنين نحو ﴿مَحْظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرْ﴾ والمحققون من المتأخرين حكموا بالتركيب معه وعليه العمل، ووجه التركيب مع حروف الحلق إشارة إلى بُعد مخرج التنوين عن حروف الحلق، فتركيب التنوين إبعاد له عن حروف الحلق إشارة إلى بُعد مخرج التنوين عن حروف الحلق خطاً كما كان بعيداً عنها لفظاً.

ووجه الاتباع مع غير حروف الحلق هو الإشارة إلى قرب التنوين من هذه الحروف وهي على درجات منها ما قرب جداً حتى أدغم التنوين فيها، ومنها

ما قرب فقط فالتنوين عندها إما أن يخفى أو يقلب ولذلك أشير بالإتباع إلى قربه منها فالإتباع تقريب للتنوين من هذه الحروف في الخط كما كان قريباً في اللفظ .

خطأ شائع في التنوين المنصوب المتتابع يجب العدول عنه

نذكر هذا الخطأ الشائع لعله يجد بين أعضاء لجان المراجعة للمصحف الشريف مَن عنده الشجاعة الأدبية في تغييره والعمل بالصواب الذي تقتضيه الحقائق العلمية والتي نص عليها العلماء المعتمدون في هذا الفن فنقول وباللَّه التوفيق.

مما تقدم في باب التنوين في الفصل السابق علم أن التنوين عبارة عن حركتين الأولى حركة الحرف والثانية علامة التنوين سواءً كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ومن المعلوم المتفق عليه أن حركة الحرف هي التي تليه وحركة التنوين هي التي فوقه كما سبق، وهذا أمر مجمع عليه من جميع علماء الضبط كأبي عمر الداني في كتابه المحكم وغيره، ولم يخالف في ذلك إلا بعض المحدثين الذين لا يعتد بقولهم كالدكتور/ محمد سالم محيسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال في كتابه: «إرشاد الطالبين» صفحة (٨). هل علامة الحركة هي العليا أم السفلى؟ قولان: ولا ندري من أين أتى بهذين القولين؟

وكذلك الشيخ/ أحمد أبو زيتحار في كتابه: «السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل» صفحة (٩) قال: بعد أن عرَّف التركيب «واحتمل أن تكون العليا للتنوين وأن تكون السفلى» ولا أدري أيضاً من أين أتى بهذا الاحتمال وممن قال بهذا القول أيضاً الشيخ على الضباع في التنوين المركب وهو جائز عقلًا. وليس جائزاً علمياً. أما المتتابع فقد جزم الضباع وقطع بأن حركة التنوين هي

الأخيرة بلا ريب. انظر سمير الطالبين ص ١٢٦ .مع أن صاحب الطراز واضح وصريح في قوله: «فزد إليها مثلها تبيينا» يعني زد عليها كما سنوضحه قريباً، علماً بأنه:

لا خلاف بين المشارقة والمغاربة في هذه النقطة ولكن المغاربة طبقوا هذه القاعدة على حسب القواعد العلمية دون أن يكون لهم رأي خاص فيها، فوضعوا حركة الحرف المنصوب فوقه، ثم وضعوا حركة التنوين أمام حركة الحرف وتنتهي بعدها، هكذا (غفورًا رحيما) وهكذا.

أما المشارقة فقد خالفوا في صورة التنوين المنصوب والمراد بالمشارقة هم أهل مصر ومن قلدوهم، فجعلوا حركة الحرف هي التي تليه، أما حركة التنوين فوضعوها فوق حركة الحرف بعيدة عن الحرف المقارب لها أو المقلب عندها فوضعوا علامة التنوين بحيث تبدأ قبل حركة الحرف وتنتهي في نصفها هكذا ﴿رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ فعلامة التنوين في هذه الصورة لم يقرّها أحد من العلماء وليس لها دليل منصوص عليه يؤيد هذه الصورة، بالإضافة إلى أن وضع علامة التنوين بهذا الشكل يخالف ما أراده علماء الضبط من تقريب التنوين من الحرف الذي بعده إذا كان الحرف غير حلقي، فعلماء الضبط أرادوا تقريب التنوين من الحرف الذي يليه خطاً كما هو مقرب لفظاً وهم فعلوا العكس، والذين خالفوا في التنوين المنصوب هم أهل مصر ومن قلدوهم؛ لأن أول طبعة ظهرت في مصر كانت سنة ١٣٤٢ هـ الموافق سنة ١٩٢٣م، حيث شكلت لجنة من قبل الأزهر للإشراف على طبع المصحف برواية حفص، وكان هذا المصحف قد كتبه بخطه الشيخ/ محمد علي خلف الحسيني الشهير بالحداد، وكانت هذه اللجنة مكونة منه ومن الأساتذة/ حفني ناصف، ومصطفى عناني، وأحمد الاسكندر (رحمهم اللّه)، وبجانب هذا كانت هناك مصاحف أخرى في بلاد المغرب تختلف في طريقة

الضبط نوعاً ما، فقلد الناس في العالم العربي في بلاد المشرق أهل مصر في هذا التنوين المنصوب المتتابع.

وعندما نسألهم ما حجتكم في هذا؟ يقولون: «ما جرى به العمل» هذا هو المعمول به ولا نستطيع أن نخالفه هكذا من غير حجة يقيمها ومن غير دليل يذكره عن علماء الضبط إلى وقتنا هذا.

وقد بحثت اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية هذا الموضوع أكثر من مرة، وقد كتب فضيلة الدكتور/ رئيس اللجنة بحثاً قيماً في هذا الموضوع توصل فيه إلى ضرورة العمل بالتنوين المتتابع المنصوب بالصورة التي سار عليها المغاربة في مصاحفهم، وذكر أدلة وافية بالمقصود على هذا الاختيار في بحث أعده في هذا الموضوع، وقرئ على أعضاء اللجنة، ولكن بعض أعضاء هذه اللجنة (هداهم اللّه) أبدوا تحفظاً وتخوفاً من بعض الاعتراضات التي قد ترد من بعض الجهات من مصر أو غيرها على هذا التغيير، مع اعتقادهم وتأكدهم أن لا دليل معهم ولا حجة غير أن هذا هو المعمول به منذ زمن بعيد، وكان لهؤلاء المتحفظين بعض الشبهات التي رأوا فيها دليلًا يؤيد ما جرى به العمل في مصر وغيرها، فنذكر هذه الشبهات ونناقشها لنتأكد من أنه لا دليل مع المخالفين ولا حجة صحيحة تستحق أن يعمل بها.

قال بعضهم: إننا نعمل بنظم الخراز الذي يقول:

ثُمَّتَ إنْ أَتْبَعْتَهَا تَنْوِينَا فَزِدْ إلَيْهَا مِثْلَهَا تَبْيِينَا

فقد أمر بالزيادة دون أن ينص على الفوقية أو التحتية، ولا نأخذ بقول الشراح الذين نصوا على الفوقية؛ لأنه نص بدون دليل ونريد دليلًا على

ذلك؟ وقال هؤلاء أيضاً: إن المصاحف التي طبعت في مصر وغيرها من بلاد المشرق جرى العمل فيها على التحتية وصححها الشيخ خلف الحسيني ومَنْ بعده. ولا ينبغي أن نخالفهم، هذا ما قاله بعض الأعضاء في بعض الاجتماعات التي عقدت لمناقشة هذا الموضوع.

وقد وفقني اللّه في الرد عليهم بقولي: إن قولكم هذا غير مسلم به لسببين:

الأول: إن الشراح الذين شرحوا نظم الخراز هم الذين وضعوا قواعد الضبط وعملنا بها وقد التزموا بمعاني الكلمات التي وضعت لها في اللغة العربية واستعمالها في القرآن الكريم واللغة العربية ولم يأتوا بشيء من عندهم، ومحل الشاهد من النظم في هذه المسالة هو قوله: «فزد إليها» وإذا رجعنا إلى معاني كلمة «إلى» في اللغة نجد أنها تستعمل مرادفة لمعنى اللام، قال تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ أي لك، والمرادفة هي استعمال إحداهما مكان الأخرى (انظر القاموس المحيط صفحة ١٧٣٨)، ومن معاني اللام التي ترادف (إلى) الاستعلاء نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ أي عليها[١]، إذن فقول الشراح إن حركة التنوين فوق حركة الحرف مستند إلى دليل علمي وليس اجتهاداً منهم، وينبغي علينا أن نحترم كلامهم ونعمل به. وهو أن حركة التنوين هي التي فوق حركة الحرف ولا يعقل بعد هذا البيان أن تكون تحت حركة الحرف.

ولزيادة الإيضاح أذكر هنا ما قاله الرجراجي في: «حلة الأعيان على عمدة البيان» مخطوط بدار الكتب التونسية برقم ١٠٧٨١ في شرحه لهذا البيت بتصرف فأقول:

قوله: (أتبعتها) يؤخذ من التعبير بالاتباع تقديم الحركة على التنوين؛ لأن

(١) ذكره ابن هشام في أوضح المسالك في معاني حروف الجر - جزء ٢ صفحة ١٣٥ .

المتبوع سابق والتابع لاحق. فقوله: اتبعتها، يقتضي أن الحركة هي التي تلي الحرف مطلقاً رفعاً وجراً ونصباً اتباعاً وتركيباً، أقول هذا نص صريح في الموضوع الذي نبحث فيه.

ثم قال: «فزد إليها مثلها» اللام بمعنى على، أقول قوله: «اللام بمعنى على» بناء على ما سبق توضيحه من أن على مرادفة للام ثم قال الرجراجي مستشهداً على أن اللام بمعنى على، فمثل بقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ أي: على الأذقان، انتهى محل الشاهد. وثبت أن الحركة الأولى هي للحرف والثانية للتنوين وبطل أن تكون الثانية هي حركة الحرف والأولى للتنوين وهو المطلوب.

والرد على السؤال الثاني للمخالفين. وهو أن المصاحف في بلاد المشرق جرى العمل فيها على التحتية... إلخ.

نقول: إن المصاحف ليست حجة وحدها؛ لأن مصححيها بشر يخطئون ويصيبون، وهناك حجة قائمة عليهم من أنفسهم وهي أنهم قد وافقوا القاعدة العلمية في المرفوع والمجرور والإقلاب، فجعلوا علامة التنوين أمام الحركة هكذا ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ونحو: ﴿ظِلٍّ ذِى﴾ فقد قربوا حركة التنوين من الحرف الذي بعده وهذه حجة عليهم، ونحو: ﴿قَدِيرٌ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فقد جعلوا حركة التنوين وهي الميم التي أصلها التنوين بعد حركة الحرف قريبة من الحرف الذي يليها، وخالفوا في التنوين المنصوب فجعلوا علامة التنوين بعيدة من الحرف الذي بعده بدون نص علمي أو دليل على ذلك، غير ما جرى العمل به، ورغم أن أعضاء اللجنة والمتحفظون معهم وافقوا مقتنعين بهذا كله، ورئيس اللجنة مقتنع بالتغيير وكتب بحثاً مطولًا في هذا، وقام الخطاط بتعديل التنوين فعلًا بتكليف من رئيس اللجنة إلا أن هؤلاء المخالفين بسبب

خوفهم من الملاحظات التي قد ترد عليهم من البشر استطاعوا كعادتهم أن يقفوا حائلًا بين ما رآه فضيلة رئيس اللجنة صواباً، وبين تنفيذه. ملتمسين الأعذار الواهية للعمل بالخطأ قائلين بأن ما جرى به العمل لا يرد عليه اعتراض؛ لأن باب الاجتهاد واسع والأمر فيه سعة، فأين السعة؟ مع أنهم اجتهدوا فلم يتوصلوا إلى دليل ولو ضعيفاً يؤيد ما جرى به العمل، وقولهم: «الأمر فيه سعة» كلمة تقال عندما يروا أنفسهم في مأزق لا يستطيعون الخروج منه.

وإني أرى أن الصواب هو العمل بالصورة التي عمل بها المغاربة، والعدول إلى الصواب أولى من التقليد والاستمرار على خلاف الحق ولا عبرة باعتراض الناس ما دمنا نستند إلى دليل علمي ونراقب اللّه فيما كلفنا به وما أحوجنا إلى أن نتذكر قول الرسول ﷺ ونعمل بهديه. فقد قال ﷺ: «**من كانت الآخرة همه جعل اللّه غناه في قلبه وجَمَع له شمله وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا همه جعل اللّه فقره بين عينيه، وفرَّق عليه شمله، ولم يأته من الدنيا إلا ما قدر له**» رواه الترمذي.

وقال ﷺ: «**من التمس رضاء اللّه بسخط الناس. كفاه اللّه مؤنة الناس، ومن التمس رضاء الناس بسخط اللّه وكله اللّه إلى الناس**» رواه الترمذي.

فيجب علينا أن نعمل بما اقتنعنا بصحته بيننا وبين اللّه ولا نعمل بما يرضى الناس ما دمنا اقتنعنا في أنفسنا بالصواب. هذا ما يجب على أعضاء اللجان العلمية المراجعين لكتاب اللّه عز وجل. وإلا لا نستحق أن نكون أعضاء لجنة علمية كلفنا أن نقول الحق بعد البحث والتدقيق.

واللّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الرابع
في علامة الحرف المشدد

قال الناظم:

والشَّدُّ بَعْدُ فِي هِجَاءِ لَمْ نَرَ   وَغَيْرَهُ فَعَرِّهِ كَيْفَ جَرَى

يعني أن التنوين إذا وقع بعده حرف من حروف (لم نر) فإن ذلك الحرف يشدد بعلامة التشديد، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ ثم أمر في الشطر الثاني بتعرية الحروف الأخرى، كيف جرى ذلك الحرف على لسانك في القراءة أي: سواء كان مظهراً أم مدغماً إدغاماً ناقصاً أو مخفي. فهذه كلها تعرى من التشديد لا من الحركة؛ هكذا نحو ﴿من يَقول﴾ لأن الحركة لابد منها ولا موجب لحذفها.

ووجه تشديد هذه الحروف بعد التنوين، التنبيه على أن التنوين أدغم في ذلك الحرف إدغاماً تاماً، ووجه التعرية في الحروف المدغمة أو المخفاه إلخ تنبها على أن التنوين لم يدغم إدغاماً تاماً.

قال الناظم رحمه اللّه تعالى:

هَذَا إذَا أَبْقَيْتَ عِنْدَ اليَاءِ   وَالوَاوِ غُنَّةً لَدَى الأَدَاءِ

كَانَا كَبَاقِي الأَحْرُفِ المُعْرَاةِ   مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَلَدَى النُّحَاةِ

الفَرْقُ بَيْنَ مُدْغَمٍ ومُخْفَى   هَذَا مُشَدَّدٌ وَهَذَا خَفَّا

يعني تعرية الياء والواو من علامة التشديد إذا قرأت بالغنة في التنوين وذلك لجميع القراء ما عدا خلفاً عن حمزة فيعريان من التشديد كباقي الحروف التي لا تشديد فيها وهي حروف الإظهار والإقلاب والإخفاء.

وأما إذا قرأت بترك الغنة لخلف عند الواو والياء فلابد من وضع علامة التشديد فوقهما أي الواو والياء إشارة إلى أن الإدغام تام أي لم يبق معه ذات الحرف وهو التنوين، ولا صفته وهي الغنة.

وإنما لم توضع علامة التشديد مع بقاء الغنة؛ لأن الإدغام ناقص، أي ادغمت معه ذات الحرف وأبقيت الصفة، وما تقدم من وضع علامة التشديد في الإدغام التام وعدم وضعها في غيره، هو مذهب أهل الضبط واقتصر عليه الداني وعليه العمل، وخالف في ذلك النحاة كما أشار إليه الناظم بقوله: «ولدا النحاة الفرق بين مدغم ومخفي... إلخ» يعني أن النحاة يفرقون بين المدغم والمخفي فيضعون علامة التشديد على المدغم فيه؛ لأنه مشدد في اللفظ، ولا يفرقون بين الإدغام التام والناقص ويضعون علامة التشديد في كليهما، ويلزمهم التباس الناقص بالتام.

ويعترض على أهل الضبط بأن الواو والياء إذا لم يشددا مع الغنة يتوهم أن حكمها الإخفاء؟ والجواب على ذلك أن هذا الوهم يدفعه شهرة حروف الإخفاء فلم يَعُدَّ أحد منها الواو والياء، وهذا الوجه الثاني ذكره الداني وأبو داود ولم يخصا به النحاة كما فعل الناظم.

واسم الإشارة في البيت الأول يعود على الحكم السابق، واسم الإشارة في قوله: «هذا مشدد وهذا خفا» يعود على ما دل عليه مدغم ومخفي وهو المدغم فيه والمخفى عنده.

قال المصنف:

وَعَوِّضَنْ إنْ شِئْتَ مِيمًا صُغْرَى   مِـنْـهُ لِبَـاءٍ إذْ بِـذَاكَ يُـقْـرَا

يعني أن التنوين إذا جاء بعده باء نحو ﴿عَلِيمٌۢ بِذَاتِ﴾ جاز فيه وجهان:

الأول: أن تجعل علامته كعلامة الحركة وتتبعها على ما تقدم في قوله: «وقبل ما سواه اتبعتهما».

الثاني: أن تعوض منه ميماً صغرى عوضاً من علامة التنوين، وأشار بقوله: «إذ بذاك يقرا» أي: لأن التنوين عند الباء يقلب ميماً في القراءة فيكون تصويره في الضبط مشعراً بذلك، واقتصر الداني على الوجه الأول وأبو داود ذكر الوجهين ورجح الثاني وبه جرى العمل. وإذا صورت التنوين ميماً فلا تجعل عليها السكون لأن الميم بمنزلة الحركة فكذلك لا يجعل على ما ينزل منزلتها وأشار بقوله «إن شئت» إلى أنك مخير بين هذيه الوجهين. واقتصر الداني على الوجه الأول وأبو داود ذكر الوجهين ورجح الثاني وبه جرى العمل. وإذا صورت التنوين ميماً فلا تجعل عليها السكون لأن الميم بمنزلة الحركة وكما أن السكون لا يجعل على الحركة فكذلك لا يجعل على ما ينزل منزلتها. .

علامة التشديد وموضعها من الحرف المشدد

اختلف علماء الضبط في الحرف المشدد، هل يحتاج إلى علامة تدل على تشديده أم لا؟ فذهب بعض نقاط العراق إلى عدم احتياجه إلى علامة ويكتفي في الدلالة عليه بضبطه بحركته مع تجريد باقي حروف الكلمة من الحركات هكذا (الحقُ) وذهب جمهور العلماء إلى أنه لابد له من علامة تدل على تشديده. ولكنهم اختلفوا في كيفيتها على مذهبين:

الأول: مذهب الخليل بن أحمد وأصحابه ونقاط المشرق وهو وضع رأس شين غير معرقة ولا منقوطة هكذا (س) وتوضع فوق الحرف المشدد واختاره

أبو داود وعليه العمل. وهي مأخوذه من كلمة شديد. وكأنهم استغنوا بالحرف الأول عن بقية الكلمة... ولا يكتفي بوضع علامة التشديد فوق الحرف بل لابد من الحركة أيضاً فعلى القول بجعل كل من الفتحة والضمة فوق الحرف اختلف في ذلك.

هل الشدة هي التي تلي الحرف هكذا ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ﴾ ووجهه أن كلًا من الشدة والحركة كما تواردا على محل واحد من الحرف ودلت الحركة على التحريك فقط ودلت الشدة على التحريك والشدة معاً. استوجبت قربها من الحرف لزيادة مزيتها وعليه العمل، وعلى القول بجعل الفتحة أمام الحرف والضمة أمامه أو فيه. والكسرة تحته فلا خلاف في ذلك لكونهما لم يتواردا على محل واحد والقول بجعل الكسرة فوق الحرف وتحت الشدة قول ضعيف وهو هكذا (مصدِّقا) وفي هذا يقول صاحب متن الذيل:

... ... والتَّشْديدُ حَرْفُ الشِّين
وَيُجْعَلُ الشَّكْلُ كَمَا قُلْنَاهُ أَمَامَهُ أَوْ تَحْتُ أَوْ أَعْلَاهُ

والثاني: مذهب نقاط المدينة وتبعهم نقاط الأندلس وهو أنها دال قائمة الجناحين، وهي مأخوذة من دال (شد) ورجحوه على الشين؛ لأنه بتكرار الدال يوجد ثلثا الكلمة. وللأكثر حكم الكل واختاره الداني. وتوضع فوق الحرف قائمة إلى أعلى إن كان مفتوحاً هكذا (اللّه) و﴿أمامه﴾ منكسة إلى أسفل إن كان مضموماً هكذا (قوله الحق) وتحته منكسة إلى أسفل إن كان مكسوراً هكذا (برب الناس) وعلى هذا المذهب اختلف في حركة الحرف على ثلاثة مذاهب أولًا: الاكتفاء بعلامة التشديد دون الحركة. ثانياً: الجمع بينهما لزيادة البيان وتأكيد الإيضاح. ثالثاً: الجمع بينهما. إن كان الحرف المشدد طرفاً؛ لأن الشد يوضع في موضعها ففيه بيان للشد والشكل معاً.

هكذا (ربٌ) إذا كان مرفوعا و (ربً) إذا كان منصوباً و(ربٍ) إذا كان مجروراً واختاره أبو داود وهذا القول موافق للأصل؛ لأن المصاحف القديمة لم يكن فيها هذه الأشياء وإنما أحدثت للبيان فما كان في غنى عن البيان استغنى عنه وهذا معنى قوله «من غير شكلة لما تنزلا منزلها» لأن الأطراف محل التغير فتحتاج إلى بيان والحركة أكثر من غيرها. والاكتفاء بعلامة التشديد فيما عدا ذلك. وإلى ذلك أشار صاحب متن الذيل بقوله:

وَبَعْضُ أَهْلِ الضَّبْطِ دالًا جَعَلَهْ يَكُونُ إِنْ كَانَ بِكَسْرٍ أَسْفَلَهْ
وفَوْقَهُ فَتْحًا وَفِي انْضِمَامِهْ يَكُونُ لا امْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِهْ
وَطَرَفَاهُ فَوْقُ قَائِمَانِ وَفِي سِوَى الأَعْلَى مُنَكَّسَانِ
مِنْ غَيْرِ شَكْلَةٍ لِمَا تَنَزَّلا مَنْزِلَهَا وَالبَعْضُ مِنْهُمْ أَشْكَلا
كَأَوَّلٍ وَبَعْضُهُمْ فِي الطَّرَفِ ... ...

أحوال النون الساكنة:

قال المصنف رحمه اللّه تعالى:

وَحُكْمُ نُونٍ سَكَنَتْ أَنْ تُلْقِي سُكُونَهَا عِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ

لما فرغ من أحكام التنوين أتبعه بالكلام على أحكام النون الساكنة لمشاركتها للتنوين في أكثر الأحكام، وتشترك نون التنوين مع النون الساكنة في شيء واحد هو أن كلًا منهما نون ساكنة، ولكن لما كانت نون التنوين لا تأتي إلا بعد اللفظ والنون الساكنة قد تأتي في أوله أو وسطه أو آخره، فرقوا بينهما في التسمية والتعبير فعبروا عن النون الساكنة بالنون الساكنة؛ لأنها من نفس الكلمة، وعبروا عن نون التنوين بالتنوين؛ لأنه زائد عن الكلمة، وكذلك فرقوا بينهما في الكتابة، فرسموا النون الساكنة في الخط، ولم

يرسموا التنوين، ولذلك احتاج أهل الضبط إلى علامة له، فجعلوها حركة ولم يجعلوها سكوناً لكونه ملازماً للحركة بحيث لا تأتي إلا بعدها ولكنه مشابه للنون وصلًا. والحذف وقفاً. وقوله: «وحكم نون سكنت. . .إلخ» أشار في هذا البيت إلى أن حكم النون الساكنة إذا جاء بعدها حرف من حروف الحلق، أن تلقى على النون أي توضع على النون علامة السكون، إشارة إلى أن النون عند حروف الحلق مظهرة في اللفظ واللسان يقرعها في اللفظ لبُعد مخرجها عن مخرجهن، كما أن تركيب التنوين مع حروف الحلق إشارة إلى ذلك فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في التنوين سواء كانت النون الساكنة من كلمة أو من كلمتين، ويراعى لورش نحو من آمن فإنه ينقل ويراعى الغين والخاء لأبي جعفر، فحكم النون عندهما كحكمها عند حروف الإخفاء.

قال المصنف رحمه اللّه تعالى:

وَعِـنْـدَ كُـلِّ مَـا سَـواهُ تُـعْـرَى وَإِنْ تَشَأَ صَوَّرْتَ مِيماً صُغْرَى

مِـنْ قَـبْـلِ بَـاءٍ ثُـمَّ شَـدٌّ يَـلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ

معنى الشطر الأول: أن النون الساكنة حكمها أن تعرى من علامة السكون عند باقي الحروف الهجائية غير حروف الحلق، سواء حروف الإدغام والإقلاب والإخفاء، وإنما عريت النون عند هذه الحروف؛ لأنها إما مدغمة في هذه الحروف أو مخفاة عندها، ولا يقرعها اللسان، فعريت النون عند هذه الحروف إشارة إلى قربها مما بعدها في المخرج حتى أدغمت في بعض أو قلبت أو أخفيت.

كما أن الإتباع في التنوين إشارة إلى ذلك، فتعرية النون هنا بمنزلة الاتباع

في التنوين، وقوله: «وإن تشأ. . . إلخ» معناه أن النون الساكنة إذا كان بعدها باء نحو: (من بعد) جاز لك وجهان:

الأول: التعرية عن السكون من العموم السابق، واختاره الداني.

الوجه الثاني: أن تصور ميماً صغرى، تنبيهاً على أن النون انقلبت في اللفظ ميماً لمؤاخاتها للنون في الغنة وقربها من الباء في المخرج. وهو اختيار أبي داود وعليه العمل. وتوضع هذه الميم في موضع السكون ولا يوضع على الميم علامة السكون هكذا ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ .

وقوله: «ثم شد يلزم . . . إلخ» معناه أن وضع علامة التشديد يلزم وضعه في الحرف الذي بعد النون الساكنة من الحروف التي أدغم فيها التنوين إدغاماً خالصاً في اللفظ، ويشدد بعد التنوين في الضبط، وذلك في حروف: (لم نر) المتقدمة مثل ﴿مِن لَّدُنۡهُ﴾. ووجه تشديدها بعد النون. التنبيه على أنها أدغمت فيها النون إدغاماً تاماً مثل التنوين. ومفهوم هذا أن بقية الحروف ما عدا (لم نر) لا يوضع عليه التشديد. وهو كذلك إلا الواو والياء، فسيأتي حكمهما.

قال المصنف:

وَالْـوَاوُ وَالْيَـاءُ إذا أَبْـقَـيْـنَـا   غُـنَّـتَـهَـا عِـنْـدَهُـمَـا أَثْـبَـتَّـا

عَـلَامَـةَ التَّـشْـدِيـدِ وَالسُّـكُـونَـا   إنْ شِـئْـتَ أَوْ عَـرِّهِـمَـا وَالـنُّـونَـا

بين في هذين البيتين حكم الواو والياء بعد النون الساكنة، وحكم النون الساكنة الواقعة قبلهما: مثل: ﴿مَن يَعۡمَلۡ﴾ ﴿مِن وَالٍ﴾ فإذا قرأت بالغنة أي بغنة النون عندهما كان الإدغام ناقصاً فالحكم حينئذ التخيير بين وجهين:

الأول: (مَنْ يَّعْمَلْ) التشديد على الياء والواو للدلالة على إدغام النون فيهما والسكون على النون للدلالة على أن الإدغام ناقص بسبب إبقاء غنة

المدغم، الذي هو النون وهذا معنى قوله: «أثبتا علامة التشديد والسكونا» وبه جرى العمل عند المغاربة.

الثاني: ﴿مِن وَالٍ﴾ التعرية في الواو والياء للدلالة على الإدغام الناقص وتعرية النون من السكون للدلالة على إدغامها فيما بعدها وبه جرى العمل عند المشارقة، ولا يجوز هذين الوجهين في الواو والياء الواقعتين بعد التنوين للتباس الإدغام التام بالناقص، ويفهم من قول الناظم: «إذا أبقيتا» أنك إذا لم تبق الغنة فإن الضبط لا يكون كذلك، بل يكون بوضع الشدة على الواو والياء. هذان الحكمان مذهب أهل الضبط وخالفهم النحاة فقالوا لابد من وضع علامة التشديد على الواو والياء بعد النون الساكنة في الإدغام التام والإدغام الناقص.

تنبيه: اتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة مع الإدغام للواو والياء غنة المدغم وهو النون الساكنة والتنوين فيكون الإدغام ناقصاً، ومع إدغامها في النون نحو: ﴿مِن نَّصِيرٍ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ غنة المدغم فيه فيكون الإدغام تاماً.

واختلفوا في الغنة مع الإدغام في الميم نحو: ﴿مِن مَّآءٍ﴾ و﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ على أربعة أقوال:

١- الجمهور على أنها غنة الميم المدغم فيها وهو الصحيح.

٢- وقيل غنة الميم المبدلة من النون الساكنة والتنوين.

٣- وقيل غنتها وغنة الميم المدغم فيها.

٤- وقيل غنة النون الساكنة والتنوين أي غنة المدغم.

وبناء على هذا فعلى الأقوال الثلاثة الأول يكون الإدغام تاماً ويوضع التشديد على المدغم فيه وهو الميم، وتعرى النون من السكون، وعلى القول الرابع فإن الإدغام يكون ناقصاً، ولا يوضع التشديد.

أسئلة على الفصل الرابع

- اذكر مذاهب علماء الضبط في علامة الشد ودليل كل مذهب؟

- اذكر أقوال العلماء إذا اجتمعت علامة التشديد مع حركة الحرف المشدد؟ وما الذي استحسنه الداني من هذه الأقوال؟ وما الذي اختاره منها أبو داود؟ وما وجه اختياره؟

- اذكر ما الذي اختاره أبو داود إذا وقع بعد النون الساكنة أو التنوين باء.

- اذكر ما عليه المتأخرون إذا تحرك بالكسر تخلصاً من ساكنين.

- اضبط من آمن عند ورش و (من خير) عند أبي جعفر.

- اضبط (أن بورك) على اختيار أبي داود أولًا وعلى اختيار الداني ثانياً وبين المعمول به. واضبط ما تحته خط عن خلف من رواية حمزة (من يهد الله فهو المهتد).

الفصل الخامس
في ضبط المختلس والمشم والممال

قال الخراز رحمه اللّه تعالى:

وَكُلُّ مَا اخْتُلِسَ أَوْ يُشَمُّ فَالشَّكْلُ نَقْطٌ وَالتَّعَرِّي حُكْمُ

معنى هذا أنه بعد أن انتهى من الكلام على الحركة الخالصة: تكلم هنا على الحركة الغير خالصة وقسمها إلى ثلاثة أقسام: «مختلسة، مشمة، ممالة» وسيتكلم على القسم الثالث بعد ذلك. وتكلم هنا على ضبط القسمين الأولين فذكر أن كل ما اختلس من الحركات أو أشم منها ففي ضبطه وجهان:

الأول: أن يجعل الشكل الدال عليه نقطاً مدوراً كنقط الإعجام في الصورة لا في اللون، وهذا معنى قوله: «فالشكل نقط» ويكون لونه أحمر ويوضع فوق الحرف إن كان مفتوحاً كعين ﴿تغدو﴾ وتحته إن كان مكسوراً كعين ﴿نِعِمَّا﴾، وقد رواه قالون في ﴿عَيْنَ﴾ ﴿نِعِمَّا﴾ و﴿تَعْدُوا﴾ وفي هاء ﴿يَهَدِّى﴾ وخاء ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ تنبيهاً على أن أصلها السكون وأما الإشمام فسينص عليه أنه أمامه.

الثاني: أن يعرى الحرف الأول الذي اختلست حركته أو أشمت من شكل الحركة ومن عوضها وهذا معنى قوله: «والتعرى حكم» أي حكم آخر، هذا والحركة الغير خالصة نوعان، نوع حركته مشوبة بالسكون، وهو المعبر عنه، بالاختلاس أو الروم. ونوع حركته مشوبة بحركة وهو قسمان:

أحدهما: كسرة مشوبة بضمة وهو المعبر عنه بالإشمام وهو النطق بحركة

تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولذلك تمحضت الياء.

القسم الثاني: فتحة مشوبة بالكسرة، وهو الممال مثال الاختلاس كقراءة قالون في ﴿نِعِمَّا﴾ وتعدو ويهدي ويخصمون تنبيهاً على أن أصلها السكون.

ومثال الإشمام مثل قراءة نافع في ﴿سيىء﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ تنبيها على أن أصل هذه الكلمة الضم. هذا تعليل الوجه الأول وهو النقط المدور وهو اختيار الداني.

وأما توجيه الوجه الآخر وهو التعرية فلأن الإشمام والاختلاس لا يؤخذان من الخط، بل من المشافهة من الشيوخ، فالتعرية تحمل على السؤال وهو اختيار أبو داود، والأظهر اختيار الداني وهو الوجه الأول لأن التعرية قد يظن الناظر أنها غفلة من الناقط فيقرؤه القارئ بحركة تامة خالصة.

قال الناظم:

وَعَـوِّضَـنَّ الْفَـتْـحَـةَ الـمُـمَـالَةْ   بِـالـنَّـقْـطِ تَـحْـتَ الْحَـرْفِ لِلإِمَـالَةْ

أَوْ عـرِّه وَالـنَّـقْـطُ فـي إشْـمَـامِ   سِـيءَ وَسِـيَـئـتْ هُـوَ مِـنْ أَمَـامِ

تكلم الناظم هنا عن ضبط القسم الثالث من أقسام الحركة الغير خالصة وهو الفتحة الممالة، وإنما كانت غير خالصة؛ لأنها مشوبة بكسرة ومعروف ما هي الإمالة والفتح والتقليل، وقد ذكر الناظم في ضبط الممال وجهين:

الأول: التعويض بالنقط المدور لئلا تلتبس بالفتحة الخالصة، ويكون هذا النقط باللون الأحمر وتحت الحرف الممال من قوله: «بالنقط تحت الحرف لا فوقه» لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا يشمل كل ممال حتى فواتح السور بشرط أن تكون الإمالة وصلاً ووقفاً وأما ما كانت الإمالة فيه

وقفاً ويفتح وصلًا للساكن نحو: ﴿مُّفۡتَرًى﴾ و﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ﴾، فالصواب ضبطه بالحركة الخالصة؛ لأن الضبط مبني على الوصل، وقوله للإمالة علة لقوله عوضن يعني إنما كان التعويض من أجل أن يدل على الإمالة، وهذا هو الوجه الأول وهو اختيار الداني وبه جرى العمل عندنا.

الثاني: تعرية الحرف الممال من العوض وهو النقط ومن المعوض وهو الحركة ليقع السؤال عند رؤية ذلك وهذا معنى قوله: «أو عره».

ولما كان كلام الناظم أولا يوهم أن موضع النقط هو موضع الشكل في المختلس والمشمّ معاً، وكان الحكم خلاف هذا يعني أنه يختص بالمختلس فقط عند أهل الضبط دفع ذلك التوهم بقوله: «والنقط في إشمام. . . إلخ» يعني أن نقط المشم يكون أمام الحرف. تنبيهاً على أن أصله الضمة هكذا: (سِىٓءَ، وسِيٓئَت)، واقتصر الناظم على هذا الوجه؛ لأنه المعمول به، وهناك وجه آخر غير معمول به وهو أن تجعل نقطة الإشمام حمراء في وسط الحرف.

الفصل السادس
في أحكام السكون والمد والتشديد

قال الناظم رحمه اللّه تعالى:

القَوْلُ فِي السُّكُون وَالتَّشْدِيدِ وَمَوْضِعِ المَطِّ مِنَ المَمْدُودِ

لما انتهى الكلام على أحكام الحركة شرع في الكلام على أحكام السكون والمد والتشديد، وهذه الألفاظ أسماء للأشكال الدالة عليها والمد والمط مترادفان، وأحكام السكون والتشديد هو صورتهما وموضعهما، وأما أحكام المط فتعرض الناظم لموضعه ولم يتعرض لعلامته، وكأنه اكتفى باللفظ عن العلامة لأن صورته موافقة للفظه.

فَدَارَةٌ عَلَامَةُ السُّكُونِ اعْلَاهُ وَالتَّشْدِيدُ حَرْفُ الشِّين

أشار في هذا البيت إلى علامة السكون ومحله، وعلامة التشديد ومحله. فعلامة السكون يعني صورته أشار إليها بقوله، فدارة علامة السكون ومحله بقوله: أعلاه فكأنه قال: فعلامة السكون دارة توضع فوق الحرف الساكن منفصلة عنه هكذا (الحمْد لله) واقتصر على الدارة في علامة السكون لأنه اختيار الداني وأكثر نقاط المدينة، ومن أين أخذوها؟ مما تقرر عند أهل الحساب من جعل دارة صغيرة في المنزلة الخالية من العدد دلالة على الخلو، فلما كان الحرف الساكن خالياً من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة دليلًا على خلوه من الحركة وجرى بذلك عمل المتأخرين وبه العمل عند المغاربة، وهناك مذاهب أخرى لم يذكرها الناظم لكون المتأخرين لم يعملوا بها، منها:

١- مذهب الخليل وأصحابه، رأس خاء هكذا ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ مأخوذة من كلمة خفيف وعليه العمل عند المشارقة.

٢- نقاط الأندلس. جرة مثل مذهب الخليل؛ إلا أنهم أسقطوا رأس الخاء هكذا (الحمَد) ولم يعمل به.

٣- مذهب النحاة وبعض أهل المدينة علامة السكون هاء واقفة، وهؤلاء يقولون بأن الحرف الساكن يحتاج إلى علامة إلا بعض نقاط العراق لم يجعلوا للساكن علامة أصلًا.

ثم أشار إلى علامة التشديد ومحله. يعني صورة التشديد وموضعه فقال: «والتشديد حرف الشين» أي وعلامة التشديد شين. يريد غير معرقة ولا مجرورة ولا منقوطة. ويريد أيضاً أنها أعلاه أي أعلى الحرف. وحذفت أعلاه الثانية لدلالة الأولى عليها. وهو مذهب الخليل بن أحمد وأصحابه وإنما قال حرف الشين ولم يقل حرف السين، لأنه أخذها من كلمة شديد وجعله علامة للتشديد محتجاً بأن العرب تكتفي بالحرف الأول من الكلمة والكلام، بدليل قول الشاعر:

نادوهم إذا ألجموا ألاتا قالوا جميعاً كلهم آلافا

أراد ألا تركبون ألا فاركبو. وعلىٰ هذا نقاط المشرق واختاره أبو داود.

قال المصنف رحمه اللّه تعالى:

وَيُجْعَلُ الشَّكْلُ كَمَا قُلْنَاهُ أَمَامَهُ أَوْ تَحْتُ أَوْ أَعْلَاهُ

يعني لا تكتفي في الحرف المشدد بعلامة التشديد التي هي الشين عن الحركة، بل لابد أن تضيف إليه شكل الحرف فتجعله واو صغيرة أمام

الحرف إن كان مضموماً على قول فيه وألفاً صغيرة مبطوحة.

وشكل الكسرة ياء صغيرة وهذا معنى قوله. كما قلناه أي: على حسب ما ذكرناه في أول الكتاب من صفة الشكل ومحله. ولم يبين الناظم أين تكون الحركة المجعولة فوق من الشين. هل تحت الشين أو فوق الشين؟ والذي نص عليه الداني وغيره أن الحركة تجعل فوق الشين هكذا ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ووجَّهَ ذلك بعضهم بأن الحركة كما كانت تدل على شيء واحد وهو التحريك والتشديد يدل على شيئين التحريك والشد. فكانت له مزية استوجب بها القرب من الحرف. وأما حركته أمام أو أسفل فلم تتوارد مع الشين على حرف واحد لأن الكسرة توضع أسفل ومثلها الضمة على القول بجعلها أمام الحرف.

والظاهر أن قوله: «أمامه أو تحت أو أعلاه» مستغنى عنه بقوله: «كما قلناه» وإنما أتى به لتتميم البيت أو زيادة بيان، وقد يقال إنه أراد بقوله: «كما قلناه» الصفة فقط، وبما بعده بيان المحل فينتفي التكرار ويقال إنه جواب عن سؤال مقدر عن بيان محل شكل الحرف المشدد كأن قائلًا قال: أي محل يجعل الشكل الذي على الصفة المتقدمة؟ فأجاب بقوله أمامه يعني في الضم على قول أو تحت يعني في الكسر أو أعلاه، أي: أعلى الحرف المشدد يعني في الفتح والضم على قول آخر وهو المختار والمعمول به، قال الناظم:

وَبَعْضُ أَهْلِ الضَّبْطِ دَالًا جَعَلَهْ   يَكُونُ إنْ كَانَ بِكَسْرٍ أَسْفَلَهْ

وَفَوْقَهُ فَتْحاً وَفِي انْضِمَامِهْ   يَكُونُ لَا امْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِهْ

وَطَرَفَاهُ فَوْقُ قَائِمَانِ   وَفِي سِوَى الأَعْلَى مُنَكَّسَانِ

يعني أن بعض أهل الضبط يجعلون علامة التشديد علامة أخرى غير الشدة وهي دال، وأراد بذلك الدال من شد ورجحوها على الشين لتكرارها فكأنهما

ثلثي الكلمة، وهذا البعض هم نقاط المدينة والأندلس، وهو اختيار الداني وهذا الوجه الذي هو علامة الدال لا يختص بأعلى الحرف كما اختص به الشين بل يختلف محله باختلاف الحركة فإن كانت حركته كسره كان تحت، وإن كان فتحة كانت فوقه وإن كانت ضمة كانت أمامه، وهذا معنى قوله: «إن كان بكسر أسفله وفوقه فتحاً وفي انضمامه... إلخ».

ثم ذكر في البيت الثالث أن الدال التي عاد عليها الضمير في طرفاه إن كان فوق الحرف يكون طرفاه قائمين لا منكسين ولا مائلين هكذا (الْحَمْدُ للّٰه) وذلك في حالة الفتح فقط، وإن كان في غير الفتح المستحق للفوقية المعبر عنها بالأعلى فإن جناحية أو طرفيه يكونان منكسين إلى أسفل. لا قائمين ولا مائلين، وذلك في حالة الضم والكسر لأن محله في الضم أمامه هكذا (قوله الحق) وفي الكسر أسفل هكذا (برب الناس).

قال المصنف:

مـنْ غـيـرِ شَـكْـلَة لـمَـا تَـنَـزَّلا   مَـنْـزِلَهَـا وَالـبَـعْـضُ مِـنْـهُـمْ أشْـكَـلَا
كَـأَوَّل وَبَـعْـضُـهُـمْ فـي الـطَّـرَفِ   ... ...

يعني أن نقاط المدينة الذين جعلوا علامة التشديد دالّا هل يجمع بين الشكل والشد أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الشد يغني عن الشكل لأن الشدة يوضع في موضعها ففيه بيان للشدة والشكل معاً، هكذا ربّ. ربّ. ربّ؛ واختاره أبو داود **الثاني** يجمع بين الشكل والشد لزيادة الإيضاح هكذا (ربُّ ربَّ ربِّ) وهذا معنى قوله (والبعض منهم أشكلا) كأول أي كالوجه الأول وهو علامة الشد شيئين.

القول الثالث: الفرق إن كان الحرف المشدد في آخر الكلمة جمع فيه بين

الشد والشكل هكذا (ربّ ربّ ربّ) لأن الأطراف محل التغيير فتحتاج إلى بيان والحركة أكثر من غيرها. وإن كان الحرف المشدد في أول الكلمة أو وسطها اكتفى بعلامة التشديد هكذا ربهم. ربهم. ربهم وهذا معنى قوله: «وبعضهم في الطرف» أي: وبعضهم أشكل في الطرف. وقد سبق الكلام على الشدة في الباب الخامس وأعيدَ هنا زيادة للفائدة وتدريباً للمبتدئين فلا يعتبر تكراراً لأنه مقصود لتدريب الطلاب المبتدئين وزيادة بعض الفوائد.

قال المصنف رحمه اللّه تعالى:

... ... وَفَوْقَ وَاوٍ ثُمَّ يَا وَأَلِفِ
مَطٌّ لِهَمْزٍ بَعْدَهَا تَأَخَّرَا وَسَاكِنٍ أُدغم أَوْ إنْ أُظْهِرا

معنى هذا الكلام أنه أشار به إلى ما ذكره في الترجمة السابقة قبل ذلك في قوله: «وموضع المط» فأشار هنا إلى موضعه. وهو أن موضع المط من الممدود أن يكون فوقه، والممدود هو حروف المد الثلاثة. واختار أبو داود إلى أن علامة المد يكون حرف المد في وسطها وهو المختار وقوله: «لهمز بعدها تأخر أو ساكن» أشار به إلى علة المد وسبب وضع علامة المد وهو وجود الهمز أو الساكن بعد حروف المد الثلاثة كانا سبباً في امتداد الصوت فجعل في الخط علامة للمد للتنبيه على ذلك.

والأمثلة: ﴿جَآءَ﴾ ﴿الدآبة﴾ ﴿ومحيآيْ﴾ عند من قرأ بإسكان الياء وخالف نقاط العراق فاكتفوا بوجود السبب عن العلامة.

تنبيهات:

الأول: قوله بعدها احتراز عما إذا تقدم الهمز على المد مثل ﴿ءَامَنُوا۟﴾ فلا توضع علامة المد إلا على وجه المد الطويل لورش. ولو قيل هلا جعل المد على

رواية التوسط إذ فيه زيادة؟

قيل لو جعل له علامة لالتبس بالمشبع المتفق عليه.

التنبيه الثاني: قوله لهمز يدخل فيه المغير نحو ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ لورش و ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ عند قالون. ويدخل فيه المنفصل عند غير أهل القصر نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ والحكم فيه تعرية ما بعده من التشديد.

التنبيه الثالث: قوله «وساكن» هو الساكن اللازم الذي يوجد وصلًا ووقفاً. خرج ما يوجد وصلًا فقط نحو: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ﴾ ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ وهو كل ما يحذف لأجله حرف المد فلا مد فيه خطاً إذ لم يوجد لفظاً ويخرج كذلك الساكن الموجود وقفاً خاصة. وهو العارض للسكون إذ كلها متحركة وصلًا. والضبط مبني على الوصل.

التنبيه الرابع: لا يدخل في كلام المصنف حروف المد المبدلة من الهمز نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لأنه تكلم عليها في باب الهمز

كَـذَا لِوَرْشِ مِـثْـلُ يَـاءِ شَـيْءِ   فِـي مَـدِّهِ وَنَـحْـوُ وَاوِ الـسَّـوْءِ

لما تكلم على حروف المد الثابتة أعقبها بالكلام على حروف اللين، إذ هي ثابتة مثلها فذكر أنها عند من يمدها وهو ورش فهي كحروف المد في وضع علامة المط على رواية الإشباع فقط إذ هو المراد بقوله: «في مده» ولا توضع على القصر ولا على التوسط لئلا تلتبس بالإشباع وكذلك على القصر

فإن قيل: من أين حملتم قوله: «وفوق واو إلخ» على حروف اللين والمد؟

والجواب ذكره الألف فهي لا تكون إلا حرف مد ولين فدل ذلك على أن ما ذكره معها كذلك.

وَإِنْ تَـكُـنْ سَـاقِـطَـةً فِـي الْـخـطِّ   أَلْـحَـقْـتَـهَـا حَـمْـرَا لَـجِـعْـلِ الـمَـطِّ

وَإنْ تَشَأْ إلْحَاقَهَا تَرَكْتَا وَمَطَّةً مَوْضِعَهَا جَعَلْتَا

معنى البيت الأول أنه لما تكلم على حروف المد الثابتة في الخط وما ألحق بها من حروف الليل أشار هنا إلى حكم حروف المد المحذوفة. فذكر أن الحكم فيها. أن تلحق بالحمراء لكي يجعل عليها المط؛ لأن الأصل في المط أن يجعل على حرف المد. فإذا لم توجد في الخط ألحقت محافظة على هذا الأصل نحو: ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ ﴿النبيـٓين﴾ ونحوه مما السبب فيه متصل وأما المنفصل فنحو: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾ ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ ﴿يَسْتَحْيِۦٓ أَن﴾ ﴿أن أخرتنيۦٓ إلى﴾ ﴿عليكمۥٓ أنفسكم﴾ عن ورش. كل ذلك تلحق فيه حرف المد المحذوفة ويجعل عليها المط إلا نقاط العراق على مذهبهم لا يجعلون عليها علامة اكتفاء بالسبب.

«تنبيه»: لا يدخل في كلام المصنف هنا. حروف المد التي في أوائل السور وإن لم تكن موجودة في الخط لإجماعهم على عدم الإلحاق.

وأما معنى البيت الثاني: وهو قوله: «وإن تشأ» إلخ يعني أنه يجوز في المواضع التي حذفت منها حرف المد وجه آخر وهو عدم إلحاق حرف المد ووضع علامة المط موضعها مكتفياً بها عن الحروف المدية. وقد نص على الوجهين الشيخان. وكأنهم رأو في هذا الوجه أن المد يدل على شيئين على حرف المد. وعلى كونه مداً مشبعاً. فعلامة المط تدل في الوجه الأول على شيء واحد وهو الإشباع وعلى الوجه الثاني تدل على شيئين حرف المد والإشباع والأمثلة ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ إلخ.

قوله: «وإن تشأ» شرط ومفعوله محذوف تقديره. وإن تشأ غير إلحاق الحروف وتركت هو الجواب.

وَمِـثْـلُ هـذَا حُـكْـمُـهَـا يَـكُـونُ   إنْ لَمْ يَـكُـنْ هَـمْـزٌ وَلَا سُـكُـونُ
فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدتَّهُ مِنْ يَاءِ   أَوْصِـلَةٍ أَتَـتْـكَ بَـعْـدَ الـهَـاءِ

والمعنى أنه لما ذكر التخيير فيما حذف من حروف المد التي بعدها سبب من همز أو سكون بين إلحاقه أو الاكتفاء بالمط. أشار هنا إلى أن هناك مواضع مما حذف منها حروف المد وليس بعدها سبب. يخير فيها كما خير فيما بعده السبب بين الإلحاق والاستغناء عنه بمده وهو معنى قوله: «ومثل هذا حكمها يكون» فالإشارة راجعة إلى التخيير والضمير في حكمها إلى الحروف المحذوفة. وهناك فرق بين هذا الفصل والذي قبله. فالأول إن أخذ فيه بالإلحاق جمع معه المط. وهذا الفصل لا يجمع فيه مع المط. ومراد الناظم بالمساواة بينهما في التخيير بين الإلحاق وعدمه فقط لا فيما زاد على ذلك وقوله: «إن لم يكن همز أو سكون» أشار به إلى موجب افتراق هذا الفصل من الأول قبله فالأول بعده سبب وهذا ليس بعد حروف المد سبب.

وقول الناظم: «في كل ما قد زدته من ياء» معناه أن التخيير يكون في كل ما قرأته لنافع ولغيره بزيادة الياء باتفاق أو اختلاف نحو ﴿يَأْتِ﴾ و﴿إِذَا دَعَانِ﴾ على الوجه الأول ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ و ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ على الوجه الثاني. وكذلك كل صلة أتتك بعد الهاء سواء كانت واو أو ياء نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ على الوجه الأول ﴿إِنَّ ربه كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ على الوجه الثاني. ومعنى الزيادة أن تكون زائدة على خط المصحف سواء كان المحذوف أصلياً نحو ﴿يَأْتِ﴾ ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ أو زائداً نحو ﴿على أن يهدين﴾ والتخير الذي ذكره الناظم هو مما انفرد به أبو داود وأما الداني فليس عنده إلا الإلحاق وهو الذي عليه العمل لأن علامة المد وهي المطة تدل على الإشباع ولا إشباع هنا واحترز الناظم مما بعده سكون في قوله: «إن لم يكن همز» فلا يوجد في القرآن صلة أو زيادة فيما بعده

ساكن نحو: ﴿بِهِ ٱللَّهُ﴾ و﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ ولعله احترز من موضع واحد زيدت فيه الياء وفتحت في الوصل وهو ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل.

قال المصنف:

كَذَا قِيَاسُ نَحْوِ لَا يَسْتَحْيِي كَقَوْلِهِ أَنْتَ وَلِيِّ يُحْيِي

يعني أن ما تقدم من التخيير في صلة هاء المفرد والياء الزائدة إذا لم يأت بعدها همز نحو ﴿يَأْتِۦ﴾ نص عليها الشيخان. وهناك موضع لم ينصوا عليه لكنه ينبغي أن يقاس عليهما لشدة الشبه بينهما. وهو ما ليس بعد همز ولا سكون مما اجتمع فيه ياءان وحذفت منهما الثانية لكونها ساكنة في الطرف على القول المختار في نحو: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾ ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ فإن الياء في هذه المواضع ساقطة من الطرف خطاً لا لفظاً فما كان منها أصلياً نحو ﴿يُحْيِۦ﴾ أشبه نحو: ﴿نَبْغِۦ﴾ وما كان منها زائداً نحو: ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾ أشبه نحو: ﴿وَعِيدِۦ﴾ وهكذا ظهر أن الشبه بينهما قويّ فلذا كان حكمهما واحداً. المقيس المنصوص عليه هو الياء الزائدة عن خط المصحف نحو ﴿يَأْتِۦ﴾ والمقيس عليه هو ما اجتمع فيه ياءان وحذفت الثانية فإن جاء بعده همز نحو: ﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن﴾ دخل في الباب قبله وإذا كان بعده ساكن نحو: ﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ كان ساقطاً في الوصل لأن الضبط مبني على الوصل.

الفصل السابع
في كيفية ضبط المظهر والمدغم والحرف الواقع بعدهما

المظهر: هو ما قرئ بالإظهار. وضبطه جعل علامة السكون فوقه وتحريك ما بعده بما يستحقه من فتح وكسر وضم. ولا حاجة لوضع علامة التشديد عليه.

يستوي في ذلك ما اتفق على إظهاره نحو ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾ وما اختلف في إظهاره نحو: ﴿قَدۡ سَمِعَ﴾ إذا أريد ضبطه على قراءة من أظهر الدال.

والمدغم: هو ما قرئ بالإدغام.

وهو قسمان لأن الحرف المدغم، إما أن يدغم فيما بعده ذاتاً وصفة بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً. وإما أن يدغم فيما بعده ذاتاً لاصفة.

فالأول يسمى إدغاماً تاماً. وحكم ضبطه تعرية الحرف المدغم من السكون تنبيهاً على كمال إدغامه فيما بعده وجعل التشديد على المدغم فيه تنبيهاً على إدغام ما قبله فيه. سواء تماثل الحرفان نحو: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ﴾ أم تقاربا نحو: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ أو تجانسا نحو: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾.

يستوي في ذلك ما اتفق على إدغامه نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ﴾ ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۚ﴾ ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٞ﴾ وما اختلف في إدغامه نحو: ﴿ٱتَّخَذتُّمُ﴾ و﴿إِذ تَأۡتِيهِمۡ﴾ ﴿بَل ضَلُّواْ﴾ ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا﴾ ﴿حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾ و﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ إذا أريد ضبطه على قراءة من أدغم أما على قراءة من أظهر فكضبط المظهر كما مر من الأمثلة.

والثاني يسمى إدغاماً ناقصاً كإدغام الطاء في التاء من ﴿أَحَطتُ﴾ ﴿بَسَطتَ﴾ ﴿مَا فَرَّطتُمْ﴾ وفي ضبطه وجهان:

الأول: وضع علامة السكون فوق الطاء وعلامة التشديد مع الحركة فوق التاء هكذا (أحطْتُّ) (بسطْتُّ) (ما فرطْتمُّ) واختاره الشيخان وعليه عمل المغاربة.

الثاني: تعرية الطاء من السكون والتاء من التشديد دون الحركة هكذا ﴿أَحَطتُ﴾ ﴿بَسَطتَ﴾ ﴿مَا فَرَّطتُمْ﴾ وعليه العمل عندنا أي عند المشارقة.

ولما اختلف أهل الأداء في إدغام القاف في الكاف من ﴿نَخْلُقكُّم﴾ بالمرسلات.

اختلف كذلك علماء الضبط في ضبطها.

فمن ذهب إلى أنه إدغام تام كالداني ومن تبعه فضبطها على مذهبهم. تعرية القاف من السكون ووضع علامة الشدة مع الحركة فوق الكاف هكذا (نخلقكّم).

ومن ذهب إلى أنه إدغام ناقص كمكي وابن شريح ومن تبعهما فضبطها على مذهبهم كضبط ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿بَسَطتَ﴾ هكذا ﴿نَخْلُقكُم﴾.

واعلم أن ضبط الحرف الواقع بعد حروف الهجاء من فواتح السور يختلف باختلاف ما قبله وذلك أن ما قبله إما أن يكون مظهراً أو مدغماً أو مخفي فإن كان مظهراً كدال ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ و﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ والميم الثانية من ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ونحو ذلك: فضبط الحرف الذي بعده بالحركة التي يستحقها غير مشدد.

وإن كان ما قبله مخفي كنون «عين من فاتحة مريم والشورى - فضبطه

كضبط المظهر من غير فرق».

وإن كان ما قبله مدغماً وهو نوعان:

الأول: ما أدغم إدغاماً تاماً كدال ص من ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ﴾ في فاتحة مريم عند من قرأ بالإدغام. وكنون ﴿طسٓمٓ﴾ في ميمها من فاتحة الشعراء والقصص عند من قرأ به. فضبطه عند المدغمين تشديد ما بعده هكذا (كهيعص ذِّكر رحمة ربك).

الثاني: ما أدغم إدغاماً ناقصاً. كنون ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ عند من قرأ بالإدغام وكالنون من ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ عند من قرأ به. فضبطه تعرية ما بعده من علامة التشديد - والعمل على ذلك عند المغاربة - وبعض المشارقة.

وذهب آخرون إلى تجريد كل ذلك هكذا ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ وعليه العمل عندنا.

وفي هذا يقول الناظم رحمه اللّه تعالى:

الْقَوْلُ فِي الْمُدْغَمِ أَوْ مَا يُظْهرُ	فَمُظْهَرٌ سُكُونُهُ مُصَوَّرُ
وَحرِّكِ الْحَرْفَ الَّذِي مِنْ بَعْدُ	حَسَبَمَا يُقرَا وَلَا يُشَدُّ
وَعَرِّ مَا بِصَوْتِهِ أدْغَمْتَهْ	وَكُلُّ حَرْفٍ بَعْدَهُ شَدَّدْتَهْ
ثُم الَّذي أدْغَمت مَعْ إبْقَاء	صَوْت كَطَاءٍ عِنْدَ حَرْفِ التَّاءِ
صَوِّرْ سُكُونَ الطَّاءِ إنْ أَرَدتَّا	وَشَدِّدَنَّ بَعْدَهُ حَرْفَ التَّا
أَوْ عَرِّ إنْ شِئْتَ كِلَا الْحَرْفَيْنِ	وَالأَوْلُ اخْتِيرَ مِنَ الوَجْهَيْنِ

أسئلة على الفصل السابع

١- قسم الإدغام؟ بين كيف يضبط المدغم والمظهر؟

كم وجهاً في ضبط (أحطت) وما الذي عليه العمل منها؟

أذكر ما تعرفه في ضبط الحرف الواقع بعد حروف الهجاء من فواتح السور؟

أضبط (نخلقكم) على مذهب ابن شريح؟

الفصل الثامن
في الكلام على ما حذف من حروف المد اختصاراً

وَأَلْحِقَنَّ أَلِفًا تَوَسَّطَا مِمَّا مِنَ الخَطِّ اخْتِصَارًا سَقَطَا

لما قدم الكلام على ما حذف لاجتماع مثلين وهو النوع الأول شرع هنا في الكلام على ما حذف من حروف المد اختصاراً وهو النوع الثاني فأمر بإلحاق الألف المتوسط الذي سقط أي حذف من الخط لأجل الاختصار نحو العالمين قال في التنزيل: ويترك الكاتب في هذا وما أشبه فسحة لإلحاق الألف اهـ.

ويكون الإلحاق بالحمراء ولم يحتج الناظم إلى بيان موضع الإلحاق؛ لأنه لا يتوهم جعله في غير الموضع الذي ينطق به فيه وسننبه في باب الهمز على الخلاف في إيصال الألف الملحقة إلى السطر وعدم إيصالها وعلى أن العمل على عدم إيصالها، واحترز الناظم بقوله: توسط عن الألف المتطرف فإنه سيتكلم عليه والألف المتوسط إن كان ما بعده متحركاً فلابد من إلحاقه نحو: ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ وإن كان ما بعده ساكناً نحو ﴿صَـٰٓفَّـٰتٍ﴾ و﴿مَحْيَايْ﴾ عند من حذف ألفه وفي قراءة من أسكن الياء فيجوز إلحاقه وهو المعمول به ويجوز ترك إلحاقه وجَعْل المد موضعه وخص الحكم بالألف؛ لأن الواو لا تحذف من الوسط اختصاراً وكذا الياء إذا كانت حرف مد بالأصالة وإنما يحذفان من الطرف وذلك في الزوائد والصلات وقد تقدم الحكم فيها ومراده بالوسط أن يوجد قبل المحذوف شيء وبعده شيء سواء كانا متساويين نحو ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ﴾ فإن قبله ثلاثة أحرف وبعده ثلاثة أحرف أو غير متساويين نحو ﴿وَصَـٰلِحُ﴾ و﴿أَنْهَـٰرٌ﴾ ولا

فرق بين أن يكون المحذوف المتوسط مفرداً في الكلمة كما مثلنا أو متعددا فيها نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وسواء كان موجوداً لفظاً عند جميع القراء كما مثلنا أو عند بعضهم نحو: ﴿دَفْعُ﴾ و﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ وأطلق الناظم هنا هذا الحكم وهو مقيد بغير الألف المعانق للام؛ لأنه سينص على حكم المعانق لها ثم قال:

وَمَا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ كُتِبَا عَن وَّاوٍ أو عَنْ حَرْفِ يَاءٍ قُلِبَا

تكلم هنا على ما حذف من حروف المد لوجود عوضه من ياء أو واو وهو النوع الثالث فأَخبر أن الألف الذي كتب في المصاحف واواً أو ياءً قلبه أهل الضبط على الواو والياء يعني ألحقوه بالحمراء فوق عوضه الذي هوِ الواو والياء فمثال المكتوب واواً ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ومثال المكتوب ياء ﴿هُدَىٰهُمْ﴾ و﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ وأطلق الناظم هنا هذا الحكم وهو مقيد بغير الألف المعانق للام؛ لأنه سيذكر المعانق المتطرف أنه مقيد بالألف المتوسط، ثم قال:

وَإِن تَطَرَّفَتْ كَذَا تَكُونُ مَا لَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ

يعني: أن الألف المحذوفة من الطرف إن لم يقع بعدها ساكن لابد من إلحاقها سواء حذفت لاجتماع مثلين نحو ﴿رءا كوكبا﴾ ﴿وَنَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ عند من يجعل الكحلاء صورة للهمزة أو حذفت لوجود عوض نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿فتردى﴾ أو حذفت اختصاراً كالألف التي بعد الهاء في هذا ﴿وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ ونحوهما وبعد الياء في ﴿يَٰجِبَالُ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ونحوهما وإنما كانت الألف في هذا النوع الأخير متطرفة لا متوسطة؛ لأن ها التنبيه ويا النداء كلمتان مستقلتان بأنفسهما ولهذا كان المد منفصلًا في نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ فتلحق هذه الألفات كلها في موضع النطق بها كما هو الشأن فيها إذا حذفت من الوسط وفهم من قوله: «مَا لَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ» أن الألف المحذوفة من الطرف إذا وقع بعدها ساكن لا تلحق وهو كذلك؛ لأن الساكن يوجب سقوطها من اللفظ وصلًا

والنقط مبني على الوصل ومثاله فيما حذف اختصاراً ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ فإن ألفه لا تلحق عند الجميع خلافاً للبيب ومثاله في المعوض ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبُ﴾ ﴿قُرًى﴾ ﴿ومن ربوًا﴾ على كتبه بالواو وإنما كانت الألف في قرى و﴿من ربوًا﴾ متطرفة لأن مرادهم بالمتطرف هنا آخر الكلمة الذي تطرف خطا فدخلت الألف في ﴿قُرًى﴾ و﴿من ربوًا﴾ لأنها متطرفة خطأ والتنوين إنما هو طرف لفظاً ودخل أيضاً ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ونحوه؛ لأن آخر الكلمة المتطرف هو الألف المعوض وأما الألف التي بعد الواو فإنما جيء بها بعد تمام الكلمة فليست منها ولذلك سميت زائدة .

فإن قلت مقتضى قول الناظم ما لم يقع من بعدها سكون أن لا تلحق الألف الثانية من ﴿تَرَآءَا﴾ بناء على أنها هي المحذوفة والمنصوص خلافه؟ فالجواب إن ﴿تَرَآءَا﴾ غير مراد للناظم هنا لنصه عليه فيما تقدم وكذا ما ألحق به على ما سيأتي .

تنبيه يلحق بـ﴿قُرًى﴾ و﴿رِّبًا﴾ نحو ﴿مَآءً﴾ على المختار فيه وهو أن المحذوف منه صورة الهمزة وكذلك ﴿مَلْجَـًٔا﴾ عند من يجعل الألف الموجودة صورة للهمزة وإن كان مرجوحاً فيدخلان في مفهوم قول الناظم (مالم يقع من بعدها سكون) وحينئذ لا تلحق الألف المحذوفة فيهما كما لا تلحق في ﴿قُرًى﴾ و﴿ربوًا﴾ لسقوطها في الجميع وصلًا والنقط مبني على الوصل ولا يدخل فيه نحو ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ على رأي من يجعل المحذوفة هي الثانية؛ لأنه عندهم ملحق بتراءا وقد تقدم أن الناظم حكم فيه بلزوم إلحاق الثانية إذا حذفت وعلته كعلته وهو عدم ما يدل على المحذوفة كما قدمنا في تراءا بخلاف نحو: ﴿مَآءً﴾ و﴿مَلْجَـًٔا﴾ إذ علامة التنوين تدل فيهما على الألف ثم قال:

وَمَـعَ لَآمٍ أُلْحِـقَـتْ يُـمْـنَـاهُ   لأَسْـفَـلٍ مِـنْ مُـنْـتَـهَـى أَعْـلَاهُ
مَا لَمْ تَكُنْ بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَتَتْ   وَقِـيـلَ يُـمْـنَـاهُ بِـكُـلٍ أُلْحِـقَـتْ

تكلم هنا على الألف المعانقة للام إذا حذفت وقسمها إلى قسمين قسم حذفت فيه اختصاراً وقسم حذفت فيه لوجود عوض فأشار إلى حكم القسم الأول بالبيت الأول ومعناه أن الألف التي مع اللام إذا حذفت اختصاراً نحو لاعبين تلحق بالحمراء في الجهة اليمنى من اللام باعتبار الكاتب ويبتدأُ بالإلحاق من الموضع الذي انتهى فيه أعلى اللام بحيث يكون أعلى الملحق مقارناً لأعلى اللام مع بقاء بياض يسير بينهما ويمتد الملحق إلى أسفل اللام ولابد من خروج الألف الملحقة من اللام إلى مطته من أمام كما نصوا عليه وهذا الإلحاق بهذه الكيفية منظور فيه إلى الألف المعانقة للام إذا أثبتت فإنها هي التي في الجهة اليمنى على ما هو المختار لما سيأتي في محله إن شاء اللّه ثم أشار بالبيت الثاني إلى حكم القسم الثاني وهو ما حذف لوجود عوضه سواء كان واواً أو ياء نحو ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿مَوۡلَىٰهُ﴾ فذكر فيه قولين:

أحدهما: أن الألف الملحقة لا تكون معانقة للام خارجة إلى يمناه وإلى ذلك أشار بقوله: «ما لم تكن بواو أو ياء أتت» وسكت عن بيان موضعها استغناءً بما قدمه في قوله: «وما بواو أو بياء كتبا» البيت من أنه يلحق على الواو والياء وهذا القول اقتصر عليه الداني وهو المعمول به .

والقول الثاني وهو مذهب أبي داود أنك تلحقها معانقة للام خارجة إلى يمناه وهو معنى قوله: «وقيل يمناه بكل أُلحقت» أي: تلحق يمينه سواء كانت مما حذف اختصاراً أو لوجود عوضه ولابد على هذا القول من أن يبتدأ بالإلحاق من رأس الحرف المعوض ويمر به إلى جهة اليمين خارجاً إلى يمين اللام ماراً إلى أعلاه كما نصوا عليه وليس في كلام الناظم ما يشعر بذلك وأطلق في كلامه ومراده التقييد بما لم يقع بعده ساكن نحو الأعلى الذي ومولى فإنه لا يلحق لا يميناً ولا يساراً والباء في قوله بواو للمصاحبة وفي

قوله بكل بمعنى في ثم قال:

لَكن مِّنِ اسْم اللَّه رَسْماً حُطَّا وَالـلَّاتَ بـالإِلْحَـاقِ فَـرْقَـا خُـطَّـا

لما قدم أن الألف المعانقة للام إذا حذفت لابد من إلحاقها وكان من جملة ما يدخل في ذلك لفظ الجلالة وهو اللّه إذ هو مما حذفت منه الألف المعانقة للام استدرك الكلام عليه هنا لكون حكمه مخالفاً لما تقدم فقال: «لكن من اسم اللّه رسماً حطا» يعني أن ألف اسم اللّه لا تلحق بل تحذف من الخط رسماً وإنما تثبت لفظاً خاصة ومراده باسم اللّه لفظ ﴿ٱللَّهُ﴾ على أي وجه ورد سواء كان مجرداً من الزوائد نحو: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ أو اتصلت الزوائد بأوله نحو ﴿بِٱللَّهِ﴾ و﴿تَٱللَّهِ﴾ أو بآخره نحو اللهم لأن لفظ اللّه موجود في الجميع والزوائد لا عبرة بها وقوله رسماً احترز به من اللفظ وعبر به عن النقط تسامحاً لهذا المقصد وهو الاحتراز من اللفظ وقوله: (حطا) في الشطر الأول بحاء مهملة بمعنى ترك وأسقط والضمير المستتر فيه عائد على الألف المحذوف وإنما لم يلحق الألف في لفظ الجلالة مع كونه متوسطاً موجوداً في اللفظ والقاعدة فيما كان هكذا لزوم إلحاقه لما أشار إليه في الشطر الثاني وهو القصد إلى أن يفرق بينه وبين ﴿اللات﴾ الذي هو اسم صنم وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ لاسيما على مذهب من يقف عليه بالهاء ولو عكس لحصل الفرق أيضاً لكن لما كان لفظ الجلالة كثير الدور ناسبه التخفيف بخلاف اللات إذ لم يرد إلا في موضع واحد (فإن قلت) الفرق بينهما موجود خطاً بكون آخر اسم الجلالة هاء وآخر اسم الصنم تاء (فالجواب) أنهم قصدوا بذلك تقوية الفرق بينهما وتأكيده فمهما أمكنهم فرق أتوا به زيادة في إبعاد كل من اللفظين من الآخر ولذلك فرقوا بينهما في اللفظ أيضاً بالتفخيم في لفظ الجلالة والترقيق في الآخر .

واعلم أن الذي عندهم هو ما ذكرناه من أن الذي قصد به الفرق إنما هو ترك

الإلحاق في لفظ الجلالة وأما الإلحاق في ﴿اللات﴾ فقد جاء على الأصل وظاهر كلام الناظم يقتضي العكس وأن إلحاق ﴿اللات﴾ هو الذي قصد به الفرق وليس كذلك وقوله خطا في الشطر الثاني بخاء معجمة بمعنى كتب والضمير المستتر فيه عائد على اللات وفرقاً مفعول لأجله علة لخُطَّا ثم قال:

وَأَلْحِقَنْ أَلِفَي إِدَّارَأْتُمُ وَاليَاءَ مِنْ إِيلافِهِمْ وَتَرْسُمُ
ثَانِي نُنْجِي يُوسُف وَأَلانْبِيَا حَمْرَا وَأَوَّلَا بِبَابِ حِيِيَ
وَاخْتِيرَ تَرْكُ لَحْقِ تُئْوِي رُءْيَا ... ...

ذكر هنا ستة أشياء يلحق الحرف المحذوف منها بالحمراءِ اتفاقاً في أربعة منها وعلى غير المختار في اثنين والمختار فيهما ترك الإلحاق .

وهذه الأشياء الستة بعضها حذف منه الألف وهو ﴿فَٱدَّٰرَٰءۡتُمۡ﴾ في البقرة وبعضها حذف منه الياء وهو ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ في قريش وباب حيي وبعضها حذف منه النون وهو ﴿نُنَجِّي﴾ في يوسف والأنبياء هكذا ﴿نـجِّي﴾ وبعضها حذف منه الواو وهو ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ و﴿وَرِءۡيٗا﴾ فأشار إلى حكم ﴿فَٱدَّٰرَٰءۡتُمۡ﴾ في البقرة بقوله: «والحقن الفي ادارأتم» وألفاهُ هما التي بعد الدال وهي ألف تفاعل والتي بعد الراء وهي صورة الهمزة وقد قدم في الرسم حذف الألفين وأمر هنا بإلحاقهما معاً يعني اتفاقاً ولا إشكال في إلحاق التي بعد الدال؛ لأنها مما حذف من الوسط اختصاراً وذكر حكمها مع كونه معلوماً من قوله: «وألحقن ألفاً توسطاً» البيت خوفاً من توهم عدم إلحاقها لو اقتصر على ذكر إلحاق الثانية وأما الألف التي بعد الراء فكان حقها أن لا تلحق بل يكتفي عنها بنقطة الهمزة في موضعها كما هو عند الجمهور في غير ﴿فَٱدَّٰرَٰءۡتُمۡ﴾ مما همزته ساكنة مفتوح ما قبلها وذلك ﴿ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ﴾ و﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ إذا قلنا بحذف صورة الهمزة منهما وكأنهم لما رأوا في ﴿فَٱدَّٰرَٰءۡتُمۡ﴾ تكرار الحذف جعلوا الإلحاق جبراً لذلك وسكت عن ﴿ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ﴾ و﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ مع أنه قدم في

باب الهمز من الرسم الخلاف في حذف صورة الهمزة منهما إما لأنه يختار إثبات الصورة فيهما وهو المعمول به كما قدمنا أو لأنه يختار فيهما عدم الإلحاق بناء على حذف الصورة ثم أشار إلى حكم ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ في سورة قريش بقوله: والياء من ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ فقوله: والياء منصوب بالعطف على ألفي ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾ أي وألحقن الياء من ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ باتفاق وقد قدم في الرسم حذفها وصفة إلحاقها كصفة رسمها لو كانت ثابتة وهو أن تجعل بعد الألف الذي هو صورة الهمزة ياء حمراء متصلة باللام بعدها وخالف اللبيب فقال: أن الياء تلحق هنا مردودة جرياً على ما اختاره من عدم إيصال المحذوفات الملحقة إلى ما أثبت والعمل على الأول وقد نبهنا على هذا الخلاف في باب الهمز وإنما ألحقوا هذه الياء خيفة أن يتوهم إسقاطها رأساً حتى من اللفظ لاسيما وقد قرئ به كما قدمناه في الرسم وهذه الياء ليست بحرف مد بالأصالة بل أصلها همزة على ما قدمناه في الرسم ولذلك لم يصح عندهم الاستغناء عنها بجعل المد في موضعها.

ثم أشار إلى حكم ﴿نُنجِّي﴾ في يوسف والأنبياء بقوله: «وترسم ثاني ننجي يوسف والأنبياء حمرا» أي وأرسم ثاني نوني ﴿نُنجِّي﴾ حمراء من غير خلاف في سورة يوسف وسورة الأنبياء ﴿نُـنجِي﴾ فقوله وترسم لفظ الخبر ومعناه الأمر ولذلك صح عطفه على ألحقن وقد قدم الناظم في الرسم حذف النون الثانية من ﴿نُنجِّي﴾ في السورتين وأمرك هنا بأن تلحقها أي: بين النون الكحلاء والجيم بأن تجعل سنا بالحمراء بينهما واصلاً إلى السطر هذا هو الجاري على ما عليه المحققون من إيصال الملحق إلى السطر والجاري على مختار اللبيب أن تجعل نوناً معرقة فوق السطر حمراء وبالأول جرى العمل ولما سكت الناظم في الرسم عن النون الثانية من لننظر في يونس و﴿لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ في غافر سكت عنها هنا أيضاً وقد قدمنا في الرسم أن الشيخين ذكراها بالخلاف وضعّفا حذفها وبإثباتها جرى العمل وإذا بنيت على حذفها فلا فرق بينها وبين نون ﴿نُنجِّي﴾ المحذوفة في

الإلحاق ولما عبر الناظم في ألفي ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ﴾ بالإلحاق لم يحتج إلى بيان لون الحمرة لاستلزام الإلحاق له كما قدمناه ولما عبر في ﴿نُنجِّي﴾ بالرسم احتاج حينئذ إلى بيان اللون فقال حمراء لأن الرسم لا يستلزم الحمرة إذ أكثر ما يطلق على ما يكتب بالكحلاء مما هو ثابت كما قدمناه أيضاً .

ثم أشار إلى حكم باب ﴿حَيَّ﴾ على قراءة نافع وشعبة بقوله: «وأولا بباب حيي» أي وارسم بالحمراء حرفاً أولًا في باب حيي ويعني الياء الأولى منه وباب حيي هو ما اجتمع فيه ياءان متحركتان في الطرف ولم ترسم منهما إلا ياء واحدة وقد وقع ذلك في أربع كلمات في خمسة مواضع وهي: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ في الأعراف و﴿مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ في الأنفال و﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾ في الفرقان و﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ﴾ في الأحقاف والقيامة وقد قدم الناظم في الرسم أن الراجح في باب حيي حذف الياء الأولى وأمر هنا بإلحاقها مراعاة لحركتها إذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف ولا يصح أن يتسغنى عن الياء هنا بالمد في موضعها إذ ليست بحرف مدفتعين إلحاقها ولم يذكر حكم الثانية إذا بنينا على حذفها والظاهر أن لا فرق بينها وبين الأولى فلابد من إلحاقها لأجل حركتها وسكت هنا عن يستحيي ونحوه مما ثاني المثلين فيه ياءٌ ساكنة في الطرف لتقدمه في باب المد في قوله: كذا قياس نحو ﴿لَا يَسۡتَحۡـِۧۦ﴾ البيت لكن ذلك على حذف الثانية وأما إن بني فيه على حذف الأولى فلابد من إلحاقها رعياً لحركتها كما تقدم في باب حيي فهذه هي الأشياء الأربعة التي يلحق فيها المحذوف اتفاقاً ثم ذكر ما لا يلحق فيه المحذوف على المختار وهو ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ و﴿رءيا﴾ فأشار إلى حكم ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ بقوله: «واختير ترك لحق تؤوي» وينبغي أن يقدر فيه مضاف قبل ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ أي: نحو ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ ويكون المراد حينئذ بنحو ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ كل ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة الهمزة وقلنا بحذفها لاجتماع المثلين وسواء كان المثلان واوين أو ياءين أو ألفين فمثال الواوين ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ و﴿لِيُطۡفِـُٔواْ﴾ و﴿خاطئون﴾ ولا فرق في ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ بين أن يكون مجرداً

كما نطق به أو متصلًا بضمير نحو ﴿تؤويه﴾ وقد قدم الناظم في الرسم أن ﴿وَتُئوِيٓ﴾ مما حذفت فيه صورة الهمزة لئلا يجتمع مثلان .

ومثال اليائين ﴿مستهزئين﴾ و﴿وَرِءۡيٗا﴾ بكسر الراء مهموزاً.

ومثال الألفين ﴿مَـَٔابِ﴾ و﴿تَبَوَّءَا﴾ ﴿وَنَـَٔا﴾ ﴿وَرَءَا﴾ في غير الموضعين المتقدمين للناظم في الرسم **فالمختار** المعمول به في ضبط جميع ذلك ترك إلحاق صورة الهمزة والاقتصار على جعل الهمزة نقطة صفراء في السطر قبل الواو في ﴿وَتُئوِيٓ﴾ ونحوه وقبل الياء في ﴿مستهزئين﴾ ونحوه وقبل الألف في ﴿مَـَٔابِ﴾ ونحوه ومقابل المختار إلحاق صورة الهمزة قبل الأحرف الثلاثة وجعل الهمزة نقطة صفراء فوق الصورة الملحقة ثم أشار إلى حكم ﴿وَرِءۡيٗا﴾ بقوله ﴿وَرِءۡيٗا﴾ وهو بضم الراء معطوف على ﴿وَتُئوِيٓ﴾ بإسقاط العاطف ومراده به ﴿الرءيا﴾ و﴿رُءۡيَاكَ﴾ وشبههما ونطق به مجرداً من السوابق واللواحق قصداً للشمول؛ لأنه القدر المشترك وإلا فلفظ ﴿وَرِءۡيٗا﴾ لم يقع في القرآن منكراً وقد قدم الناظم في الرسم أن صورة الهمزة محذوفة من ﴿الرءيا﴾ وأشار هنا إلى أن المختار في ضبطه ترك إلحاق الواو التي هي صورة الهمزة والاقتصار على جعل الهمزة نقطة صفراء في السطر ومقابل المختار إلحاق الواو وجعل الهمزة نقطة صفراء فوقها وبالوجه المختار جرى العمل وينبغي أن يقدر قبل قوله ﴿وَرِءۡيٗا﴾ مضاف كما قدر في ﴿وَتُئوِيٓ﴾ أي: ونحو ﴿وَرِءۡيٗا﴾ ليدخل في ذلك كل ما حذفت منه صورة الهمزة للاختصار لا لكونها بعد ساكن ولا لاجتماع مثلين فيدخل في ذلك ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ و﴿ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ﴾ فالحكم في الجميع إذا بنيت على حذف صورة الهمزة كالحكم في الرءيا وهو أن المختار ترك إلحاق صورة الهمزة والاقتصار على جعل نقطة صفراء في السطر ومقابل المختار إلحاق صورتها وجعل الهمزة نقطة صفراء فوقها ويستثنى من ذلك ﴿ادارأتم﴾ لتقدم ذكره بحكمه الخاص به وقوله ألحقن بنون

ساكنة في آخره هي نون التوكيد الخفيفة وألفي مفعوله منصوب بالياء لكونه مثنى وحذفت نونه للإضافة وياؤه مكسورة لالتقاء الساكنين ثم قال:

. . . . وَأَلْحِقَ أَوْلِيَاءَ وَاواً أَوْ يَا
إِنْ شِئْتَ فِي اتِّصَالِهِ بِمُضْمَرِ وَهَمْزُهُ فِي الخَطِّ لَمْ يُصَوَّرِ

لما قدم في الرسم الخلاف في همز أولياء المرفوع والمجرور إذا أضيف إلى ضمير هل له صورة أو لا تعرض هنا إلى ضبطه إذا بنيت على أن همزه لم يصور في الخط فذكر أنك بالخيار إن شئت ألحقت واواً حمراء يعني في المرفوع نحو ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ﴾ أو ياء حمراء يعني في المجرور نحو ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ وجعلت الهمزة نقطة صفراء فوق الواو وتحت الياء وإن شئت لم تلحق واكتف بجعل همزة صفراء في السطر فهما وجهان مبنيان على أن همزه غير مصور ولذا قال: «وهمزه في الخط لم يصور» وأما إذا بنيت على أن همزه مصور فالحكم ظاهر لدخوله في عموم قوله: «وما بشكل إلخ» ولذا لم يتعرض له هنا وسكت هنا عن إلحاق الألف الواقعة بعد الياء في أولياء المذكور إذا قلنا بحذفها لكونه يعلم من قوله في باب المد: «وإن تكن ساقطة في الخط» البيت وقد قدمنا في الرسم أن أبا داود اختار تصوير همز أولياء المذكور وإثبات ألفه وعلى ما اختاره العمل ثم قال:

قِيَاسُهُ جَزَاؤُهُ فِي يُوسُفَا لَكِنَّ فِي نُصُوصِهِم مَّا أُلِفَا

لما قدم في الرسم أن صاحب المقنع ذكر حذف صورة الهمز بقلة في جزاؤه الواقع في سورة سيدنا يوسف في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَـٰذِبِينَ ۝٧٤ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ تعرض هنا إلى ضبطه باعتبار ما ذكر صاحب المقنع فأشار إلى أن المتقدمين إنما تكلموا على جزاؤه في يوسف باعتبار الرسم ولم يتكلموا عليه باعتبار الضبط لكن القياس يقتضي أن يكون حكمه حكم أولياؤه المتقدم إذ لا فرق بينهما فيكون فيه عند من

حذف صورة همزه وجهان كوجهي أولياؤه المرفوع أحدهما إلحاق الواو بالحمراء وجعل الهمزة صفراء فوقها والثاني عدم إلحاق الواو والاكتفاء عنها بجعل همزة صفراء في السطر وقياس الناظم هنا صحيح إذ كل من المقيس والمقيس عليه حذفت منه صورة همزة مضمومة اتصلت بضمير وقبلها ألف وسكت هنا عن إلحاق الألف الواقعة بعد الزاي في جزاء يوسف مع أنه قدم في الرسم أن أبا داود نص في التنزيل على حذفها لما قدمناه في ﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ وقد ذكرنا في الرسم أن العمل في جزاء يوسف على تصوير الهمزة وهو الكثير وعلى حذف الألف ثم قال:

وَنُــونُ تَــأْمَــنَّــا إذَا أَلْحَــقْــتَــهْ   فَـانـقُـطْ أَمَـامـاً أَوْ بِـهِ عَـوَّضْـتَـهُ

أشار هنا إلى كيفية ضبط ﴿تَأْمَنَّا﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ وهذه اللفظ مركبة من فعل مضارع مرفوع آخره نون ومن مفعول به أوله نون ففيها نونان **أحدهما** المرفوعة التي هي آخر المضارع والأخرى نون ضمير المفعول على حد قولك: تضْمَنُنَا، وقد أجمع كتاب المصاحف على كتبها بنون واحدة وفيها لنافع وغيره من القراء السبعة ما عدا أبا جعفر وجهان:

أحدهما: إدغام النون الأولى في النون الثانية إدغاماً تاماً مع الإشمام.

والآخر: الإخفاء والمراد بالإشمام أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت قبل الفراغ من النطق بالنون الثانية تنبيهاً على حركة النون الأولى وقيل بعد الفراغ من النطق بالنون الثانية والصحيح الأول، والمراد بالإخفاء هنا الروم وهو أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث أنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغاماً غير تام؛ لأن التام يمتنع مع الروم؛ لأن الحرف لم يسكن سكوناً تاماً فيكون أمراً متوسطاً بين الإظهار والإدغام هذا ما عليه أكثر المحققين في معنى الإخفاء هنا وبه القراءة عندنا وذهب جماعة إلى أن النون

الأولى مظهرة مع الإخفاء فعلى الوجه الأول وهو الإدغام التام مع الإشمام لا حذف في ﴿تَأۡمَنَّا﴾؛ لأن الإدغام التام لا يتأتي إلا مع تسكين أول المثلين فيرجع رسمها إلى باب ﴿ءَامَنَّا﴾ وعلى الوجه الثاني: وهو الإخفاء يكون في ﴿تَأۡمَنَّا﴾ حذف النون الأولى من الرسم كما صرح به الشيخان وذلك على خلاف الأصل؛ لأنها لم تدغم فيما بعدها إدغاماً تاماً فضبط ﴿تَأۡمَنَّا﴾ على الوجه الأول الذي هو الإدغام التام مع الإشمام يكون بتشديد النون وجعل نقطة بالحمراء بينها وبين الميم دلالة على الإشمام ويجوز على هذا الوجه أن تجعل جرة بين الميم والنقطة علامة على أن السكون قبل الإشمام وهذا على أن الإشمام يكون قبل الفراغ من النطق بالنون الثانية وأما على القول بأنه يكون بعد الفراغ من النطق بها فضبط ﴿تَأۡمَنَّا﴾ كذلك إلا أن النقطة تجعل بعد النون الكحلاء لا قبلها فهذه ثلاثة أوجه في ضبط ﴿تَأۡمَنَّا﴾ على وجه الإدغام التام مع الإشمام هكذا ﴿تَأۡمَـ•ـنَّا﴾ ﴿تَأۡمَنَّـ•ـا﴾ ﴿تَأۡمَنَّـــا﴾ ولم يتعرض الناظم إلى ضبطها على هذا الوجه وإنما تعرض إلى ضبطها على الوجه الثاني الذي هو الإخفاء فذكر فيها وجهين منصوصين لأهل الفن.

أحدهما: أن تشدد النون الكحلاء وتلحق نوناً حمراء قبلها وتجعل نقطة بالحمراء أمام النون الحمراء دلالة على ضمتها كما هو الشأن في الحركة المختلسة فتشديد الكحلاء دليل على الإدغام وجعل النقطة الدالة على ضمة النون الحمراء دليل على نقصانه وإلى هذا الوجه أشار الناظم بقوله: «ونون تأمنا إذا ألحقته فانقط أماماً» ومعنى قوله: «إذا ألحقته» إذا قرأت بالإخفاء الذي يترتب عليه الإلحاق ففيها على وجه الإخفاء وجهان هكذا ﴿تأمـنـنا﴾ ﴿تَأۡمَنَّا﴾ فهو مماثل للوجه الأول على قراءة الإشمام وعليه العمل.

الوجه الثاني: أن تشدد النون الكحلاء وتعوض النون الحمراء بالنقط بأن

تستغني عن إلحاق الحمراء بجعل النقطة الدالة على الضمة في موضعها وإلى هذا الوجه أشار بقوله: «أَو به عوضته» أي أَو عوض النون الحمراء بالنقط الدال على ضمتها وإنما وضعت علامة الحركة هنا بدون حرفها لكون الحركة غير خالصة وأما الحركة الخالصة فلا يجوز عندهم وضع علامتها بدون حرفها (وهذا) الوجه الثاني مماثل لوجه الاقتصار على النقطة إذا جعلت قبل النون في الإشمام ولا يفرق بينهما إلا بالقصد من الناقط وما ذكرناه من تشديد النون الكحلاء في هذين الوجهين اللذين ذكرهما الناظم مبني على ما عليه أكثر المحققين من أن النون الأولى مدغمة في الثانية إلا أن الإدغام غير تام على ما قدمناه وأما على ما ذهب إليه جماعة من أنها مظهرة مع الإخفاء فلا تشدد النون وإنما اقتصر الناظم على ضبط ﴿تَأۡمَنَّا﴾ على وجه الإخفاء؛ لأنه هو الذي عليه أكثر أهل الأداء واختاره الداني ولهذا جرى العمل بضبط ﴿تَأۡمَنَّا﴾ على وجه الإخفاء كما جرى العمل بالوجه الأول من الوجهين اللذين ذكرهما الناظم المبنيين عليه.

الفصل التاسع
بيان الأحكام التي جاءت في لام ألف

الْقَولُ فِيمَا جَاءَ فِي لَامِ أَلِفْ   الحُكْمُ في الهَمْزَةِ مِنْهُ مُخْتَلِفْ
فَقِيلَ ثَانِيهِ وَقِيلَ الأَوَّلَ   وَهَمْزُ أَوَّلٍ هُوَ المُعَوَّلُ

أي: هذا القول في بيان الأحكام التي جاءَت في لام ألف وهو مركب من حرفين متعانقين أحدهما: لام والآخر ألف وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة وصورته هكذا (لا) وقد ذكر الداني وغيره أن الخليل بن أحمد وسعيد ابن مسعدة الأخفش الأوسط اختلفا في أي الطرفين هو الألف، فقال الخليل: هو الأول، وقال الأخفش: هو الثاني اهـ.

والمختار مذهب الخليل لما سيأتي بعد من الحجة وقد ذكر الناظم في هذا الباب أربعة أحكام للام ألف مترتبة على هذا الخلاف.

أحدها: حكم الهمزة التي صورت بالألف المعانقة للام نحو: ﴿ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ ﴿ٱلْإِحْسَٰنِ﴾ فعلى مذهب الخليل توضع الهمزة فوق الطرف الأول هكذا (الأرض) وعلى مذهب الأخفش توضع فوق الثاني هكذا ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ .

والثاني: حكم المد إن كانت الألف المعانقة حرف مد نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فعلى مذهب الخليل توضع المطة فوق الطرف الأول هكذا (لَآ إله إلا اللَّه) وعلى مذهب الأخفش توضع على الطرف الثاني هكذا ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

والثالث: حكم الهمزة المتأخرة عن الألف المعانقة نحو: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ و﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ و﴿لأمه﴾ و﴿لِإِيلَٰفِ﴾ فعلى مذهب الخليل هكذا (لأملأن) وعلى

مذهب الأخفش هكذا (لأملأن) مع مراعاة ما تقدم في باب الهمز من تحقيقه وتسهيله..

والرابع: حكم الهمزة المتصلة بالألف المعانقة للام ألف سواء تأخرت عن الألف نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أم تقدمت عليها نحو ﴿لَأَكِلُونَ﴾ ﴿والآمرون﴾ فعلى مذهب الخليل تجعل الهمزة هكذا (هـٔولا) (ءلاكلون) وعلى مذهب الأخفش (لأكلون).

فأشار إلى الحكم الأول بقوله: «الحكم في الهمزة منه مختلف» وفيه مضاف محذوف، أي: الحكم في صورة الهمزة من لام ألف مختلف، فقيل: صورتها من الطرف الأول في نحو: ﴿لَأَنتُمْ﴾ وقيل صورتها من الطرف الثاني وإلى هذا أشار بقوله: «فقيل ثانيه» وهو مفرع على مذهب الأخفش: و«قيل الأول» وهو مفرع على مذهب الخليل ثم أشار إلى المختار من القولين بقوله: «وهمز أول هو المعول» أي جعل الطرف الأول صورة للهمزة هو المعول عليه ثم قال الناظم:

وَمَــدُّهُ إنْ كَــأنَ مَــا يُــمَــدُّ لأجـلِ هَـمْـزِ كَـائِنِ مِـنْ بَـعْـدُ

أشار في هذا البيت إلى الحكم الثاني من الأحكام الأربعة وهو بيان محل المد من لام ألف فقال: ومده... إلخ.

والمعنى أن جعل الطرف الأول من لام ألف محل المد في نحو: (الاخلآء) (لآ إله إلا اللّه) هو المعول عليه وهو مفرع على مذهب الخليل الذي هو المختار.

وأما جعل الطرف الثاني محل المد فهو خلاف المعول عليه وهو مفرع على مذهب الأخفش وأشار بقوله: «إن كان ما يمد... إلخ» إلى أن شرط

وضع المد على المحل الذي يوضع فيه من لام ألف. أن يكون الألف المعانق للام ممدوداً لأجل همز بعده كما في المثالين السابقين وإلا فلا يوضع المد عليه نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ على رواية القصر لقالون. ثم قال الناظم:

إِذْ أَصْلُهُ حَرْفَانِ نَحْوُ يَا وَمَا   فَظُفِرَ خَطًّا كَمَا قَدْ رُسِمَا

أشار هنا إلى تعليل ما قدمه من أن همز الأول من لام ألف ومده هو المعول عليه وهذا التعليل الذي أشار إليه في هذا البيت ذكره الداني وغيره حجة لاختيار مذهب الخليل المتقدم المتفرع عليه ما قدمه الناظم.

قال الداني: عامة أهل النقط متقدمهم ومتأخرهم على اختيار مذهب الخليل واحتجوا بأن هذا اللفظ كان في الأصل لاماً ممطوطة بعدها ألف هكذا (لا) كما هو الشأن في نحو: ﴿يا﴾ و﴿مَا﴾ مما هو على حرفين فاستقبحت العرب ذلك في لام ألف لاستواء طرفيه ومشابهته لخط الأعاجم فغيروا صورته وحسنوها بأن ظفروا الحرفين فأمالوا كل واحد منهما فأدخلوه في الآخر وأخرجوه حتى لم يبق إلا شيء يسير منه بقية الدارة أسفله فرجع بسبب ذلك الأول ثانياً والثاني أَولًا كما هو الشأن في كل مظفور أن يصير يمينه يساراً ويساره يميناً قال: ولذلك كان كل من أتقن الكتابة يبتدئ في رسم الألف بالأيسر ويرى أن الابتداءَ بالأيمن جهل إذ هو كمن ابتدأَ بالألف قبل الميم في نحو: ما قال وما ذهب إليه الأخفش من أن الطرف الثاني هو الألف رعيا للفظ غير صحيح اهـ.

وبكلام الداني هذا يتضح ما ذكره الناظم في هذا البيت وقد رد الداني مذهب الأخفش وانتصر له بعض المحققين ولكن العمل على مذهب الخليل وعلى ما يتفرع عليه لا على مذهب الأخفش .

ثم قال:

وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْهَمْزُ فِي نَفْسِ الأَلِفْ   فَحُكْمُهُ كَمَا مَضَى لَا تَخْتَلِفْ

لما قدم أن صورة الهمزة من لام ألف هي الطرف الأول على المعول عليه ولم يبين هناك هل توضع الهمزة فوق الطرف أو في وسطه أو تحته أراد أن يبين ذلك هنا فقال: وإن يكن ذا الهمز في نفس الألف بأن كان الألف المعانق للام صورة له فإن حكمه كما مضى في قوله المتقدم في باب الهمز «وما بشكل فوقه ما يفتح» إلخ فإن كان الهمز مفتوحاً نحو ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ أو ساكناً نحو: ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ جعل فوق الألف الذي هو الطرف الأول على مذهب الخليل نحو: (لأملأن) أو الطرف الثاني على مذهب الأخفش هكذا (لأملأن) وإن كان الهمز مضموماً نحو ﴿فَلِأُمِّهِ﴾ جعل في وسط الألف المعانق الذي هو الطرف الأول أو الطرف الثاني على اختلاف المذهبين وهو ضعيف لم يعمل به وإن كان الهمز مكسوراً نحو: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ جعل أسفل يسار الدارة التي في أسفل لام ألف على المذهبين هكذا نحو ﴿الإِنسَٰنُ﴾ على ما يظهر من كلام الداني فأما الخليل فذاك جار على مذهبه وأما الأخفش فمقتضى مذهبه أن يجعل الهمز المكسور أسفل يمين الدارة التي في أسفل لام ألف نحو (الإنسان) وكأنه لما قرب طرفا لام ألف من أسفل رأى أن ما قرب من الشيء يعطى حكمه فوضع الهمزة على يسار دارة لام ألف كالخليل وقول الناظم لا يختلف معناه لا يتغير محل الهمزة من الصورة بسبب تغييرها لأجل الظفر بل لا تزال باقية على الأصل الذي قدمه في باب الهمز ولو تغيرت الألف بالظفر (**تنبيه**) إذا كانت الألف المعانقة للام محذوفة نحو ﴿لَعِبِينَ﴾ فعلى مذهب الخليل تلحق في الجهة اليمنى وهو المختار وعليه اقتصر الناظم في باب النقص من الهجاء هكذا ﴿لعبين﴾وعلى مذهب الأخفش تلحق في الجهة اليسرى وأما حركة اللام من لام ألف وسكونها والحركة المنقولة إليها عند ورش فمحلها على مذهب الخليل الطرف الثاني من لام ألف وعلى مذهب الأخفش الطرف الأول هو صورة للهمزة من لام وبيان الطرف الذي

هو محل للمد يؤخذ منه محل ذلك وهو الطرف الآخر منه ثم قال:

وَبَعْدَ لَامِ أَلِفٍ إنْ رُسِمَا مُؤَخَّرًا وَقَبْلُ إنْ تَقَدَّمَا

تعرض هنا إلى الحكم الثالث والحكم الرابع من الأحكام الأربعة المتقدمة وهما حكم الهمزة المتأخرة عن الألف المعانقة وحكم الهمزة المتقدمة عنها فأشار إلى الحكم الثالث بقوله: «وبعد لام ألف إن رسما مؤَخرا» ومعناه: أن الهمز إن كان بعد لام ألف أي: في اللفظ فإنك ترسمه مؤَخرا أي: عن لام ألف على المذهبين وذلك نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فإنك تجعل الهمزة صفراءَ في السطر بعد لام ألف وتجعل المد على الألف على ما تقدم من الخلاف في أي طرف هو الألف.

ثم أشار إلى الحكم الرابع بقوله: «وقبل أن تقدما» أي: ورسم الهمز قبل لام ألف على المذهبين إن تقدم ذلك الهمز على الألف في اللفظ نحو: ﴿لَآكِلُونَ﴾.

ثم قال:

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَنْوِينِ أَوْ حَرَكَاتٍ وَمِنَ السُّكُونِ
وَالْقَلْبِ لِلْبَاءِ وَمَا لِلْهَاءِ مِنْ صِلَةٍ مِنْ وَاوٍ اَوْ مِنْ يَاءِ
وَنَحْوِ يَدْعُ الدَّاعِ وَالتَّشْدِيدِ وَمَطَّةٍ وَدَارَةِ الْمَزِيدِ
وَنَقْطِ تَأْمَنَّا وَمَا يُشَمُّ مَعَ الَّذِي اخْتَلَسْتَهُ فَالْحُكْمُ
أَنْ تَجْعَلَ الجَمِيعَ بِالحَمْرَاء ... ...

تعرض هنا إلى اثني عشر نوعاً ذكرها كلها في الضبط ولم يذكر لها فيه لوناً فنبه هنا على أن لونها يكون بالحمراء.

النوع الأول: التَّنْوين ذكره في قوله: «ثمت أن اتبعتها تنويناً» البيت **الثاني**: الحركات ذكرها في قوله: «ففتحة أعلاه إلخ» وأراد بالحركات ما يشمل جرة النقل وصلة ألف الوصل؛ لأن صورتهما صورة الحركات **الثالث**: السكون ذكره في قوله: «فدارة» علامة السكون، **الرابع**: القلب للباء أي قلب التنوين والنون الساكنة ميماً عند الباء سواء صور عوضاً من علامة التنوين وهو الذي ذكره في قوله: «وعوضن إن شئت ميماً صغرى. . . منه لباء إذ بذاك يقرا» أو صور عوضاً من علامة سكون النون وهو الذي ذكره في قوله: «وإن تشأ صورت ميماً صغرى من قبل باء» **الخامس**: صلة الهاء ذكرها في قوله: «أو صلة أتتك بعد الهاء سواء كانت واواً أو ياء» كما ذكره **السادس**: الزائد في اللفظ الساقط من الخط وهو الذي أراد بقوله هنا: «ونحو ﴿يَـدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾» ذكره في قوله: «في كل ما قد زدته من ياء» وهذان النوعان لا حاجة إلى ذكرهما هنا؛ لأن لونهما يؤْخذ من قوله: «وإن تكن ساقطة في الخط» إلخ الكلام عليها **السابع**: التشديد ذكره في قوله: «والتشديد حرف الشين» وفي قوله: «وبعض أهل الضبط دالًا جعله» **الثامن**: المد ذكره في قوله: «وفوق واو ثم ياء وألف مط» إلخ، **التاسع**: دارة المزيد ذكره في قوله: «فدارة تلزم ذا المزيدا» **العاشر**: نقط تأمنا سواء اجتمع مع النون أو انفرد وهو الذي ذكره في قوله: «ونون تأمنا إذا ألحقته. . . فانقط أماماً أو به عوضته» **الحادي عشر والثاني عشر**: نقطة المشم ونقطة المختلس ذكرهما معاً في قوله: «وكل ما اختلس أَو يشم» إلخ ولم يذكر نقطة الممال استغناء عنها بذكر نقطة المشم ونقطة المختلس بجامع أن الكل دال على حركة ممتزجة.

قال الناظم: «فالحكم أن تجعل الجميع» أي: جميع هذه الأنواع «بالحمراء» وقد تبرع بذكر هذه الأنواع هنا؛ لأنه لم يترجم لها إلا أنه لما لم

يتقدم له ذكرها ولم يبق لها محل يليق بها غير هذا حسن ذكره لها هنا وبقي مما يلحق بالحمراء ما ذكره في باب النقص من الهجاء مما لم يصرح فيه أنه بالحمراء ولم يذكره هنا استغناءً عنه بقوله في أول الباب المذكور إن شئت أن تلحق بالحمراء إذ يقدر مع الجميع.

الفصل العاشر
في ضبط الهمز

القول في الهمز وكيف جعلا مخققاً ورد أو مسهلا

أي: هذا القول بيان أحكام الهمز وهذه الأحكام التي سيذكرها كهيئة الهمزة هل هي نقطة أو رأس عين؟ ولونها هل هي صفراء أو حمراء؟ وموضعها إن لم تكن لها صورة في المصحف؟ ومحلها من صورتها إن كانت لها صورة وامتحان موضعها؟ ولوازم تغييرها من مد وغيره؟، وقوله: وكيف جعلا، من عطف الخاص على العام، ومخففاً ومسهلًا حالان.

وهذا الباب يحتاج إلى مزيد من العناية ككونه أعظم أبواب هذا النظم تنويعاً وأكثرها تأصيلًا وتفريعاً وأدقها تعليلًا وتوجيهاً.

فضبط ما حقق بالصفراء نقط وما سهل بالحمراء

ذكر في هذا البيت حكمين من أحكام الهمز:

١- هيئتها، ٢- لونها

فذكر في هيئتها أنها نقط مدور كنقط الأعجام في الصورة سواء كانت محققة أو مسهلة وسيذكر فيما بعد أنها رأس عين، وأما لونها فإن كانت محققة في اللفظ فهي في الخط صفراء سواء كانت في أول الكلمة إلخ، وسواء كانت مصورة أو لا مفردة أو مجتمعة مع أخرى وإن كانت مسهلة في اللفظ فهي في الخط حمراء اللون.

وقوله: «وما سهل بالحمراء» يفيد العموم ولكنه سيخصصه بما سهل بين

بين أو المبدل حرفاً محركاً وبالنسبة لحركة الهمزة فحكمها إن كانت محققة فتحرك كسائر الحروف وأما المخففة فإن سهلت فلا تحرك؛ لأن حركتها غير خالصة وكذلك إذا أبدلت حرف مد فلا تحرك، وأما المبدلة حرفاً محركاً مثل: ﴿لِيَلَّا﴾ و﴿مُوَجَّلاً﴾ عند من يبدلها، ففيها وجهان والعمل على التحريك. ولا يدخل في المخفف المخفف بالإسقاط ولا بالنقل ولا بالبدل حرفاً ساكناً أي: حرف مد.

وذا الذي ذكرت في المسهل سهل بين بين أو بالبدل
إذا تحرك ... ...

هذا تخصيص للعموم المتقدم المفهوم من قوله: «وما سهل بالحمراء» خصص بالمسهل بين بين أو المبدل حرفاً محركاً.

تنبيه: لم يذكر الناظم حكم حركة الهمزة، والذي عندهم أن المحققة تحرك كسائر الحروف وأما المخففة فإن سهلت بين بين فلا تحرك إذ حركتها غير خالصة ولا فرق في عدم تحريكها بين ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ وباب ﴿أَإِفْكًا﴾ وغيرها على المختار المعمول به.

التعليل: أما ما سهل بين بين فجعلت علامته نقطة تشبيهاً له بالهمزة المحققة لما في التسهيل من أثر الهمز؛ لأن الهمزة تسهل بينها وبين حرف شكلها وأما ما أبدل حرفاً محركاً فلبقاء حركة الهمزة فيه فصارت كأنها باقية، أما ما أبدل حرف مد فإن الهمزة ذهبت وذهبت حركتها، وهذا الذي جيء به حرف أجنبي.

تنبيهان:

الأول: إطلاق الناظم في المسهل يدخل فيه نحو: ﴿أَإِفْكًا﴾ ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾

و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ مما للهمزة المسهلة فيه صورة فيكون حكمها جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة على التسهيل وذلك تحت الياء وفوق الواو غير أن المتقدمين لم ينصوا عليه.

الثاني: لم يتعرض الشيخان لكيفية ضبط النبي معاً في الأحزاب وبالسوء إلا في يوسف على وجه الإبدال لقالون - والذي جرى به العمل لقالون هو أن تعرى الياء في ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ معاً والواو في ﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾ إلا من علامتي التشديد والحركة لعدم وجود المدغم فيه رسماً في الكلمتين وبيانه كالتالي:

أن الرسم مبني على الابتداء والوقف، والموقوف عليه في هاتين الكلمتين لقالون همزة لا وجود لها في المصحف فيتعين أن تكون الياء والواو الموجودتان في هاتين الكلمتين هما الياء والواو الناشئتان عن الحركة قبلهما، وهما المدغمان في وصل قالون فيلزم تعريتهما، وإلى هذا أشار الشيخ عبد الرحمن بن القاضي بقوله: .

بالسوّ في الصديق والنبي معاً لدى الأحزاب يا صفي
بالهمز في الوقف لقالون ورد فخذ به وردَّ قول من جحد
ولا تضع في ضبطه شكلًا ولا شداً لفقد مدغم فيه جلا

وهذا بخلاف النسئ لورش فإنه يوضع فيه على الياء علامة التشديد والحركة على الصواب لوجود المدغم فيه وصلًا ووقفاً فيتعين أن يكون المحذوف منه رسماً هي الياء الأولى على قاعدة المدغمين في كلمة كالأولى والموجود فيه رسماً هي الياء الثانية المدغم فيها التي أصلها الهمز، اكتفي بصورتها عن صورة المدغم على قياس المدغمين في كلمة، (فإن قلت): هل تجعل نقطة بالحمراء في موضع الهمزة من هذه الكلمات لإبدال الهمزة

حرفاً محركاً حتى أدغمت فيه الياء والواو؟

قلت: ذكر العلامة التنسي ما معناه أن اشرط في الهمزة المبدلة حرفاً محركاً بالحمراء أن لا يؤدي الإبدال إلى الإدغام، أما إن أدى إليه فلا يجعل لها نقطة أصلًا. قال: وذلك في «النسيء» لورش و﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ في حرفي الأحزاب لقالون و﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾ إلا على قول عنده انتهى.

واعترضه الشيخ ابن عاشر بما يعلم بالوقوف عليه وقال في النبي معاً لقالون وبالسوء إلا على وجه الإبدال له القياس على مقتضى قول الناظم في الضبط.

وذا الذي ذكرت في المسهل سهل بين بين أو بالبدل إذا تحرك أن تجعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر لإبدالها حرفاً محركاً حتى أدغمت فيها الواو والياء قبلها. اهـ

والذي جرى به العمل عدم وضع النقطة في النبي معاً وفي بالسوء إلا على وجه الإبدال لقالون كالنسيء لورش، وقول الناظم في المسهل متعلق بمحذوف خبر عن قوله ذا وجملة مسهل في موضع الحال من المسهل.

ثم قال المصنف:

... ... ففي مؤجلًا وبابه من فوقه إن أبدلا
وهكذا بألف من لأهب لمن إلى الياء قراءة ذهب

في هذين البيتين تمثيل لما أبدل حرفاً محركاً وزيادة في البيان إذ هو مندرج في قوله: «أو بالبدل إذا تحرك»، ولم يمثل لما سهل بين بين لوضوحه؛ لأن فيه أثرا الهمزة فهو كالمحقق ولا يحتاج إلى تمثيل ثم أن البدل لما كان يتنوع

إلى نوعين:

١- إلى ما وافقت صورته تلاوته.

٢- ما كانت صورته تخالف تلاوته.

احتاج المصنف إلى تنويع الأمثلة:

المثال الأول: مؤجلًا وبابه نحو: ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ ﴿لِئَلَّا﴾ إذ صورته توافق تلاوته.

والمثال الثاني: هو قوله ﴿لِأَهَبَ﴾ عند من قرأه بالإبدال وبابه يشمل: ﴿وَيَسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾ ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ إذ كلها لا توافق صورته تلاوته عند من قرأ بالإبدال.

وما ذكره الناظم من جعل نقطة حمراء على الألف من ﴿لِأَهَبَ﴾ وبابه هو كلام الداني، واقتصر أبو داود على جعل ياء بالحمراء على الألف بناء على أن الياء عند من قرأ بها مبدلة من الهمز واختار هذا اللبيب وبه جرى العمل في المغرب هكذا ﴿لِأَهَبَ﴾ هكذا (لِأهب).

قال المصنف رحمه اللّه تعالى:

والحكم في آخراهما كالحكم من بعد كسر وردت أو ضم

ذكر في هذا البيت حكم الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمتين إذا أبدلت الثانية حرفاً محركاً، فأخبر أن الحكم في أخراهما كالحكم السابق في ﴿مُؤَجَّلًا﴾ و ﴿لِأَهَبَ﴾، وهو جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة وذلك إذا وقعت الهمزة الثانية بعد كسر أو ضم في الهمزة الأولى مثال الألف: ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ عند من يبدل الثانية ياء مكسورة ومثلها بعد الضم: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ ﴿وَيَسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾ عند من يبدل الثانية واو.

وما ذكره في هذا البيت هو من باب ﴿لِأَهَبَ﴾ يعني صورته لا توافق تلاوته، فكان اللائق أن يستغنى عنه بالتمثيل بـ ﴿لِأَهَبَ﴾ ولكن ذكره هنا؛ لأن ﴿لِأَهَبَ﴾ وبابه همزة واحدة وهذا همز ثاني من كلمتين فخاف أن يتوهم أحد اختلاف الحكم فيهما، فأشار بهذا البيت إلى أن الحكم في الجميع واحد. وما ذكره الناظم هنا هو الذي اقتصر عليه الشيخان وبه العمل.

وأجاز بعضهم أن تجعل في موضع الهمزة واو حمراء في نحو: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ أو ياء حمراء في نحو: ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾، وأنكر ذلك الداني وقال: لا تكون للهمزة الواحدة صورتان، ثم ذكر العلامة التنسي أنه إن لم تكن للهمزة الثانية صورة نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةٗ﴾ جاز جعل الياء في موضعها كما في ﴿أَءِلَٰهٞ﴾، وعلم أن هذا الكلام في الهمزتين من كلمتين من قوله: «من بعد كسر . . . إلخ» يعين ذلك؛ لأن الهمزتين من كلمة لا تكون أولهما مكسورة أو مضمومة.

قال المصنف رحمه اللّه تعالى:

وإن تشأ صورت همزاً أولَا ... واو ويا حمرا لمن قد سهلا

أولاهما لدى اتفاق الهمزتين ... إن جاءتا بالضم أو مكسورتين

ذكر في هذين البيتين حكم الهمزة الأولى من الهمزتين من كلمتين إذا اتفقتا في الضم نحو: ﴿أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ أو في الكسر ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ يجوز لمن يسهل الأولى أن تجعل في موضع المسهلة منها صورة حمراء من جنس حركتها واو إن كانت مضمومة وياء إن كانت مكسورة هكذا ﴿أولياؤ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ﴿وهؤلاي إن﴾ وقد تقدم للناظم أن كل ما سهل بين بين تجعل فيه نقطة حمراء - وما ذكره في البيت من ذلك فيتحصل فيهما وجهان:

الأول: ما تقدم وهو جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة.

والثاني: ما ذكره هنا وقد ذكر الوجهين الشيخان واختار أبو داود الأول وبه العمل.

قال المصنف:

وكل ما وجدته من نبر من غير صورة فضع في السطر

النبر مرادف للهمز محققاً أو مخففاً وخصه بعضهم بالمخفف والهمز للمحقق، ومعنى البيت أن الهمزة إذا لم يكن لها صورة في المصحف مثل الألف أو الياء أو الواو تجعل في السطر؛ لأنها حينئذ حرف مستقل بنفسه كسائر الحروف سواء كانت أولًا نحو ﴿ءَاسِنٍ﴾، أو وسطاً نحو: ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ أو آخراً: ﴿مِّلْءُ﴾ سواء كانت محققة أو مبدلة حرفاً محركاً نحو ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ أو مسهلة بين بين نحو ﴿أَءِلَـٰهٌ﴾ على المختار المعمول به ولا فرق في ذلك بين جعلها نقطة أو رأس عين، وحيث لم تكن مطة فلا إشكال، أما إذا كانت هناك مطة مثل ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ فصرح أبو داود بأن الهمزة تكون متصلة بالمطة من غير أن تقطعها وهو الصواب المعمول به.

وما يشكل فوقه ما يفتح مع ساكن وما بكسر يوضح
من تحت والمضموم فوقه ألف لكنه بوسط من الألف

ذكر في هذين البيتين محل وضع الهمز الذي له صورة وهي التي عبر عنها بالشكل، فلفظ الشكل عند الناظم مشترك بين الحركة وبين صورة الهمزة التي هي الألف أو الواو أو الياء.

فقوله: «وما بشكل فوقه ما يفتح مع ساكن» معناه أن الهمز الذي له شكل إن كان مفتوحاً أو ساكناً فإنه - أي: الهمز - يجعل فوقه الشكل سواء كان أولًا نحو: ﴿أَنتُمْ﴾ أو وسطاً نحو: ﴿سَأَلُوا۟﴾ ﴿ٱلْبَأْسِ﴾ أو آخراً نحو: ﴿بَدَأَ﴾

و﴿اَقَرَأۡ﴾ وسواء كانت الصورة ألف أو واو نحو: ﴿مُّؤَجَّلٗاۗ﴾ ﴿يُؤۡمِنَّۢ﴾ أو ياء نحو: ﴿فِئَةٍ﴾ ﴿وَهَيِّئۡ﴾.

وقوله: «وما بكسر يوضع من تحت» معناه أن الهمز إذا كان مكسوراً جعل تحت الشكل سواء كان أولًا أو وسطاً أو آخراً نحو: ﴿إِنَّ﴾ ﴿فَإِن﴾ ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ وسواء كانت الصورة ألفاً كما مثلنا أو ياء أو واو نحو: ﴿مُّؤَجَّلٗاۗ﴾ لقالون أو ياء نحو: ﴿فِئَةٍ﴾ ﴿سُئِلَتۡ﴾ ﴿لؤلؤ﴾.

وقوله: «والمضوم فوقه ألف... إلخ» معناه أن الهمز إذا كان مضموماً جعل فوق الشكل وكلام الناظم يفيد الإطلاق ولكن ليس كذلك بل يجعل فوقه إن كان الصورة واو أو ياء نحو: ﴿يَكۡلَؤُكُم﴾ ﴿وَيُنشِئُ﴾، وأما إذا صور بألف فإنه يجعل في وسطه نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ﴾ لكن بشرط أن لا تقطع المطة، وحكم الهمزة المسهلة والمبدلة حرفاً محركاً حكم المحققة في جميع ذلك، وهل تكون الهمزة متصلة بصورتها أو يبقى بينهما بياض؟ فذكر الداني قولين واختار الاتصال وعليه العمل إلا أنه لم يقل ذلك إلا في المضمومة المصورة بألف.

ثُـمَّ امْتَحِـنْ مَوْضِـعَـهُ بِـالْعَيْـنِ ... حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ ضَعْهُ دُونَ مَيْنِ

كَـعَـامَـنُوا فـي آمَـنُـوا وَالـسُّـوعِ ... فـي الـسُّـوءِ وَالـمُسِيءُ كَـالـمُسِيعِ

يعني لما كانت الهمزة في المصاحف القديمة غير موضوعة وأحدث من جاء بعد من السلف لها هيئة إما نقط أو عين، وكان من أراد وضعها قد يشكل عليه محلها أشار النقاط وغيرهم إلى ما أشار إليه الناظم وهو أن يختبر موضعها بأن ينطق بالعين في موضعها فالموضع الذي تظهر فيه العين توضع الهمزة فيه، ومثل لذلك بثلاثة أمثلة:

الأول: ﴿ءَامَنُواْ﴾ وهو مثال الهمز الذي وقع فيه بعد الهمز حرف المد ألفاً

ويدخل فيه الواو والياء نحو ﴿ءَامَنُوا﴾، أو واو نحو: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ أو ياء نحو: ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾.

والمثال الثاني: ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ مثل به لما قبل الهمزة فيه واو.

والمثال الثالث: ﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ لما قبل الهمزة فيه ياء ولم يمثل لما قبل الهمزة فيه ألف نحو ﴿وِعَآءِ﴾... اكتفاء بما ذكر من مثالي الواو والياء الواقعين قبل الهمز. وامتحان موضع الهمزة بالعين يعم الهمز الذي لا صورة له كما مثل الناظم والهمز الذي له صورة نحو: ﴿سَأَلُوا﴾ و﴿مُّؤَجَّلًا﴾.

نحو: ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ إذ ليس فيه ما يتوهم (واقتصر على ما ليس له صورة في التمثيل؛ لأنه رأى أن الصورة تحدد موضع الهمزة)، وقوله: (ثم) ليست للتراخي ولا الترتيب، إذ مرتبة الامتحان أن يكون سابقاً على قوله: «وكل ما وجدته من نبر».

وقال المصنف:

وَخُصَّتِ العَيْنُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِدَّةٍ وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا

يعني خصت العين من بين حروف الهجاء بامتحان موضع الهمزة جاء من أجل ما بينها وبين الهمزة من المناسبة من وجهين... الأول كون الهمزة شديدة والعين فيها بعض الشدة لأن من صفاتها أي العين البينية أي بين الشدة والرخاوة فتأمل بخلاف سائر حروف الحلق، والثاني: أنهما معاً من حروف الحلق فهما متقاربان بخلاف سائر حروف الشدة.

وزاد الداني وجهاً آخر وهو اشتراكهما في صفة الجهر وكون العين أكثر دوراناً من غيرها .

واعلم أن المناسبة المذكورة بين الهمزة والعين أوجبت للهمزة أمرين الأول: من جهة اللفظ وهو امتحان موضعهما بالعين.

والثاني: يرجع إلى الخط وهو تصويرها بصورة العين دون غيرها وهذا معنى قول الناظم: «دون غيرها لأجل ذا» أي: لأجل ما بين الهمزة والعين من المناسبة.

وقال المصنف:

لأَجْلِ ذَا خُطَّتْ عَنِ الثِّقَاتِ عَيْناً مِنَ الكُتَّابِ وَالنُّحَاةِ

يعني أن الثقات من الكتاب والنحاة لما رأوا الإجماع منعقد على الامتحان بالعين اختاروا كتبها بالعين، ولا فرق عندهم بين ما كانت له صورة أم لا والمراد بالكتاب هنا ليسوا بكتاب المصاحف ولا نقاطها وإنما هم كتاب الأمراء وأصحاب الرسائل والأشعار، وأما نقاط المصاحف فهم مجمعون على جعلها نقطة سواء كانت مصورة أم لا، والثقات جمع ثقة وهو العدل وقيل: جمع تاق بمعنى تقي.

وقال المصنف:

وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَتَيْنِ وَرَدَا فِي كِلْمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا
فَقِيلَ صُورَةٌ لِلأولَى مِنْهُمَا وَقِيلَ بَلْ هِيَ إلَى ثَانِيهِمَا

يعني إذا اجتمع همزتان في كلمة وليس فيها إلا صورة واحدة فقد اختلف هل تلك الصورة للأولى؟ أم للثانية نحو: ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ ﴿ءالله﴾ ﴿أَءُنزِلَ﴾ ﴿ءَأَمِنتُم﴾ ﴿أألهتنا﴾ وهذه أمثلة للمفتوحتين وللمفتوحة فالمضمومة والمفتوحة فالمكسورة والمفتوحة فالساكنة ودخل فيه أيضاً ثلاث همزات فقيل صورة للأولى منهما وهو مذهب الفراء، وعلل بتصدرها وبأنها جيء بها لمعنى في الغالب وقيل صورة للثانية منهما وهو مذهب الكسائي، وعلل بأن الأولى زائدة عن الكلمة أو عن أصولها فهي أولى بالحذف نحو ﴿أَءِلَهٌ﴾ ﴿أَءُنزِلَ﴾ وأخذ النقاط بالقولين.

تنبيه:

احترز بقوله: «بصورة قد أفردا» مما فيه صورتين وذلك في باب ﴿أَإِفْكًا﴾ و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ وهو مذهب الداني، الثاني: ﴿أَإِفْكًا﴾ وهو إن تعرى الياء والواو من النقطة والدارة وهو اختيار أبي داود، الثالث: ﴿أَإِفْكًا﴾ وهو الاكتفاء بالنقط عن الدارة وهو مذهب التجيبي.

توجيه الرأي الأول أن الدارة علامة على التخفيف والنقطة علامة على الحركة وتوجيه الرأي الثاني أن الأداء إنما يؤخذ مشافهة والتلقي والتعري يحمل على السؤال.

وهذا التوجيه هو ما ذكره الإمام التنسي، وأما توجيه المارغني فذكره في الرأي الأول أن النقط علامة للهمزة وأن الدارة لتوهم زيادة الواو والياء؛ لأن قائل ذلك يرى أن هذا الموضع ليس بمحل للواو والياء وإنما هو محل للألف لكنها لم تجعل لئلا يجتمع صورتان فصارت الواو والياء عنده كأنهما زائدتان فجعلت عليهما الدارة.

والوجه الثالث هو الذي يقتضيه قول الناظم: «وذا الذي ذكرت في المسهل... إلخ» غير أن الناظم يجعل النقطة المكتفي بها علامة التسهيل، ومن يقل بالوجه الثالث يجعل النقطة علامة الحركة، وهذا الوجه به العمل عندنا في باب: ﴿أَإِفْكًا﴾ وأما ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ فالعمل عندنا بتونس في ضبطه على الوجه الأول الذي استحسنه الداني جعل دارة على الواو وجعل نقطة أمام الواو هكذا (أؤْ نبئكم) وفي بعض البلاد يكتفي بالنقطة فوق الواو.

وقال المصنف:

وذَا الأَخِيرُ اخْتِيرَ فِي المُتَّفِقَيْنْ وَأَوَّلُ الوَجْهَيْنِ فِي المُخْتَلِفَيْنْ

يعني أن النقاط أخذوا بالوجهين المتقدمين واختارا كلًا منهما في نوع من

الهمزتين، فالمذهب الأخير هو مذهب الكسائي وهو ما دل عليه قول الناظم المتقدم: «وقيل بل هو إلى ثانيهما» اختاروه في نوع المتفقتين، والمراد بالمتفقتين المتفقتان في الصورة لو صورت الهمزتان معاً فيدخل في ذلك نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ مفتوحتين ﴿ءَآللَّهُ﴾ ﴿ءَامَنَ﴾ ولو حملنا كلامه على المتفقتين في الحركة للزم خروج القسم الثاني من هذا النوع ودخوله في النوع الثاني لو جعلنا لاختلاف في الحركة فقط وهو مخالف لما عليه النقاط.

والمذهب الأول الذي هو مذهب الفراء وهو ما دل عليه قوله المتقدم: «فقيل صورة للأولى منهما» اختاره في نوع الهمزتين المختلفتين والمراد أيضاً بالمختلفتين (أي في الصورة لا في الحركة». فيخرج منه ما كانت الثانية منهما ساكنة؛ لأن المراد الاختلاف في الصورة فقط، ويدخل فيه باب: ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ ﴿أَءُنزِلَ﴾ مما لم يصور فيه إلا إحدى الهمزتين.

قال المصنف:

فَفِي اتِّفَاقٍ تُجْعَلُ المُبَيِّنَهْ مِنْ قَبْلِهَا وَفَوْقَهَا المُلَيِّنَه

يعني إذا بنيت على مذهب الكسائي الذي هو المختار عند النقاط في نوع الهمزتين المتفقتين نحو: ﴿ءَأَنتَ﴾ ﴿ألله﴾ فكيفية النقط أن تجعل الهمزة المحققة نقطة صفراء قبل الصورة التي هي الألف وتجعل على الألف علامة الهمزة المسهلة المعطى لها نقطة حمراء (وكلام الناظم يفيد الإطلاق على الهمزة الثانية سواء كانت مسهلة أو مبدلة) والجواب أنه فعل ذلك اتكالًا على ما تقدم فكأنه قال: (اجعل الأولى من المتفقتين وهي المحققة التي عبر عنها بالمبينة نقطة: صفراء واجعل الثانية إن كانت مسهلة بين بين أو مبدلة حرف محركاً» وهو مراده بالملينة نقطة حمراء على الألف وإذا خففت الهمزة الأولى بالنقل مثل ﴿رَحِيمٌ- أشفقتم﴾ فلا تجعل الصفراء؛ لأن الذي يجعل حينئذ في موضعها جره.

تنبيه:

تكلم الناظم على نقط المسهلة ولم يتكلم على قراءة البدل حرف المد؛ لأن المبدل حرف مد لا تجعل عليه علامة مد حسبما دل عليه كلامه في أول الباب.

قال المصنف:

وَفِي اخْتِلَافِ فَوْقَهَا الصَّفْرَاءُ   وَنُقْطَةٌ أَمَامَهَا حَمْرَاءُ
وإنْ تَشَأْ فَاجْعَلْ هُنَا مَاسُهِّلَا   وَاواً بِنَحْوِ قَوْلِهِ أَءُنْزِلَا
وَالْيَاءَ فِي البَاقِي مِنَ المختلف   حَمْرَا ... ...

ذكر هنا وجهين على مذهب الفراء وهو المختار عند النقاط في نوع المختلفين نحو: ﴿أَءُنزِلَ﴾ الوجه الأول هكذا ﴿أءنزل﴾ بأن نجعل الصفراء التي هي المحققة فوق الصورة والثانية نقطة حمراء في السطر نحو ﴿أءله﴾ إذ لا صورة لها حسبما دل عليه قوله: «وكل ما وجدته من نبر إلخ» (أَءُنزل) وإلى هذا أشار في البيت الأول وهي المسهلة إلا أن في قوله: «فوقها الصفراء» إجمالًا؛ لأن هناك من المواضع مالًا تجعل فيه الصفراء وهو حيث تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها نحو: (اختلاقُ آ نزل) فإنك تضح بدل المحققة جرة (الوجه الثاني) كالوجه الأول إلا إنك تلحق واواً حمراء في باب ﴿أَءُنزِلَ﴾ وفوقها علامة التسهيل هكذا (أوْنزل) وياء حمراء في باب (أيله﴾ والمعمول به هو الأول ولذا بدأ به ولم يصرح الناظم بنقطة التسهيل؛ لأنه اكتفى بقوله سابقاً ونقط ما سهل بالحمراء ويحتمل أن الناظم يرى الاكتفاء بإلحاق الواو والياء عن نقطة التسهيل ويكون ما ألحق عوضاً عن النقطة وهذا معنى البيت الثاني وهو مرجوح عند النقاط.

قال المصنف:

... ... وَآلِهَتُنَا فِي الزُّخْرُفِ

وَقَوْلُهُ آمَنْتُمْ مُسْتَفْهَمَا الْحُكْمُ فِيهِنَّ كَمَا تَقَدَّمَا

لَكِنَّ بَعْدَ أَلِفِ أَلْحَقْتَا حَمْرَاءَ مِثْلَ هذِهِ إنْ أَنْتَا

جَعَلْتَ هَذِهِ الْمُلَيَّنَةْ وَإِنْ جَعَلْتَهَا هِيَ الْمُسَكَّنَةْ

فَالأَلِفَ الحَمْرَاءَ قَبْلُ أَلْحِقَنْ وَانْقُطْ عَلَيْهَا أَوْ بِنَقْطٍ عَوِّضَنْ

قوله الحكم فيهن كما تقدم - يعني إنك إذا نظرت بين همزة الاستفهام وهمزة القطع احتمل جعل الصورة للأولى واحتمل أن لا تكون لها، فإذا جعلت للأولى فلا إشكال وإن لم تجعل لها على ما هو المختار في المتفقتين احتمل أيضاً جعلها للأولى من الآخرين أو الثانية منهما، إذ هما من باب الهمزتين المتفقتين ويدخل في عموم قوله: «كما تقدم» حكم النقط من حيث جعل النقطة صفراء للمحققة والمسهلة نقطة حمراء، وعموم قوله: «كما تقدم» يقتضي أن المختار جعل الصورة للأخيرة التي هي الأصيلة وقول الناظم (لكن بعد ألف إلخ):

يعني لما كان عموم قوله كما تقدم، يقتضي اختيار جعل الصورة للأخيرة التي هي الأصلية كما تقدم وكان المختار هنا في هذه الكلمات عند النقاط جعل الصورة للوسطى إذ لا يتوالى الحذف معه بخلاف غيره إذ يتوالى فيه الحذف استدرك الناظم هنا ببيان الوجه المختار فأشار إلى أنك تجعل بعد الألف الكحلاء ألفاً حمراء مثلها يعني: في الصورة والقدر وإن كانت مخالفة لها في اللون هكذا ﴿أآلهتنا﴾ ﴿ءَأَمِنتُم﴾ وهذا الوجه هو المختار عند النقاط لعدم توالي الحذف فيه.

وقوله: «إن أنتا جعلت هذه الملينة» هو بيان لهذا الوجه المختار يعني أنك

تلحق الألف الحمراء بعد الألف الكحلاء إذا جعلت هذه أي: الكحلاء التي عليها تعود الإشارة هي صورة للهمزة المسهلة التي عبر عنها بالملينة وقوله: «فإن جعلتها هي المسكنة. . . إلخ» أشار بهذا إلى أن في المسهلة وجهين آخرين مبنيين على جعل الألف الكحلاء التي يعود عليها الضمير صورة للأخيرة التي عبر عنها بالمسكنة **أحدهما** أنك تلحق الألف الحمراء قبل الألف الكحلاء وتجعل عليها علامة التسهيل هكذا: ﴿أألهتنا﴾ ﴿ءَأَمِنتُم﴾.

ثانيهما: أنك تكتفي بالنقطة عن إلحاق الألف هكذا: (ء ألهتنا – وء امنتم) ولم يتكلم في هذين الوجهين على حكم المحققة والمبدلة حرف مد اكتفاء بما تقدم ولم ينبه في الوجه الأول على جعل النقطة التي هي علامة التسهيل على الألف الكحلاء كما لم ينبه على جعل النقطة الصفراء في السطر لدخول ذلك في قوله: «الحكم فيهن كما تقدما».

تنبيه: ذكر الناظم في هذا الفصل ثلاثة أوجه: أحدها: على كون الصورة للوسطى، واثنتين على كونها للأخيرة وقد تقدم أنه يصح على جعل الصورة للأول وإن كان مرجوحاً ويتفرع عليه وجهان:

أحدهما: جعل الصفراء على الصورة وإلحاق ألفين بعدها وجعل علامة التسهيل على الحمراء التي تلي الكحلاء هكذا ﴿أألهتنا﴾ ﴿ءَأَمِنتُم﴾.

وثانيهما: مثله إلا أنك تكتفي بعلامة التسهيل على إلحاق صورتها هكذا: (أه الهتنا – أه أمنتم) فهذه خمسة أوجه منصوصة للقدماء في هذا الفصل أذكر هذه الأوجه الخمسة مع ذكر الدليل فأقول هكذا (ءأْ لهتنا – ءأْ منتم) (ءاْمنتم، ءاْلهتنا) (ء●الهتنا – ء●امنتم) والأول هو المختار وعليه العمل (أ●أمنتم – أ●ألهتنا) (أآ'لهتنا – أآ'منتم) دليل الأول (لكن بعد ألف ألحقتا

حمراء مثل هذه إن أنتا جعلت هذه هي الملينة) يعني لوسطى لأن قالون يسهل الثانية دليل الثاني (وإن جعلت هذه هي المسكنة فالألف الحمرا قبل الحقن فانقط عليها) الدليل الثالث (أو بنقط عوضن) هذه الأقوال الثلاثة ذكرها المؤلف والأول فيها هو المختار وعليه العمل والرابع والخامس على غير المختار وذكرهما المارغني شارح دليل الحيران.

وقيل: غير ذلك وأوصلها بعضهم إلى ستين قولًا. انظر شرح دليل الحيران (ص٢٨٧).

قال المصنف:

وَإِنْ يَكُنْ مُسَكَّنٌ مِنْ قَبْلُ صَحَّ فَحُكْمُهَا لِوَرْشٍ نَقْلُ
تُسْقِطُهَا مِنْ بَعْدِ نَقْلِ شَكْلِهَا وَجَرَّةً تَجْعَلُ فِي مَحَلِّهَا

هذا الكلام راجع إلى فصل اجتماع الهمزتين في كلمة على أي وجه لاعلى الفصل القريب وهو اجتماع ثلاثة همزات في كلمة إذ لم يوجد فيه ساكن. ومعنى الأبيات أن ما ذكر من أن الهمزة الأولى تجعل نقطة بالصفراء إنما هو عند من لا ينقل الحركة وهو قالون ومن معه، وعند من ينقل ولم تتوفر شروط النقل وإذا وجدت شروط النقل وهو وجود ساكن صحيح قبل فحكمه النقل وقوله: (تسقطها) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل هذا حكمها في القراءة وما حكمها في الضبط؟

فأجاب بقوله: تسقطها، أي: أسقط الهمزة الأولى من هذا النوع من الخط بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها وتجعل أو واجعل جره في محلها وهو الألف نحو: (قلَ آوْ-نبئكم) (حاجزاً آ-له) (قلَ - أنْتم) (رحيمٌ -أشفقتم) والسطر (قل - أنتم) ونبه على محل الجرة ولم ينبه على

شكل الهمزة والذي جرى عليه العمل أن يجعل على الساكن الذي قبله وهذا إذا لم يكن الساكن تنويناً فإذا كان تنويناً لا توضع الحركة.

وَقَبْلَ ذِي الْكَحْلَاءِ أَيْضًا تَجْعَلُ حَمْرَا   عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَدْ يَفْصِلُ
لَدَى اتِّفَاق وَاخْتِلَافِ بَعْدَهْ   وَإِنْ تَشَا عَوِّضْهُمَا بِمَدِّه

تكلم في هذين البيتن على ضبط ألف الإدخال على مذهب قالون ومن معه حيث يفصل بها بين الهمزة المحققة والمسلهة في كلمة واحدة متفقتين نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أو مختلفتين ﴿أَءِلَهٌ﴾ فذكر في ضبطها وجهين مبنين على ما اختاره النقاط من أن الصورة للأخيرة في المتفقتين وللأولى في المختلفتين.

الوجه الأول: أن تجعل أي تلحق الألف قبل الكحلاء في المتفقين ولونها حمراء هكذا (ء ٰأنذرتهم) فتكون بينها وبين النقطة الصفراء وتلحق في المختلفين ألفاً حمراء بعد الألف الكحلاء فتكون بينها وبين النقطة الحمراء (أ ٰ لـه).

الوجه الثاني: وهو المشار إليه بقوله: «وإن تشأ عوضهما بمده».

وهو كالوجه الأول إلا أنك تضع جرة في مكان الألف الحمراء عوض عنها هكذا: (ء – أنذرتهم – أ–ه لِـه).

وقال المصنف:

وَهَمْزُ آلَانَ إِذَا مَا أُبْدِلَا   وَبَابِهِ مَطٌّ عَلَيْهِ جُعِلَا

مراده بآلان وبابه. هو ما دخل فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل من الأسماء وذلك ﴿ءَآلْئَنَ﴾ موضعي يونس. و﴿ألله أذن لكم﴾ بيونس و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ بالنمل و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ معاً بالأنعام ولجميع القراء في الهمزة الثانية من هذه الألفاظ وجهان. الإبدال حرف مد وهو الأشهر والتسهيل بين بين وقد تقدم أن

هذا من باب ما اجتمع فيه همزتان متفقتان. وتقدم أيضاً أن المختار في المتفقتين جعل الصورة للثانية. وقد بني الناظم هنا على المختار فذكر أن الهمزة الثانية إذا أخذ فيها بالإبدال حرف مد فإنها حينئذ كسائر حروف المد التي وقع بعدها سبب إشباع المد فيلزم حينئذ جعل المط أي المد على الألف الكحلاء والتي هي صورة للثانية هكذا ﴿آلله﴾ واعلم أن ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ اتفق ورش وقالون على النقل فيهما وفيها خلاف في المد وعدمه بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه ومع ذلك توضع علامة عليهما فوضعها على غيرها من الكلمات من باب أولى.

قال المصنف رحمه اللّه تعالى:

وَلَكَ فِـي ءَأَنْـتَ أَنْ تَـعْـتَـبِـرَهْ وَبَـابِـه وَلَا تَـقِـسْ شَـا أَنْـشَـرَهْ

يعني باب ﴿ءَأَنتَ﴾ وهو ما اجتمع فيه همزتان مفتوحتان ليست الثانية منهما همزة وصل نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَاعْجَمِيٌّ﴾ ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ إذا قرأت بالبدل حرف مد فلك أن تقيسه على باب ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ فتضع المد على الهمزة المبدلة. ومفهوم هذا أن لك ألا تقيسه عليه وسبب ذلك. أن العلماء منهم من راعى أصول الأشياء. ومنهم من ينظر إلى الحال ولا ينظر إلى الأصل. ومسألتنا من هذا القبيل. إن نظرت إلى أصلها ناسب أن لا يوضع عليهامد؛ لأنها حرف محرك فيبقى عارياً هكذا ﴿ءَأَنتَ﴾ وإن نظرت إلى الحال ناسب وضع المد عليها؛ لأنها حرف مد يعده سبب الإشباع هكذا (ءآنت) . ونبه بالمثال على أن هذا الحكم فيما فيه بعد الهمزة ساكن ولا يدخل فيه ما وقع بعده متحرك وذلك في نحو (ءَالِدُ) وءامِنتم وقوله ولا تقس شاء أنشره يعني إن ما اجتمع فيه همزتان متفقتان في كلمتين وأبدلت الثانية منهما حرف مد ووجد بعده ساكن فإنك لا تجعل عليها مداً أصلًا سواء في المفتوحتين أو غيرهما لأن الضبط مبني على الوصل فالمد لازم وصلًا ووقفاً في نحو ﴿ءَأَنتَ﴾ وليس بلازم وقفاً في نحو: ﴿شاء أنشره﴾.

الفصل الحادي عشر
في ضبط ألف الوصل والابتداء بها
وضبط النقل عند الآخذين به

والكلام في ذلك منحصر في ثلاثة أشياء - الوصل - والابتداء - والنثل.

أولًا: الوصل سبق لك أن الضبط مبني على الوصل - ولم ير الأقدمون إهمال همزة الوصل عند سقوطها في اللفظ بل وضعوا لها علامة تدل على سقوطها وصلًا - غير أنهم اختلفوا في هيئتها وموضعها.

أما هيئتها: فقد ذهب أكثر المغاربة إلى أنها جرة صغيرة هكذا (-) واستحسن الداني جعلها دارة صغيرة هكذا (ه).

واختلف المشارقة في هيئتها - فذهب بعضهم إلى أنها دال مقلوبة هكذا (٧). وذهب بعض آخر إلى أنها رأس صاد صغيرة هكذا (صـ) وعليه العمل عندنا.

وأما موضعها: فتابع لحركة ما قبلها - فعلى مذهب أكثر المغاربة توضع فوق الألف إن كان ما قبلها مفتوحاً نحو: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ﴾ وتحتها إن كان مكسوراً نحو: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وفي وسطها إن كان مضموماً نحو: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

أما على ما استحسنه الداني وما ذهب إليه المشارقة على اختلافهم فعلى الألف مطلقاً سواء فتح أو كسر أو ضم ما قبلها وصورتها هكذا ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ (لا تبديل لخلق ٱللّه ذلك ٱلدين ٱلقيم) (لا تبديل

لخلق ألله ذلك ألدين ألقيم﴾.

ولا عبرة للحرف الموجود رسماً الساقط لفظاً نحو ﴿تَٱللَّهِ﴾ ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ ﴿مَحۡظُورًا ٱنظُرۡ﴾ ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾.

وخص بعض العلماء علامة الوصل بما يمكن الوقف على ما قبله نحو: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ دون غيره نحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾ و﴿تَٱللَّهِ﴾.

ثانياً: وأما الابتداء فالقياس يقتضي أن لا تجعل له علامة بناء على أن الضبط مبني على الوصل - وهو مذهب المشارقة وعليه العمل عندنا.

وذهب غيرهم إلى اتخاذ علامة له.

وعلى هذا لا تخلو الألف المبدوء بها إما أن يمكن البدء بها والوقف على ما قبلها أو لا.

فإن لم يمكن البدء بها والوقف على ما قبلها وذلك عند ستة أحرف جمعت في قولهم (فكل وتب) فلا ضبط لها أصلًا نحو ﴿فَٱللَّهُ﴾ ﴿كَٱلطَّوۡدِ﴾ ﴿لِٱبۡنِهِۦ﴾ ﴿والتين والزيتون﴾ ﴿تاللّه﴾ و﴿باسم ربك﴾.

وإن كان مكسوراً فتحت الألف نحو: (مِن اِمْلـٰق) و(جمعاً اِن الإنسان).

وإن كان مضموماً ففي وسط الألف نحو: (قُلُ•اوحِي) (أنُ•اشكرلي).

وإن أمكن البدء بها والوقف على ما قبلها فعلامة ضبطها نقطة خضراء موضع حركة ألف الوصل لو ابتدئ بها. وتجعل فوق الألف إن فتح نحو: ﴿قال ألله﴾ وتحتها إن كسر ما قبلها نحو: ﴿إنِ ارتبتم﴾ وأمامها إن ضم ما قبلها نحو ﴿أنُ-اشكر لي﴾ ﴿محظورا •انظر﴾ وتكون منفصلة في كل هذه الأحوال عن الألف.

ثالثاً: وأما النقل فالكلام فيه منحصر في علامته وموضعها أما علامته فجرة هكذا (–).

وذلك أن الهمز المنقول تسقط حركته وصلًا وتثبت ابتداء فصارت كهمزة الوصل. فجعلت فيه الجرة للدلالة على سقوط الهمزة عند النقل كما جعلت علامة همزة الوصل عند الوصل.

وقد فرقوا بينهما في العبارة. فسموا علامة الوصل صلة للمناسبة. وتركوا علامة النقل على اسمها الأصلي الذي هو جرة.

وأما موضعها: فلا يخلو الهمز المنقول حركته إما أن يكون له صورة - أولًا فإن لم يكن له صورة فضبطه وضع جرة قبل الألف على السطر هكذا ﴿حميمٍ - ان﴾ ﴿منَ - امن﴾.

وإن كان له صورة فإما أن ينفصل الهمز عن الساكن قبله نحو ﴿قدَأفلح﴾ أو يتصل به نحو ﴿ردءًا﴾ ولام التعريف نحو الأرض.

فإن اتصل به فلا جرة عليه على ما ذكره العلماء. وعليه العمل.

وإن انفصل الهمز عن الساكن قبله فالعمل في ضبطه على حسب حركة الحرف الذي قبله.

فإن كان مفتوحاً فجره فوق الألف في نحو ﴿قد اَفلح﴾ ﴿الم اَحسب﴾.

وإن كان مكسوراً فتحت الألف نحو ﴿منِ اِملاق﴾ ﴿جمعا اِن الإنسان﴾.

وإن كان مضموماً ففي وسط الألف نحو ﴿قلُ ا وحي﴾ ﴿لأي يوم ا جلت﴾.

وفي هذا يقول صاحب متن الذيل:

الْقَوْلُ فِي الصِّلَةِ عِنْدَ الوَصْلِ ... وَحُكْمِ الابْتِدَاءِ ثُمَّ النَّقْلِ

فَصِلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ تَتْبَعُ ... فَفَوْقَهُ مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ تُوضَعُ

وَتَحْتَهُ إنْ كَسْرَةٌ وَوَسَطَهْ ... إنْ ضَمَّةٌ كَذَا أَتَتْ مُرْتَبِطَهْ

وَإنْ تُنَوِّنْ تَحْتَهُ جَعَلْتَا ... وَوَسَطًا إنْ ثَالِثاً أَلْزَمْتَا

ضَمًّا وَوَضْعُ ضَمِّ الابْتِدَاءِ ... نَقْطٌ كَوَضْعِ الشَّكْلِ بِالْخَضْرَاءِ

أَمَامَهُ إذَا بِضَمٍّ ابْتَدَأْتْ ... وَفَوْقُ إنْ فَتْحٌ وَتَحْتُ إنْ كَسَرْتْ

وَحُكْمُهَا لِوَرْشِهِمْ فِي النَّقْلِ ... كَحُكْمِهَا فِي أَلِفَاتِ الوَصْلِ

فَفَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ وَسَطَا ... فِي مَوْضِعِ الهَمْزِ الَّذِي قَدْ سَقَطَا

فَإنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزٍ أَلِفُ ... فَقَبْلَهُ مَحَلَّ هَمْزٍ تَأْلَفُ

الفصل الثاني عشر
في كيفية ضبط ما حذف رسماً

اعلم أن الحروف المحذوفة من رسوم المصاحف قسمان - ما كثر حذفه وهو حروف العلة الثلاثة التي هي الألف والواو والياء - وما قل حذفه وهو النون الساكنة.

ولما كانت هذه الحروف توجد لفظاً لا رسماً - احتيج إلى التنبيه عليها بإلحاق صورة المحذوف منها حتى لا يتوهم سقوطها خطاً ولفظاً.

والحذف في حروف العلة يكون لثلاثة أسباب:

أولها: لاجتماع مثلين.

ثانيهما: للاختصار.

ثالثها: لوجود عوض عن المحذوف.

فإن كان الحذف لاجتماع مثلين - فلا يخلو إما أن يكون أول المثلين ساكناً أو مضموماً أو مشدداً.

فإن كان أول المثلين ساكناً وكان الثاني أصلياً أو جيء به للدلالة على الجمع وقدر ثبوت الأخيرة فالحكم في ضبطه التخيير بين إلحاق الأول وتركه سواء أكان المثلان ألفين وهو ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ أم يائين وهو في ﴿النبيـٓـن﴾ على قراءة نافع أم واوين وهو ﴿لِيَسُـُٔوا﴾.

أما ﴿تَرَآءَا﴾ فهو مما اجتمع فيه ألفان - أولاهما لبناء وزن تفاعل - وثانيهما أصلية وقد اتفقت المصاحف على رسمه بألف واحدة.

وجوز الشيخان أن تكون المرسومة هي الأولى أو الثانية وضبطه على رسم الأولى هكذا (ترآءا) وعلى رسم الثانية هكذا (ترـءا) أو هكذا (ترااء) فالكيفيات ثلاثة والعمل على الأخيرة منها.

وأما النبيين على قراءة نافع فهو مما اجتمع فيه ياءان الأولى جيء بها في بناء فعيل والثانية جيء بها علامة على الجمع والإعراب.

وقد اتفقت المصاحف على رسمه بياء واحدة أيضاً.

وجوز أن تكون المحذوفة الأولى أو الثانية - ورجح أبو داود حذف الثانية - وضبطه على حذف الأولى هكذا (النبـےءين) أو هكذا (النبـےءين) وعلى حذف الثانية هكذا (النبيـےءن) فالكيفيات ثلاثة والعمل على الأولى وأما ليسئوا فهو مما اجتمع فيه واوان الأولى التي بعد السين عين الكلمة والثانية ضمير جماعة الذكور.

وقد اتفقت المصاحف على رسمه بواو واحدة - وجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى أو الثانية - وضبطه على حذف الأولى وإثبات الثانية هكذا (ليسـَٔوا) أو هكذا (ليسـٔـُوا) وعلى حذف الثانية وإثبات الأولى هكذا (ليسـوءوا) فالكيفيات ثلاثة والعمل على الأولى.

وإن كان أول المثلين مضموماً: فحكم ضبط ثانيهما التخيير بين إلحاق صورته وعدمه وذلك في نحو: ﴿يَلْوُۥنَ﴾ ﴿وُۥرِىَ﴾.

أما يلوون: فهو مما اجتمع فيه واوان أولاهما عين الكلمة وثانيهما علامة الجمع.

وقد اتفقت المصاحف على رسمه بواو واحدة - وجوز أن تكون

المحذوفة الأولى وأن تكون الثانية - وضبطه على حذف الأولى هكذا (وري) وعلى حذف الثانية هكذا (ووري - و-ري) أو هكذا (ووُري) فالكيفيات ثلاثة والعمل على الأخيرة.

تنبيه:

(جاءنا) بالزخرف حكمه عكس الحكم في ووري وضبطه هكذا (جاءانا) أو (جآءنا) أو (جـءانا)فالكيفيات ثلاثة والعمل على الأولى.

وإن كان أول المثلين مشدداً: نحو النبيين على قراءة غير نافع ونحو: ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ فضبطه كما في ﴿يَلْوُۥنَ﴾.

وإن كان الحذف للاختصار: فحكمه إلحاق صورة المحذوف في موضع دل النطق على موضع حذفه وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون الحذف وسطاً نحو ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ ﴿وَبَيِّنَـٰتٍ﴾ و﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ و﴿صَـٰلِحٌ﴾.

الثاني: أن لا يسكن ما بعده نحو ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾.

فإن سكن ما بعده جاز ترك الإلحاق ووضع علامة المد موضع المحذوف هكذا (والطير صَـٓفّت - وكذا محيآيْ) عند من قرأ بالإسكان. والعمل على الأول.

وهذا الحذف خاص بالألف دون الواو والياء لعدم حذفهما من الوسط اختصاراً - وإنما يحذفان طرفا في الزوائد وفي الصلة نحو ﴿لئن أخرتني﴾ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ على قراءة المكيين ونحو ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ عند من قرأ بصلة الميم.

وإن كان الحذف لوجود عوض عن المحذوف من واو أو ياء: فحكمه إلحاق صورة المحذوف فوق عوضه بشرط أن لا يقع متطرفاً وبعده ساكن وضبطه هكذا ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ﴾ ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

فإن وقع متطرفاً وسكن ما بعده نحو: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ ﴿ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ فلا إلحاق فيه.

ويلحق بما تقدم ما يأتي ﴿أدارأتم﴾ و﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ و﴿من حي﴾ بالأنفال وباب ﴿يَسۡتَحۡيِۦ﴾ وباب ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ ﴿ورؤيا﴾ المعرف و﴿أَوۡلِيَآءَ﴾ إذا أضيف واتصل بضمير و﴿جزاءه﴾ بيوسف ونون ﴿نُنجِي﴾ الثانية. و﴿تَأۡمَ۬نَّا﴾ في يوسف.

فيتعين إلحاق ألفي ﴿إدارأتم﴾ التي بعد الدال والراء وضبطه هكذا ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾ وكذلك ياء ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ ترسم حمراء أو بقلم دقيق متصلة باللام بعدها هكذا (إيلفهم) وجوز اللبيب إلحاقها مردودة هكذا ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ وعليه العمل. وكذلك تلحق الياء الأولى فوق الخط بين الحاء والياء من ﴿حييَ﴾ بالأنفال على قراءة من فك الإدغام هكذا ﴿من حـيِـي﴾ وكذلك باب ﴿يستحي﴾ بضبطه على القول بحذف الأولى هكذا ﴿يستحـي﴾ وعلى حذف الثانية هكذا ﴿يستحـيـه﴾ وعليه العمل أما باب ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ ففي ضبطه ثلاثة مذاهب (الأول) هكذا (تـءوى) (الثاني) هكذا (تـءوى) (الثالث) هكذا (تؤوي) والمختار الأول.

تنبيه:

هذه المذاهب الثلاثة تجري في كل ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة للهمزة ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿مَسۡـُٔولًا﴾.

وأما رؤيا المعرف: وهو الرؤيا ورؤياى ففي ضبطه مذهبان (الأول)

الاستغناء بصورة الهمزة هكذا ﴿الرءيا﴾ ﴿ورءياي﴾ (الثاني) إلحاق الواو تحتها هكذا (الرؤيا) (رؤياي) والعمل على الأول.

وأما أولياء المضاف المتصل بالضمير وهو في ستة مواضع - ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ بالبقرة ﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ بالأنعام ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ بالأنفال ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ بفصلت ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ بالأنعام ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم﴾ بالأحزاب.

فقد اختلف في صورة همزته فقيل ثابتة وقيل محذوفة وفي ضبطه على القول الأول مذهبان:

الأول: هكذا ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾ وعليه العمل.

الثاني: هكذا (أوليٰؤهم) وعلى الثاني مذهبان:

الأول: هكذا (أوليٰـؤهم).

والثاني: هكذا (أوليٰـهم).

وأما ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ بيوسف: ففي ضبطه المذاهب الأربعة المتقدمة في أولياء والعمل فيه على الثاني منها هكذا ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾.

وأما النون الثانية من ﴿نُنَجِّي﴾ بيوسف والأنبياء على قراءة من أثبتها فتلحق صورتها في الرسم في موضع النطق بها حمراء أو بقلم رقيق هكذا ﴿نُـنجي ومثلها في ذلك نون لننظر ولننصر على القول بأنهما مرسومان بنون واحدة وقد سيق الكلام عليهما.

وأما ﴿تَأْمَنَّا﴾: ففي نونها ثلاث قراءات النون المحضة والإشمام والروم. وضبطها على النون المحضة لا يخفى.

وفي ضبطها على قراءة الإشمام وجهان:

الأول: أنها نقطة بين الميم والنون للدلالة على الإشمام هكذا ﴿تَأۡمَنَّا﴾ والثاني جرة وقد سبق الكلام على كيفية ضبطها.

واختلف في موضعها فقيل قبل النون هكذا (تأمـنا) وقيل بعد النون هكذا (تأمنـا).

وعلى قراءة الروم وجهان أيضاً:

الأول: نون حمراء أو صغيرة بين الميم والنون هكذا (تأمـنـا).

الثاني: وضع نقطة بين الميم والنون هكذا ﴿تَأۡمَنَّا﴾ وعليه العمل.

وفي هذا يقول صاحب متن الذيل:

القول في النقص من الهجاء:

الْقَوْلُ فِي النَّقْص منَ الْهَجَاء	**إنْ شِئْتَ أَنْ تُلْحِقَ بِالحَمْرَاءِ**
أَوَّلَ مَا الثَّانِي بِهِ قَدْ دَخَلَا	**عَلَامَةً لِلْجَمْعِ أَوْ أَنْ أُصِّلَا**
نَحْوُ النَّبِيِّينَ تَرَاءَا ثُمَّ مَا	**أُولاهُمَا ضُمَّتْ فَفِي الثَّانِي كَمَا**
هَذَا كَيَلْوُونَ وَإنْ شَدَّدْتَا	**كَنَحْوِ الأمِّيِّينَ وَالْتَزَمْتَا**
أَنْ تُلْحِقَ الأُخْرَى إذَا مَا حُذفَتْ	**فِي مَا بِهِ أُولَاهُمَا قَدْ سَكَنَتْ**
وَإنْ حَذَفْتَ مَا عَلَيْهِ بُنِيَا	**اللَّفْظُ نَحْوُ قَوْلِهِ مَا وورِيَا**
فَفِيهِ تَخْيِيرٌ لَدَى الإلْحَاقِ	**وَإنْ تَكُ الأُولَى فَبِاتِّفَاقِ**
وَعَكْسُ هذَا جَاءَ فِي جَاءَانَا	**وَحَذْفُ آخِرٍ بِهِ اسْتَبَانَا**

الفصل الثالث عشر
في كيفية ضبط ما زيد رسماً

سبق لك أن ما يزاد من حروف الهجاء في رسم المصاحف ثلاثة، الألف والياء، والواو.

ولابد لزيادة هذه الحروف من علامة تدل على أنها ساقطة خطاً ولفظاً، والصحيح المعمول به أنها دارة صغيرة توضع فوق الحرف المزيد منفصلة عنه على الصحيح هكذا ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾.

أما الألف التي تحتاج إلى علامة تدل على زيادتها فقد وقعت في عشرة أنواع. وتنحصر في ثلاثة أشياء:

الأول: إذا جاورت الألف همزة مفتوحة أو مكسورة سواء وقعت قبل الهمزة أم بعدها، وهو ثلاثة أنواع:

١- إذا وقعت الألف بعد همزة مفتوحة معانقة للام على الراجح، وذلك في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾ بالنمل اتفاقاً (ولأاْوضعوا) بالتوبة عند الأكثرين (لأاْتوها) بالأحزاب (لأاْنتم) بالحشر على بعض الأقوال فيهما.

٢- إذا وقعت الألف بعد همزة مكسورة معانقة للام - وذلك في (لَإِاْلى اللَّهِ) بآل عمران (لإاْلى الجحيم) بالصافات.

٣- إذا وقعت الألف قبل همزة مفتوحة وقبل الألف كسرة، وذلك في ﴿مِاْئَةَ﴾ ﴿ومِاْئتين﴾ و﴿ثلثمِاْئة﴾.

الثاني: إذا وقع بعد الألف ياء وهو نوعان:

١- أن تقع بعد الألف ياء متولدة من كسرة قبل الألف وذلك في ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَ﴾.

٢- أن تقع بعد الألف ياء ساكنة وقبل الألف فتحة وذلك في ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ﴾ ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ بيوسف و﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بالرعد وكذا ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ في يوسف على القول بإثبات الألف فيهما ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ بالكهف.

الثالث: إذا وقعت الألف بعد واو متطرفة وهو خمسة أنواع:

١- أن تقع الألف بعد واو الجمع نحو: ﴿قَالُوٓاْ﴾.

٢- أن تقع الألف بعد واو الفرد نحو: ﴿إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى﴾.

٣- أن تقع الألف بعد واو وقعت صورة للهمزة على غير قياس وذلك في ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ و﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ وبابهما.

٤- أن تقع الألف بعد واو وقعت عوضاً عن ألف متطرفة نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾.

٥- أن تقع الألف بعد واو وقعت صورة للهمزة على القياس وذلك في ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾ ومثله ﴿وَلُؤْلُؤاْ﴾ مرفوعاً ومجروراً عند من زادها.

وقد اختلف في احتياج ما بقي من أنواع زيادة الألف إلى هذه العلامة وهو أربعة أنواع:

الأول: ﴿لِأَهَبَ﴾ على قراءة الياء.

الثاني: ﴿ٱبْنَ﴾.

الثالث: ﴿إِذًا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾ و﴿وَلَيَكُونًا﴾.

الرابع: ﴿لَّٰكِنَّاْ﴾ و﴿أَنَاْ﴾ و﴿ٱلظُّنُونَاْ﴾ و﴿الرسولاْ﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَاْ﴾.

والعمل على تجريد الأنواع الثلاثة الأول من العلامة ووضع دارة صغيرة مستطيلة هكذا (ه) على النوع الرابع بشرط ألا يقع بعد الألف ساكن. فإن وقع بعدها ساكن أهملت مطلقاً نحو ﴿أَنَا ٱلنَّذِيرُ﴾.

أما الياء التي تحتاج إلى علامة تدل على زيادتها فقد وقعت في ثلاثة أنواع:

أولاً: زيدت بعد همزة مكسورة لم يتقدمها ألف وذلك في ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ بآل عمران و﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ بالأنبياء و﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بالأنعام والمجرور والمضاف إلى الضمير على الراجح.

ثانياً: زيدت بعد همزة مكسورة قبلها وذلك ﴿تلقاءىْ﴾ وأخواته ﴿كأناءىْ﴾ ومثله: ﴿الاءىْ﴾ على القول بزيادة الياء فيه.

ثالثاً: زيدت بعد ياء ساكنه وذلك في ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ في الذاريات على ما هو المختار. أما ﴿بأييكم المفتون﴾: في سورة ﴿نٓ﴾ فضبطه أن تعرى الياء الأولى من العلامة مع تشديد الثانية للإدغام وهو الصحيح المعمول به هكذا ﴿بِأَيِّيْدٍ﴾.

وأما الواو التي تحتاج إلى علامة تدل على زيادتها فقد اتفق الرسام على أنها وقعت في أربع كلمات مبدوءة بهمزة مضمومة وهو ﴿أُوْلُو﴾ ﴿وأُوْلت﴾ و﴿أُوْلِي﴾ ﴿وأوْلاء﴾ كيف تصرفت وفي ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بالأعراف والأنبياء و﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراء على بعض الأقوال.

وفي هذا يقول صاحب متن الذيل:

القول في ما زاد في الهجاء.

الْقَوْلُ فِي مَا زَادَ فِيْ الهِجَاءِ ... مِنْ أَلِفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءِ
فَكُلُّ مَا الأَلِفُ فِيهِ أُدْخِلَا ... كَقَوْلِهِ لَأَاْذْبَحَنَّ لَإِاْلَى
وَشِبْهِهِ مِمَّا بَقِي فَالمُتَّصِلْ ... بِاللَّامِ صُورَةٌ وَقِيلَ المُنْفَصِلْ
وَزِيدَ مَا فِي مِائَةٍ وَجَاىءَ ... وَتَايْئَسُوا وَشِبْهِهِ مَجِيئَا
وَبَعْدَ وَاوِ الفَرْدِ ثُمَّ تَفْتَؤُا ... وَبَابِهِ وَفِي الرِّبَوا وَفِي امْرُؤُا
وَزِيدَ أَيْضاً يَاءُ مِنْ آنَاءِى ... وَبَابِهِ وَالوَاوُ فِي أُولَاءِ
وَآخِرُ اليَاءَيْنِ مِنْ بِأَيْيْدِ ... لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَيْدِي
فَدَارَةٌ تَلْزَمُ ذَا الْمَزِيدَا ... مِنْ فَوْقِهِ عَلَامَةً أَنْ زِيدَا
وَشَدِّدِ الثَّانِي مِنْ بِأَيِّيكم ... وَعَرِّ أَوَّلَا لِمَا قَدْ يُدَّغَمْ

الفصل الرابع عشر
خاتمة الناظم

... ... هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهِجَاءِ
مُحَمَّدٌ جَاءَ بِهِ مَنْظُومَا نَجْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إبْرَاهِيمَا
الأُمَوِيُّ نَسَباً وَأَنْشَأَهْ عَامَ ثَلَاثٍ مَعَهَا سَبْعُمَائَةْ

المشار إليه بذا من قوله هذا هو الشطر الأول الذي قبل اسم الإشارة وتمام بمعنى متمم ومراده بالهجاء الرسم ولما كانت فائدة الرسم إنما تظهر في أكثر المسائل بالضبط جعل المشار إليه بذا متمماً للرسم والضبط وإلا فهو متمم للضبط فقط، وأما الرسم فقد تقدم له متممه ثم ذكر أن اسمه محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي نسباً والنجل الابن والأموي نسبة إلى أمية بن عبد شمس بن مناف ومن ذرية أمية عثمان ومعاوية رضي الله عنهم ثم أخبر أنه أنشأ هذا التأليف في عام ثلاث من المائة الثامنة من الهجرة النبوية .

ثم قال:

عِدَّتُهُ أَرْبَعَةٌ وَعَشَرَهْ جَاءَتْ لِخَمْسمائَةٍ مُقْتَفِرَةْ
فَإنْ أَكُنْ بَدَّلْتُ شَيْئاً غَلَطَا مِنِّيَ أَوْ أَغْفَلْتُهُ فَسَقَطَا
فَادَّرِكَنْهُ مُوقِناً وَلْتَسْمَحِ فِيمَا بَدَا مِنْ خَلَلٍ وَلْتَصْفَحِ
مَا كُلُّ مَنْ قَدْ أَمَّ قَصْداً يُرْشَدُ أَوْ كُلُّ مَنْ طَلَبَ شَيْئاً يَجِدُ
لَكِنْ رَجَائِي فِيهِ أَنْ لَا غَيَرا فَمَا صَفَا خُذْ وَاعْفُ عَمَّا كَدُرَا

قالت: هذه الأبيات السابقة واضحة في معناها فلا حاجة لشرحها ثم

قال الناظم:

وَلَسْتُ مُدَّعِياً الإحْصَاءَ وَلَوْ قَصَدْتُ فِيهِ الاسْتِقْصَاءَ
إذْ لَيسَ يَنْبَغِي اتِّصَافٌ بِالْكَمَالْ إلَّا لِرَبِّيَ الكَبِيرِ المُتَعَال
وَفَوْقَ كُلٍّ منْ ذَوِي الْعِلْمِ عَلِيمْ وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ إلَى اللَّهِ العَظِيم

يعني أنه لم يدع بعد الفراغ من نظمه هذا أنه أحصى فيه جميع ما ذكر في الكتب التي نقل منها ولو كان قصد فيه أولًا الاستقصاءَ أي الإحاطة فكأنه يقول إنما يلزم البحث والمناقشة مع من ادعى الإحصاء بعد الفراغ وأما من قصد ذلك أولًا كما فعل في قوله: «وكلما قد ذكروه اذكر» ولم يدعه بعد الفراغ فلا يلزمه ذلك ثم أنه استشعر سؤالًا وهو أن يقال له حين التزمت أولًا الاستيفاء فلم تأت به فأجاب عنه بأن العبد شأنه النقصان والاتصاف بالكمال لا ينبغي إلا للَّه الكبير المتعال ثم نبه بقوله: «وفوق كل . . . إلخ» على أن الإنسان وإن اتصف بالعلم ففي الناس من هو أعلم منه ولا يحيط بالعلم إلا اللَّه العظيم ولذا قال سيدنا علي كرم اللَّه وجهه:

«قل للذي يدعي علماً ومعرفة علمت شيئاً وغابت عنك أشياء

وما ذكره الناظم في الشطر الأول من البيت الأخير اقتبسه من قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ثم قال:

كَيفَ وَمَا ذِكْرِى سِوَى مَا اشْتَهَرَا عَنْ جُلِّهِم وَمَا إلَيهِ ابْتُدِرَا
إلَّا يَسِيرَةً سِوَى المُشْتَهَرَةْ أَوْرَدْتَهَا زِيَادَةً وَتَذْكِرَهْ

أي: كيف أدعي الإحصاء وأنا لم أذكر إلا ما اشتهر عند أكثر الأئمة وما يتبادر الناس إلى أخذه منهم ولم أذكر ما ليس بمشهور إلا أحرفاً يسيرة أوردتها في نظمي هذا مع ما اشتهر زيادة لمن لم يعرفها وتذكرة لمن عرفها

ونسيها فقوله: كيف معناها هنا الإنكار.

ثم قال:

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِكْمَالِهْ   وَمَا بِهِ قَدْ مَنَّ مِنْ إِفْضَالِهْ
حَمْداً كَثِيراً طَيِباً مُجَدَّدَا   مُتَّصِلًا دُونَ انْقِطَاعِ أَبَدَا

لما أكمل ما أراده ورغب فيه من النظم ختمه بالحمد ولا شك في كون الحمد مطلوباً عند ختم كل أمر مرغوب وقد أخبر اللَّه تعالى بأن أهل الجنة يختمون دعاءهم به فقال: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ولم يكتف بحمد اللَّه على إكمال النظم بل أضاف إلى ذلك الحمد على سائر ما تفضل اللَّه عليه به؛ لأن نعم اللَّه على العبد لا يحصرها عد قال اللَّه تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ ووصف هذا الحمد بأوصاف كثيرة فقال: (حمداً كثيراً) أي ليس بقليلٍ (طيباً) أي لم يشبه شيء من أغراض الدنيا يوجب قبحه مجدداً أي: لا يزال جديداً وفسر ذلك بقوله: (متصلًا دون انقطاع) وجعل ظرفه الأبد وهو الزمان المتصل المستمر إلى قيام الساعة ثم قال:

وَانْفَعْ بِهِ اللَّهُمَّ مَنْ قَدْ أَمَّا   إِلَيْهِ دَرْساً أَوْ حَوَاهُ فَهْمَا
وَاجْعَلْهُ رَبِّي خَالِصاً لِذَاتِكْ   وَقَائِداً بِنَا إِلَى جَنَّاتِكْ
عَسَاهُ دَائِمَا بِهِ يُنْتَفَعُ   فِي يَوْمِ لَا مَالٌ وَلَا ابْنٌ يَنْفَعُ

دعا هنا بالمنفعة لمن أم أي: قصد إلى درس نظمه واعتنى بفهمه حتى حصله وإن لم يحفظ لفظه ثم سأَل اللَّه تعالى أن يجعل هذا النظم خالصاً لوجهه غير مشوب بغرض دنيوي وسأَل مع ذلك منه تعالى أن يجعل هذا النظم قائداً يقود به إلى الجنة وجمعها؛ لأنها ثمانية كما هو معلوم وقوله: «عساه إلخ» هو رجاء مرتب على قوله: «وانفع به اللهم إلخ» والانتفاع الذي

رجاه انتفاعه هو بهذا التأليف يوم القيامة وقوله: «دائماً معناه ما دام يوم القيامة» وهو الذي عبر عنه بقوله: «في يوم لا مال ولا ابن ينفع» واقتبس ذلك من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ الآية.

وفي كثير من النسخ: «ليوم لا مال إلخ» وعليه تكون اللام بمعنى في كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ ومراده أنه يجد ثواب تأليفه في جميع مواطن القيامة كالصراط والميزان والحوض وغير ذلك ثم قال:

وَيَا إلٰهِي عَظُمَتْ ذُنُوبِي وَلَيْسَ لِي غَيْرَكَ مِنْ طَبِيبِ
فَامْنُنْ عَلَّي سَيِّدِي بِتَوْبَةِ عَسَى الَّذِي جَنَيْتُهُ مِنْ حَوْبَةِ
يَذْهَبُ عَنِّي وَإِلَيْكَ رَغْبَتِي فِي الصَّفْحِ عَنْ مُقْتَرَفِي وَزَلَّتِي
وَحَجَّةِ لَبَيْتِكَ الحَرَامِ وَوَقْفَةِ بِذَلِكَ المَقَامِ

ضمن في البيت الأول إقراره بالذنوب، واستعظامها والاعتراف بأنه لا غافر لها إلا اللّه تعالى وفعل ذلك لما في الحديث عنه ﷺ: «**أن العبد إذا أذنب الذنب ثم استغفر اللّه منه يقول اللّه يا ملائكتي أَذنب عبدي ذنباً وعلم أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ بالذنب أُشهدكم أني قد غفرت له**» ثم طلب من اللّه تعالى أن يمن عليه بالتوبة ليصير بذلك من أهل محبته: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ ورجا بذلك غفران ما جناه من الحوبة أي الذنب واطنب في ذلك بقوله: «وإليك رغبتي إلخ» لأن الدعاء من المواضع التي يطلب فيها الإطناب لما فيه من إظهار العبودية والمقترف المكتسب والزلة الزلل وعبر بهما عن الذنوب وسأَل مع ذلك أن يرزقه اللّه الحج وإنما طلب ذلك لأداء الواجب ورجاء غفران ذنوبه لما في الحديث: «**أن الحاج يخرج من ذنبه كيوم ولدته أمه**» وخص المقام بالذكر دون سائر مشاعر الحج لقوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ﴾ .

ثم قال:

وَاغْفِرْ لِوَالِدَيَّ مَا قَدْ فَعَلَا مِنْ سَيِّءٍ رُحْمَاكَ يَا رَبَّ الْعُلا
وَارْحَمْ بِفَضْلٍ مِنْكَ مَنْ عَلَّمَنَا كِتَابَكَ الْعَزِيزَ أَوْ أَقْرَأَنَا
بِجَاهِ سَيِّدِ الْوَرَى الْمُؤَمَّلِ مُحَمَّدٍ ذِي الشَّرَفِ الْمُؤَثَّلِ
صَلَّى الإِلٰهُ رَبُّنَا عَلَيْهِ مَا حَنَّ شَوْقاً دَنِفٌ إِلَيْهِ

قال مؤلفه:

نسأل اللّه أن يتقبل منا ومنه هذا الدعاء وألا يحرمنا من زيارة بيته الحرام وأن يجعلنا جميعاً من أهل الجنة إنه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الخامس عشر
فيمن وضع علامة الشد والسكون وعلامات الترقيم والوقوف التي أضيفت إلى الرسم العثماني وغير ذلك ومن علامات الفواصل والسجدات والأحزاب والأرباع والسكت والوقف وكلها من عمل المتأخرين

ذكر صاحب دليل الحيران أن الخليل بن أحمد أخذ نقط أبي الأسود الدؤلي وأدخل عليه تحسينات كبيرة، ويسمى نقطه بالنقط المطول: وهو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المد. وجعل مع ذلك علامة الشد شيئاً أخذها من كلمة شديد وعلامة السكون خاء أخذها من كلمة خفيف فاتبعه الناس على ذلك إلى زمن الناظم وهو الحركة ولذلك اختاره الناظم في نظم مورد الظمآن واستمر العمل به إلى وقتنا هذا وأما علامات الوقوف والأحزاب والأرباع والسجدات والسكت فهو من عمل المتأخرين لزيادة الإيضاح **وهنا مسألة يجب التنبيه عليها** وهي أن السكتات التي رويت في القرآن الكريم كما نص عليها الإمام الشاطبي أربعة فقط ذكرها في متن الشاطبية في أول الكهف ولو كانت أزيد من ذلك لذكرها فهي رواية لا يصح ولا يجوز لأحد أن يزيد عليها أو ينقص منها، وعلى هذا سار العلماء القدامى المراجعون للمصحف الشريف سلفاً وخلفاً بوضع السين على هذه المواضع فقط، ولم يزيدوا ولم ينقصوا التزاماً بالرواية واستمر العمل بذلك عند علماء الوقف والضبط والتفسير إلى سنة ١٤٠٥ فوضعت إحدى اللجان العلمية

لمراجعة المصحف حرف السين على كلمة ﴿مَالِيَهۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ﴾ في الحاقة وتمسكوا بذلك رغم اعتراض المعترضين عليهم.

وفي وضع هذه السين على كلمة ﴿مَالِيَهۜ﴾ خطأ كبير يجب التنبيه عليه؛ لأن بعض اللجان في مصر وغيرها بدءوا يقلدونهم وسيصبح الأمر خطأ شائعاً كما حصل في التنوين المنصوب الذي نعاني منه اليوم.

وبيان هذا الخطأ كالآتي:

أولًا: وضع هذه السين على كلمة ﴿مَالِيَهۜ﴾ يلزم القارئ بوجوب الإظهار مع السكت الخفيف؛ لأن الضبط مبني على الوصل بحجة أن الإظهار لا يتحقق وصلًا إلا بسكتة خفيفة. وهذه العلة لم تخف على علماء الضبط؛ لأنها تعلم من المشافهة والتلقي من الشيوخ ولذلك لم يضع هذه السين أحد من عند أبي الأسود الدؤلي حتى عام ١٤٠٥ وفي وضع هذه السين منع للرواية الأخرى الصحيحة المسلم بها كما هو مبين في التعريف بالمصحف وهو الإدغام، وأيضاً فإن هناك فرقاً بين وضع السين على هذه المواضع الأربعة فقط وبين وضعها على كلمة ﴿مَالِيَهۜ﴾ وبيان ذلك أن في وضع السين على المواضع المروية ضرورة وهذه الضرورة لدفع توهم معنى غير المعنى المراد وتوضيحاً لذلك في كل موضع من المواضع الأربعة نقول: قوله تعالى: ﴿عِوَجَاۜ﴾ في سورة الكهف لفظ ﴿قَيِّمًا﴾ حال من الكتاب فلو جاء الوصل من غير سكت لتوهم أن لفظ ﴿قَيِّمًا﴾ صفة للفظ ﴿عِوَجَاۜ﴾ وذلك لا يمكن ولا يستقيم؛ لأن العوج لا يكون ﴿قَيِّمًا﴾ من أجل ذلك كان السكت في رواية حفص ووضعت السين الصغيرة لتدل على هذا، وقوله تعالى: ﴿مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾ لو وصل القارئ لفظ ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ بلفظ ﴿هَـٰذَا﴾ لتوهم أن الإشارة في لفظ هذا تعود على المرقد ولما لم يكن هذا هو المقصود كان السكت ووضعت السين الصغيرة على

لفظ هذا، وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَاقٍ﴾ معلوم أن مَن أداة استفهام و﴿رَاقٍ﴾ اسم فاعل والمعنى من الذي يرقى؟ أو روح مَن ترقى؟ ولو كان الوصل بدون سكت مع إدغام النون في الراء كما هي رواية حفص لتوهم أنها صيغة مبالغة من الفعل مرق فدفعاً لهذا الإيهام وضعت السين الصغيرة، والموضع الرابع ﴿بَلۜ رَانَ﴾ كلمة ﴿بَل﴾ تفيد هنا الإضراب وكلمة ﴿رَانَ﴾ فعل ماضي والمراد بها آثار الذنوب التي ارتكبوها فكانت طمساً وسواداً على قلوبهم فلو كان الوصل بدون سكت لتوهم أن اللفظ تثنية برّ؛ لأن حفصاً يدغم اللام الساكنة في الراء وأيضاً قد يظن أحدٌ أنهما كلمة واحدة وكذلك كلمة ﴿مَنۜ رَاقٍ﴾ فسكت ليفصل بينهما ودفعاً لهذا الإيهام وضعت السين الصغيرة على كلمة ﴿بَل﴾ هذا ما يقال في سكت الرواية وأما وضع السين على كلمة ﴿مَالِيَهۜ﴾ فقالوا في سبب وضعها ليتمكن القارئ من إظهار الهاء؛ لأنه لا يتحقق إلا بالسكت الخفيف ولم ينص على وضع هذه السين في هذا المكان أحد من العلماء ولم يضعها أحد من علماء المراجعة حتى سنة ١٤٠٥هـ؛ لأن الإظهار يعلم من المشافهة والتلقي على الشيوخ فلا ضرورة لوضعها هنا وفي وضعها في سنة ١٤٠٥هـ مخالفة لما جرى عليه العمل منذ طباعة المصاحف حتى اليوم فهي تعتبر بدعة وبدأ الناس يقلدونهم وستصبح خطأ شائعاً كالتنوين المنصوب المتتابع الذي نعاني منه اليوم والخير في الاتباع والشر في الابتداع.

ثانياً: إن وضع السين على كلمة ﴿مَالِيَهۜ﴾ معناه إلزام القارئ بوصل هذه الكلمة بما بعدها مع السكت الخفيف؛ لأن الضبط مبني على الوصل. وهذا معناه منع الوقف عليها، مع أن الوقف عليها سنة؛ لأنها رأس آية بإجماع علماء العد. أضف إلى ذلك أن هذا الموضع كما قلنا لم ينص أحد على وضع سين عليه من عهد السلف الصالح إلى اليوم وهي ليست رواية وإنما هي دراية ممن اقترحوها أو ابتدعوها والخير كل الخير في اتباع السلف وليس

في الابتداع لغرض الشهرة بدون دليل وقد ذكر ابن الجزري في النشر أن السكت لا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته ولم يتعرض ابن الجزري ولا غيره لكلمة ﴿مَالِيَهۡ﴾ في الحاقة وفي وضع السين عليها مخالفة للرواية لم يقل بها أحد. انظر النشر (١/ ٢٤٣).

وفي وضع هذه السين استدراكٌ على مَن قبلنا من العلماء القدامى الذين سبقونا ظناً منا أننا أعلم منهم وفي هذا يقول البيهقي في شعب الإيمان: «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتب به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئاً فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً وأعظم أمانة منا ولا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم. اهـ

ويؤخذ من قول البيهقي تحذير لكل علماء المراجعة بالمحافظة على المصحف الشريف دون زيادة فيه أو نقصان لأننا مهما بلغنا من العلم فلن نكون أعلم منهم، وإذا تأملنا الإظهار في ﴿مَالِيَهۡ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ﴾ نجد أن السكت من مستلزمات الإظهار فلا يحتاج إلى دليل ولا علامة مثل إسكان النون في كلمة ﴿ينزل﴾ على قراءة التخفيف لم ينص عليه الشاطبي وتركه للتلقي فكذلك الحال في إظهار ﴿مَالِيَهۡ﴾ لا يحتاج إلى التنبيه على السكت، ولعل هذا هو السبب في عدم وضع هذه السين من العلماء الأوائل فلا نستدرك عليهم ولا نغير شيئاً لأن هذا سيفتح باب التساهل أمام المراجعين.

فإن قيل لماذا تطلبون تعديل التنوين المنصوب المتتابع وقد مر عليه زمن بعيد نقول: إن هذا التنوين موجود في المصاحف المطبوعة بين أيدي الناس بطريقتين إحداهما صحيحة والأخرى خطأ ونحن نريد تسوية الخطأ بالصواب.

واللّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

فائدة

نبه كثير من المتأخرين على حكم الياء المتطرفة. وقد اختلفت آراؤهم هل هي موقوصة أي معرقة إلى قدام هكذا (ى) وهو المعروف عندهم بالوقص أو معقوصة... أي مردودة إلى خلف هكذا (ـــے) وهو المعروف عندهم بالعقص أما الداني فلا نص عنده على شيء من ذلك. وأما أبو داود فقد ذكر في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ أن ياءه في بعض المصاحف وقص وفي بعضها عقص.

واعلم أن الياء على ثمانية أقسام:

١- مفتوحة نحو: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ اللَّهُ﴾.

٢- مكسورة نحو: ﴿فَبِأَيِّ﴾.

٣- ساكنة حية نحو: ﴿ذواتىْ﴾.

٤- ساكنة ميتة نحو: ﴿الَّذِى﴾.

٥- منقلبة نحو: ﴿الْهُدَىٰ﴾.

٦- صورة للهمزة نحو: ﴿كُلُّ امْرِيٍٕ﴾.

٧- زائدة نحو: ﴿من نبإي﴾.

٨- مضمومة نحو: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

والذي يؤخذ به من كلامهم فيها أن المفتوحة والمنقلبة يترجح فيهما الوقص والمضمومة يجوز فيها الأمران والمسكورة والساكنة بنوعيها يترجح

في كل منهما العقص. والزائدة وصورة الهمزة يتعين فيهما العقص. والذي عليه العمل عندنا أن الياء تكون موقوصة في جميع هذه الأنواع الثمانية ولا تكون معقوصة إلا في ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ أو إذا ألحقت للدلالة على الصلة نحو ﴿بِهِۦ كَثِيرًا﴾ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ على قراءة ابن كثير أو كانت محذوفة لاجتماع مثلين وأريد إلحاقها سواء كانت متوسطة نحو ﴿الأميـكن﴾ أو متطرفة نحو ﴿لَا يَسۡتَحۡيِۦ﴾ والله أعلم.



خاتمة نسأل اللّه حسنها

المقصود من هذه الخاتمة ذكر مسائل هامة يجب على القارئ والمسلمين جميعاً معرفتها. وهذه المسائل تتعلق بالمصحف الشريف واحترامه ذكرها الإمام النووي رحمه اللّه تعالى.

قال الإمام النووي في كتابه التبيان (ص ٢٤٩) وما بعدها:

ويستحب نقط المصحف وشكله فإنه صيانة من اللحن فيه والتصحيف وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط فإنما كرهه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه وقد أمن ذلك اليوم فلا منع ولا يمتنع من ذلك لكونه محدثاً فإنه من المحدثات الحسنة فلم يمنع منه كنظائره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك وقال رضي الله عنه أيضاً ويحرم على المحدث مس المصحف وحمله سواء حمله بعلاقته أو بغيرها وسواء مس نفس المكتوب أو الحواشي أو الجلد ويحرم مس الخريطة والغلاف والصندوق إذا كان فيهن المصحف وقيل لا تحرم هذه الثلاثة وهو ضعيف ولو كتب القرآن في لوح فحكمه حكم المصحف سواء قل المكتوب أو كثر حتى لو كان بعض آية أو آية كتبت للدراسة حرم مس اللوح.

ثم قال رضي الله عنه أيضاً: من لم يجد ماء فتيمم حيث يجوز له التيمم يجوز له مس المصحف سواء كان تيممه للصلاة أو لغيرها مما يجوز التيمم له وأما من لم يجد ماء ولا تراباً فإنه يصلي على حسب حاله ولا يجوز له مس المصحف؛ لأنه محدث وجوزنا له الصلاة للضرورة ثم قال رضي الله عنه أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف واحترامه، قال أصحابنا وغيرهم -

يعني الشافعية -: ولو ألقاه مسلم (والعياذ باللَّه تعالى) في القاذورات صار الملقي كافرا، قالوا: ويحرم توسده بل توسد آحاد كتب العلم حرام ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قُدم به عليه؛ لأن القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخيار فالمصحف أولى واللَّه أعلم.

هذا آخر ما يسر اللَّه جمعه من كتاب «إيفاء الكيل بشرح متن الذيل».

أرجو من اللَّه أن يتقبله مني بقبول حسن وأن يثيبني عليه تفضلًا منه جزاء ما بذلت فيه من جهد كبير أعانني اللَّه عليه، وأن يرزقني العفو والعافية مشمولتين بهداه ورضاه وأن يرحمني ووالدي وكل من نظر فيه بعين الإخلاص ورجاء الإستفادة وهو حسبي ونعم الوكيل والحمد للَّه رب العالمين وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من مراجعته الأخيرة في ليلة الاثنين ٣ من رجب/ ١٤٢٦ - الموافق ٨ من أغسطس ٢٠٠٥ في مدينة الكويت محافظة العاصمة - منطقة الخالدية والحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات.

المؤلف

عبد الرزاق علي إبراهيم موسى

قويسنا. شرانيس. منوفية

ت: ٠٠٢٠٤٨٢٥٧٢٥١٧

موبايل: ٧١١٢٦٩٧



مراجع الكتاب المخطوطة والمطبوعة

أولا: المخطوطة:

١- تنبيه العطشان على مورد الظمآن - للحسن بن طلحة الرجراجي - مخطوطة بالأزهر.

٢- التنبيه على حدوث التصحيف - الشيخ حمزة بن الحسن الأصفهاني - مخطوط.

٣- الجوهر الفريد في رسم القرآن المجيد - سيد بن يوسف محمد عريشه الهوريني - مخطوط في مخطوطات الجامعة الإسلامية.

٤- الطراز في شرح ضبط الخراز - تأليف أبي عبد اللّه التنسي - مخطوط.

٥- شرح مورد الظمآن - لمحمد بن شعيب المجاصي - البكاء - مخطوط بمكتبة الحرم النبوي الشريف.

٦- كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار - لأبي داود سليمان ابن نجاح - مخطوط.

٧- الوسيلة إلى كشف العقيلة - لأبي الحسن علي محمد بن عبد الصمد السخاوي - مخطوط ومنه صورة فيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية رقم/ ٤٣٢ .

ثانياً: المطبوعة:

١- القرآن الكريم برواية حفص - مطبوع المدينة المنورة.
٢- القرآن الكريم برواية ورش - مطبوع المدينة المنورة.
٣- القرآن الكريم برواية قالون - مطبوع المدينة المنورة.
٤- الإيضاح في الوقف والابتدا - لأبي بكر الأنباري .
٥- البدور الزاهرة - للشيخ عبد الفتاح القاضي.
٦- البرهان في علوم القرآن - بدر الدين الزركلي.
٧- تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد - لأبي البقاء علي بن سليمان القاصح - راجعه الشيخ عبد الفتاح القاضي.
٨- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع - لأبي القاسم الشاطبي.
٩- دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن للمارغني التونسي.
١٠- رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين - د/ عبد الحي الفرماوي - ط مكتبة الأزهر.
١١- السبيل إلى رسم وضبط التنزيل - الشيخ/ أحمد محمد أبو زيتحار - ط. محمد علي صبيح.
١٢- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين - للضباع - مطبعة المشهد الحسيني.

متن الذيل للعلامة محمد بن محمد «الشهير بالخراز»

هَذَا تَمَامُ نَظْمِ رَسْمِ الْخَطِّ ... وَهَا أَنَا أُتْبِعُهُ بِالضَّبْطِ

كَيمَا يَكُونُ جَامِعاً مُفِيدَا ... عَلَى الَّذِي أَلْفَيْتُهُ مَعْهُودَا

مُسْتَنْبَطاً مِنْ زَمَنِ الْخَلِيلِ ... مُشْتَهِراً فِي أَهْلِ هَذَا الجِيْلِ

فَقُلْتُ طَالِباً مِنَ الوَهَّابِ ... عَوْناً وَتَوْفِيقاً إلَى الصَّوَابِ

الْقَوْلُ فِي أحْكَامِ وَضْعِ الْحَرَكَةْ ... فِي الْحَرْفِ كَيفَمَا أَتَتْ مُحَرَّكَة

فَفَتْحَةٌ أعْلَاهُ وَهْيَ أَلِفُ ... مَبْطُوحَةٌ صُغْرَى وَضَمٌّ يُعْرَفُ

وَاواً كَذَا أمَامَهُ أوْ فَوْقَا ... وَتَحْتَهُ الكَسْرَةُ يَاءٌ تُلْقَى

ثُمَّتَ إنْ أَتْبَعْتَهَا تَنْوِينَا ... فَزِدْ إلَيْهَا مِثْلَهَا تَبْيِينَا

وَإنْ تَقِفْ بِأَلفٍ فِي النَّصْبِ ... هُمَا عَلَيْهِ فِي أصَحِّ الْكُتْبِ

سَواء ان رُسِمْ أوْ إنْ جَاءَا ... وَهُوَ مُلْحَقٌ كَنَحْوِ مَاءاً

وَإنْ يَكُنْ يَاءاً كَنَحْوِ مُفْتَرَى ... هُمَا عَلَى الْيَاءِ كَذَا النَّصُّ سَرَى

وَقِيلَ فِي الحَرْفِ الَّذِي مِنْ قَبْلُ ... حَسَبَمَا الْيَوْمَ عَلَيْهِ الشَّكْلُ

وَفِي إذاً ثَمَّتَ نُونٍ إنْ تَخِفْ ... لَنَسْفَعاً وَلَيَكُوناً في الألِفْ

وَقَبْلَ حَرْفِ الحَلْقِ رَكَّبْتَهُمَا ... وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتْبَعْتَهُمَا

وَالشَّدُّ بَعْدُ فِي هِجَاءِ لَمْ نَرَ ... وَغَيْرَهُ فَعَرِّهِ كَيفَ جَرَى

هَذَا إذَا أَبْقَيْتَ عِنْدَ الْيَاءِ ... وَالْوَاوِ غُنَّةَ لَدَى الْأَدَاءِ

كَانَا كَبَاقِي الْأَحْرُفِ المُعْرَاةِ ... مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَلَدَى النُّحَاةِ

الْفَرْقُ بَيْنَ مُدْغَمٍ وَمُخْفَى ... هَذَا مُشَدَّدٌ وَهَذَا خَفَّا

وَعَوِّضَنْ إنْ شِئْتَ مِيماً صُغْرَى ... مِنْـهُ لِبَاءٍ إذْ بِذَاكَ يُقْرَا
وَحُكْمُ نُونٍ سَكَنَتْ أَنْ تُلْقِي ... سُكُونَهَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ
وَعِنْدَ كُلِّ مَا سِوَاهُ تُعْرَى ... وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ مِيماً صُغْرَى
مِنْ قَبْلِ بَاءٍ ثم شَدٌّ يَلْزَمُ ... فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ
وَالوَاوُ وَالْيَاءُ إذا أَبْقَيْتَا ... غُنَّتَهَا عِنْدَهُمَا أَثْبَتَّا
عَلَامَةَ التَّشْدِيدِ وَالسُّكُونا ... إنْ شِئْتَ أَوْ عَرِّهِمَا وَالنُّونَا
وَكُلُّ مَا اخْتُلسَ أَوْ يُشَمُّ ... فَالشَّكْلُ نَقْطٌ وَالتَّعَرِّي حُكْمُ
وَعَوِّضَنَّ الْفَتْحَةَ المُمَالَةْ ... بِالنَّقْطِ تَحتَ الحَرْفِ لِلْإِمَالَةْ
أَوْ عَرِّهِ وَالنَّقْطُ فِي إشْمَامِ ... سِيءَ وَسِيئَتْ هُوَ مِنْ أَمَامِ
الْقَوْلُ فِي السُّكُون وَالتَّشْدِيدِ ... وَمَوْضِعِ الْمَطِّ مِنَ المَمْدُودِ
فَدَارَةٌ عَلَامَةُ السُّكُونِ ... أَعْلَاهُ وَالتَّشْدِيدُ حَرْفُ الشِّين
وَيَجْعَلُ الشَّكْلُ كَمَا قُلْنَاهُ ... أَمَامَهُ أَوْ تَحْتُ أَوْ أَعْلَاهُ
وَبَعْضُ أهْلِ الضَّبْطِ دَالًا جَعَلَهْ ... يكُونُ إنْ كَانَ بِكَسْرٍ أَسْفَلَهُ
وَفَوْقَهُ فَتْحاً وَفِي انْضِمَامِهْ ... يَكُونُ لَا امْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِهْ
وَطَرَفَاهُ فَوْقُ قَائِمَانِ ... وَفِي سِوَى الأَعْلَى مُنَكَّسَانِ
مِنْ غَيْرِ شَكْلَةٍ لِمَا تَنَزَّلَا ... مَنْزِلَهَا وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ أشْكَلَا
كَأَوَّل وَبَعْضُهُمْ فِي الطَّرَفِ ... وَفَوْقَ وَاوٍ ثُمَّ يَا وَأَلِفِ
مَطٌّ لِهَمْزٍ بَعْدَهَا تَأَخَّرَا ... وَسَاكِنٍ أُدغِمَ أَوْ إنْ أُظْهِرا
كَذَا لِوَرْشٍ مثل يَاءِ شَيْءٍ ... فِي مَدِّهِ وَنَحْوُ وَاوِ السَّوْءِ
وَإنْ تَكُنْ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ ... أَلْحَقْتَهَا حَمْرًا لِجَعْلِ المَطِّ

وَإنْ تَشَأْ إلْحَاقَهَا تَرَكْتَا وَمَطَّةً مَوْضِعَهَا جَعَلْتَا
وَمِثْلُ هذَا حُكْمُهَا يَكُونُ إنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزٌ وَلَا سُكُونُ
فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدتَّهُ مِنْ يَاءِ أَوْ صِلَةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ
كَذَا قِيَاسُ نَحْوِ لَا يَسْتَحْيِي كَقَوْلِهِ أَنْتَ وَلِيِّ يُحْيِي
الْقَوْلُ في الْمُدْغَم أَوْ مَا يُظْهرُ فَمُظْهَرٌ سُكُونُهُ مُصَوَّرُ
وَحَرِّكِ الْحَرْفَ الَّذي مِنْ بَعْدُ حَسَبَمَا يُقرا وَلَا يُشَدُّ
وَعَرِّ مَا بِصَوْتِهِ أَدْغَمتَهْ وَكُلُّ حَرْفٍ بَعْدَهُ شَدَّدْتَهْ
ثُم الَّذِي أَدْغَمْتَ مَعْ إبْقَاء صَوْتَ كَطَاءِ عِنْدَ حَرْفِ التَّاءِ
صَوِّرْ سُكُونَ الطَّاءِ إنْ أَردتَّا وَشَدِّدَنَّ بَعْدَهُ حَرْفَ التَّا
أَوْ عَرِّ إنْ شِئْتَ كِلَا الْحَرْفَيْنِ وَالْأَوَّلُ اخْتِيرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ
الْقَوْلُ فِي الْهَمْزِ وَكَيفَ جُعِلَا مُحَقَّقًا وَرَدَ أَوْ مُسَهَّلا
فَضَبْطُ مَا حُقِّقَ بِالصَّفْرَاءِ نَقْطٌ وَمَا سُهِّلِ بِالْحَمرَاءِ
وَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي الْمُسَهَّلِ سُهِّلَ بَيْنَ بَيْنَ أَوْ بِالْبَدَلِ
إذَا تَحَرَّكَ فَفِي مُؤَجَّلَا وَبَابِهِ مِنْ فَوْقِهِ إنْ أُبْدِلَا
وَهكَذَا بِأَلِفٍ مِنْ لأَهَبْ لِمَنْ إلَى الْيَاءِ قِرَاءَةً ذَهَبْ
وَالْحُكْمُ فِي أُخْرَاهُمَا كَالْحُكِمْ مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ وَرَدَتْ أَوْ ضَم
وَإنْ تَشَأْ صَوِّرْتَ هَمْزاً أَوَّلَا وَاواً وَيَا حَمْرَا لِمَنْ قَدْ سَهَّلَا
أُولَاهُمَا لَدَى اتِّفَاقِ الْهَمْزَتَيْنْ إنْ جَاءَتَا بِالضَّمِّ أَوْ مَكْسُورَتَيْنْ
وَكُلَّ مَا وَجدتَّهُ مِنْ نَبْرِ مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ فَضَعْ فِي السَّطْرِ
وَمَا بِشَكْلٍ فَوْقَهُ مَا يُفْتَحُ مَعْ سَاكِنٍ وَمَا بِكَسْرٍ يُوضَحْ

مِنْ تَحتُ وَالْمَضْمُومُ فَوْقَهُ أُلِفْ ... لَـٰكِنَّهُ بِوَسَطٍ مِنَ الْأَلِفْ

ثُمَّ امْتَحِنْ مَوْضِعَهُ بِالْعَيْنِ ... حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ ضَعْهُ دُونَ مَيْنِ

كَعَامَنُوا فِي آمَنُوا وَالسُّوعِ ... فِي السُّوءِ وَالْمُسِيءُ كَالْمُسيعِ

وَخُصَّتِ الْعَيْنُ لِمَا بَيْنَهُمَا ... مِنْ شِدَّةٍ وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا

لأَجْلِ ذَا خُطَّتْ عَنِ الثِّقَاتِ ... عَيْناً مِنَ الْكُتَّابِ وَالنُّحَاةِ

كُلُّ مَا مِنْ هَمْزَتَيْنِ وَرَدَا ... فِي كِلْمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا

فَقِيلَ صُورَةٌ لِلأولَى مِنْهُمَا ... وَقِيلَ بَلْ هِيَ إِلَى ثَانِيهِمَا

وذَا الأَخِيرُ اخْتِيرَ فِي الْمُتَّفِقَيْنْ ... وَأَوَّلُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُخْتَلِفَيْنْ

فَفِي اتِّفَاقٍ تُجْعَلُ الْمُبَيَّنَةْ ... مِنْ قَبْلِهَا وَفَوْقَهَا الْمُلَيَّنَةْ

وَفِي اخْتِلَافٍ فَوْقَهَا الصَّفْرَاءُ ... وَنُقْطَةٌ أَمَامَهَا حَمْرَاءُ

وَإِنْ تَشَأْ فَاجْعَلْ هُنَا مَاسُهِّلَا ... وَاواً بِنَحْوِ قَوْلِهِ أَءُنْزِلَ

وَالْيَاءَ فِي الْبَاقِي مِنَ الْمختَلِفِ ... حَمْرَا وَآلِهَتُنَا فِي الزُّخْرُفِ

وَقَوْلُهُ آمَنْتُمُ مُسْتَفْهَمَا ... الْحُكْمُ فِيهِنَّ كَمَا تَقَدَّمَا

لَـٰكِنَّ بَعْدَ أَلِفٍ أَلْحَقْتَا ... حَمْرَاء مِثْلَ هَـٰذِهِ إِنْ أَنْتَ

جَعَلْتَ هَـٰذِهِ هِيَ الْمُلَيَّنَةْ ... وَإِنْ جَعَلْتَهَا هِيَ الْمُسَكَّنَةْ

فَالأَلِفَ الْحَمْرَاءَ قَبْلُ أَلْحِقَنْ ... وَانْقُطْ عَلَيْهَا أَوْ بِنَقْطٍ عَوِّضَنْ

وَإِنْ يَكُنْ مُسَكَّنٌ مِنْ قَبْلُ ... صَحَّ فَحُكْمُهَا لِوَرْشٍ نَقْلُ

تُسْقِطُهَا مِنْ بَعْدِ نَقْلِ شَكْلِهَا ... وَجَرَّةً تَجْعَلُ فِي مَحَلِّهَا

وَقَبْلَ ذِي الْكَحْلَاءِ أَيْضاً تَجْعَلُ ... حَمْرَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَدْ يَفْصِلُ

لَدَى اتِّفَاقٍ وَاخْتِلَافٍ بَعْدَهْ ... وَإِنْ تَشَا عَوِّضْهُمَا بِمَدَّهْ

وَهَمْزُ آلَانَ إِذَا مَا أُبْدِلَا ... وَبَابِهِ مَطٌّ عَلَيْهِ جُعِلَا
وَلَكَ فِي ءَأَنْتَ أَنْ تَعْتَبِرَهْ ... وَبَابِهِ وَلَا تَقِسْ شَاء أَنْشَرَهْ
الْقَوْلُ فِي الصِّلَةِ عِنْدَ الْوَصْلِ ... وَحُكْمِ الابْتِدَاءِ ثُمَّ النَّقْلِ
فَصِلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ تَتْبَعُ ... فَفَوْقَهُ مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ تُوضَعُ
وَتَحْتَهُ إِنْ كَسْرَةٌ وَوَسَطَهْ ... إِنْ ضَمَّةٌ كَذَا أَتَتْ مُرْتَبِطَهْ
وَإِنْ تُنَوِّنْ تَحْتَهُ جَعَلْتَا ... وَوَسَطاً إِنْ ثَالِثاً أَلْزَمْتَا
ضَمًّا وَوَضْعُ ضَمٍّ الابْتِدَاءِ ... نَقْطٌ كَوَضْعِ الشَّكْلِ بِالْخَضْرَاءِ
أَمَامَهُ إِذَا بِضَمٍّ ابْتَدَأْتْ ... وَفَوْقُ إِنْ فَتْحٌ وَتَحْتُ إِنْ كَسَرْتْ
وَحُكْمُهَا لِوَرْشِهِمْ فِي النَّقْلِ ... كَحُكْمِهَا فِي أَلِفَاتِ الْوَصْلِ
فَفَوْقَهُ أو تَحْتَهُ أَوْ وَسَطَا ... فِي مَوْضِعِ الهَمْزِ الَّذِي قَدْ سَقَطَا
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزٍ أَلِفُ ... فَقَبْلَهُ مَحَلَّ هَمْزٍ تَأْلَفُ
الْقَوْلُ فِي النَّقْص منَ الْهِجَاء ... إِنْ شِئْتَ أَنْ تُلْحِقَ بِالْحَمْرَاءِ
أَوَّلَ مَا الثَّان بِهِ قَدْ دَخَلَا ... عَلَامَةً لِلْجَمْعِ أَوْ أَنْ أُصِّلَا
نَحْوُ النَّبِيِّينَ تَرَاءا ثُمَّ مَا ... أُولهُمَا ضُمَّتْ فَفِي الثَّان كَمَا
هذَا كَيَلْوُونَ وَإِنْ شَدَّدْتَا ... كَنَحْوِ الأُمِّيِّينَ وَالْتَزَمْتَا
أَنْ تُلْحِقَ الأُخْرَى إِذَا مَا حُذِفَتْ ... فِي مَا بِهِ أُولَاهُمَا قَدْ سَكَنَتْ
وَإِنْ حَذَفْتَ مَا عَلَيْهِ بِنُيَا ... اللَّفْظُ نَحْوُ قَوْلِهِ مَا وُرِيَ
فَفِيهِ تَخْيِيرٌ لَدَى الإِلْحَاقِ ... وَإِنْ تَكُ الأُولَى فَبِاتِّفَاقِ
وَعَكْسُ هذَا جَاءَ فِي جَاءَانَا ... وَحَذْفُ آخِرٍ بِهِ اسْتَبَانَا
وَأَلْحِقَنَّ أَلِفاً تَوَسَّطَا ... مِمَّا مِنَ الْخطِّ اخْتِصَاراً سَقَطَا

وَمَـا بِـوَاوٍ أَوْ بِـيَـاءٍ كُـتِـبَـا   عَنْ وَاوٍ أَوْ عَنْ حَرْفِ يَاءٍ قُلِبَا
وَإِنْ تَـطَـرَّفَـتْ كَـذَا تَـكُـونُ   مَا لَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ
وَمَـعَ لَامٍ أُلْحِـقَـتْ يُـمْـنَـاهُ   لِأَسْـفَـلٍ مِـنْ مُـنْـتَـهَـى أَعْـلَاهُ
مَا لَمْ تَكُنْ بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَتَتْ   وَقِـيـلَ يُـمْـنَـاهُ بِـكُـلٍّ أُلْحِـقَـتْ
لٰكِنْ مِنِ اسْمِ اللَّهِ رَسْماً حُطَّا   وَالـلَّاتَ بِـالْإِلْحَـاقِ فَـرْقـاً خُـطَّـا
وَأَلْحَــقَــنْ أَلِفَــي ادَّارَأْتُــمُ   وَالْيَـاءَ مِـنْ إِيـلَافِـهِـمْ وَتُـرْسَـمُ
ثَانِيَ نُنْجِي يُوسِفِ وَالْأَنْبِيَا   حَـمْـرَا وَأَوَّلَا بِـبَـابِ حَـيِـيَ
وَاخْتِيرَ تَرْكُ لَحْقِ تُؤْوِي رُءْيَا   وَأَلْحِــقَ أَوْلِيَــاءَ وَاواً أَوْ يَــا
إِنْ شِئْتَ فِي اتِّصَالِهِ بِمُضْمَرِ   وَهَـمْـزُهُ فِـي الـخَـطِّ لَمْ يُـصَـوَّرِ
قِـيَـاسُـهُ جَزَاؤُهُ فِـي يُـوسُـفَـا   لٰـكِـنَّ فِي نُـصُـوصِـهِـمْ مَا أُلِفَـا
وَنُـونُ تَـأْمَـنَّـا إِذَا أَلْحَـقْـتَـهْ   فَـانْـقُـطْ أَمَاماً أَوْ بِـهِ عَـوَّضْـتَـهْ
الْقَوْلُ فِي مَا زَادَ فِي الْهِجَاءِ   مِـنْ أَلِفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ مِـنْ يَـاءِ
فَـكُـلُّ مَـا الْأَلِفُ فِـيـهِ أُدْخِـلَا   كَــقَــوْلِهِ لَأَاذْبَــحَــنَّ لَإِاْلَى
وَشِبْهِهِ مِمَّا بَقِي فَالْمُتَّصِلْ   بِاللَّامِ صُورَةٌ وَقِيلَ الْمُنْفَصِلْ
وَزِيـدَ مَـا فِـي مَـائَةٍ وَجَـاىءَ   وَتَـايْـئَـسُـوا وَشِـبْـهِـهِ مَـجِـيـئَا
وَبَـعْـدَ وَاوِ الـفَـرْدِ ثُـمَّ تَـفْـتَـؤُا   وَبَـابِـهِ وَفِـي الرِّبَـوٰا وَفِـي امْـرُؤُا
وَزِيـدَ أَيْـضـاً يَـاءُ مِـنْ آنَـاءِي   وَبَــابِــهِ وَالْوَاوُ فِــي أُولَاءِ
وَآخِـرُ الْيَـاءَيْـنِ مِـنْ بِـأَيْـيْـدِ   لِلْفَـرْقِ بَـيْـنَـهُ وَبَـيْـنَ الْأَيْـدِي
فَــدَارَةٌ تَــلْزَمُ ذَا الْمَــزِيــدَا   مِــنْ فَــوْقِــهِ عَــلَامَــةٌ أَنْ زِيــدَا
وَشَـدِّدِ الـثَّـانِيَ مِـنْ بِـأَيِّـيْـكُـمْ   وَعَــرِّ أَوَّلَا لِمَــا قَــدْ يُــدَّغَــمْ

الْقَوْلُ فِيمَا جَاءَ فِي لَامِ أَلِفْ الْحُكْمُ فِي الهَمْزَةِ مِنْهُ مُخْتَلِفْ
فَقِيلَ ثَانِيهِ وَقِيلَ الأَوَّلُ وَهَمْزُ أَوَّلٍ هُوَ المُعَوَّلُ
وَمَدُّهُ إنْ كَانَ مَا يُمَدُّ لِأَجْلِ هَمْزٍ كَائِنٍ مِنْ بَعْدُ
إِذْ أَصْلُهُ حَرْفَانِ نَحْوُ يَا وَمَا فَظُفِرَ خَطًّا كَمَا قَدْ رُسِمَا
وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْهَمْزُ فِي نَفْسِ الأَلِفْ فَحُكْمُهُ كَمَا مَضَى لَا تَخْتَلِفْ
وَبَعْدَ لَامِ أَلِفٍ إنْ رُسِمَا مُؤَخَّراً وَقَبْلُ إنْ تَقَدَّمَا
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَنْوِينِ أَوْ حَرَكَاتٍ وَمِنَ السُّكُونِ
وَالْقَلْبِ لِلْبَاءِ وَمَا لِلْهَاءِ مِنْ صِلَةٍ مِنْ وَاوٍ اَوْ مِنْ يَاءِ
وَنَحْوِ يَدْعُ الدَّاعِ وَالتَّشْدِيدِ وَمَطَّةٍ وَدَارَةِ الْمَزِيدِ
وَنَقْطِ تَأْمَنَّا وَمَا يُشَمُّ مَعَ الَّذِي اخْتَلَسْتَهُ فَالْحُكْمُ
أَنْ تَجْعَلَ الجَمِيعَ بِالحَمْراء هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهِجَاءِ
مُحَمَّدُ جَاءَ بِهِ مَنْظُومَا نَجْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَا
الأُمَوِيُّ نَسَباً وَأَنْشَأَهْ عَامَ ثَلَاثٍ مَعَهَا سَبْعُمِائَةْ
عِدَّتُهُ أَرْبَعَةٌ وَعَشَرَةْ جَاءَتْ لِخَمْسِمَائَةٍ مُقْتَفِرَةْ
فَإِنْ أَكُنْ بَدَّلْتُ شَيْئاً غَلَطَا مِنِّي أَوْ أَغْفَلْتُهُ فَسَقَطَا
فَادَّرِكَنْهُ مُوثِناً وَلْتَسْمَحِ فِيمَا بَدَا مِنْ خَلَلٍ وَلْتَصْفَحِ
مَا كُلُّ مَنْ قَدْ أَمَّ قَصْداً يُرْشَدُ أَوْ كُلُّ مَنْ طَلَبَ شَيْئاً يَجِدُ
لَكِنْ رَجَائِي فِيهِ أَنْ لَا غِيَرَا فَمَا صَفَا خُذْ وَاعْفُ عَمَّا كَدُرَا
وَلَسْتُ مُدَّعِياً الإِحْصَاءِ وَلَوْ قَصَدْتُ فِيهِ الاسْتِقْصَاءِ
إِذْ لَيْسَ يَنْبَغِي اتِّصَافٌ بِالْكَمَالْ إِلَّا لِرَبِّيَ الْكَبِيرِ المُتَعَالْ

وَفَوْقَ كُلٍّ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ عَلِيم وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ إِلَى اللَّهِ الْعَظِيمْ
كَيْفَ وَمَا ذِكْرى سِوَى مَا اشْتَهَرَا عَنْ جُلِّهِمْ وَمَا إِلَيْهِ ابْتُدِرَا
إِلَّا يَسِيرَةً سِوَى الْمُشْتَهِرَةْ أَوْرَدْتُهَا زِيَادَةً وَتَذْكِرَةْ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِكْمَالِهِ وَمَا بِهِ قَدْ مَنَّ مِنْ إِفْضَالِهِ
حَمْداً كَثِيراً طَيِّباً مُجَدَّدَا مُتَّصِلًا دُونَ انْقِطَاعٍ أَبَدَا
وَانْفَعْ بِهِ اللَّهُمَّ مَنْ قَدْ أَمَّا إِلَيْهِ دَرْساً أَوْ حَوَاهُ فَهْمَا
وَاجْعَلْهُ رَبِّي خَالِصاً لِذَاتِكْ وَقَائِداً بِنَا إِلَى جَنَّاتِكْ
عَسَاهُ دَائِماً بِهِ يُنْتَفَعُ فِي يَوْمِ لَا مَالٌ وَلَا ابْنٌ يَنْفَعُ
وَيَا إِلٰهِي عَظُمَتْ ذُنُوبِي وَلَيْسَ لِي غَيْرَكَ مِنْ طَبِيبِ
فَامْنُنْ عَلَيَّ سَيِّدِي بِتَوْبَةْ عَسَى الَّذِي جَنَيْتُهُ مِنْ حَوْبَةْ
يَذْهَبُ عَنِّي وَإِلَيْكَ رَغْبَتِي فِي الصَّفْحِ عَنْ مُقْتَرِفِي وَزَلَّتِي
وَحَجَّةٍ لِبَيْتِكَ الْحَرَام وَوَقْفَةٍ بِذَلِكَ الْمَقَامِ
وَاغْفِرْ لِوَالِدَيَّ مَا قَدْ فَعَلَا مِنْ سَيِّءٍ رُحْمَاكَ يَا رَبَّ الْعُلَا
وَارْحَمْ بِفَضْلٍ مِنْكَ مَنْ عَلَّمَنَا كِتَابَكَ الْعَزِيزَ أَوْ أَقْرَأَنَا
بِجَاهِ سَيِّدِ ي الوَرَى الْمُؤَمَّلِ مُحَمَّدٍ ذِي الشَّرَفِ الْمُؤَثَّلِ
صَلَّى الإِلٰهُ رَبُّنَا عَلَيْهِ مَا حَنَّ شَوْقاً دَنِفٌ إِلَيْهِ

* * *



الفهرس

تم الصف والإخراج
بشركة غراس للطباعة
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس: ٤٨٣٨٤٩٥



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



تأليف

عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى

المدرس بالأزهر سابقاً
وعضو لجنة مراجعة مصحف المدينة النبوية
وعضو لجنة الاستماع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف سابقاً
ومدرس القراءات العشر الصغرى والكبرى بمصر ودولة الكويت

